Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek

أصل واحد وصور كثيرة

ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان

د. فهمية شرف الدين

أصل واحد وصور كثيرة

ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان

(دراســـة)

A 03 - 01589

دار الفارابي

الكتاب: أصل واحد وصور كثيرة
المؤلف: د. فهمية شرف الدين
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 1107 2130

الطبعة الأولى 2002

ISBN: 9953-411-80-8

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفة

DAR AL FARABI
(Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban
Tel: (01)301461 – Fax: (01)307775 – P.O.Box: 3181/11
Code Postal: 1107 2130
e-mail: farabi@inco.com.lb

كلمة شكر

فكرة هذا البحث تعود إلى بدايات التسعينات عندما بدأت العمل كباحثة وناشطة في مجال تقدم المرأة، وكعضو في اللجنة الأهلية ثم كعضو في اللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية، وهما اللجنتان اللتان أنجزتا التقرير الوطني الأول عن المرأة اللبنانية الذي قدم في المؤتمر الرابع للمرأة في بجينغ سنة 1995.

لقد راعني ونحن نعمل على تحضير هذا التقرير، أن المعلومات عن العنف الممارَس ضد المرأة معدومة تماماً وإن هذا الموضوع غائب عن أي اهتمام رسمي أو غير رسمي.

ومضى زمن طويل قبل أن تراودني الفكرة مرة أخرى، مدعمة بتشجيع من الأصدقاء الذين يعملون في مجال العمل العام وخاصة في مجال تطوير وضع المرأة وتحسين نوعية حياتها.

لقد استغرق هذا البحث ثمانية عشر شهراً، ولم يكن إنجازه ممكناً لولا الدعم المادي والمعنوي للصديق سمير فرح ممثل مؤسسة فريدريش ايبارت في لبنان. فشكراً جزيلاً له. كما أن الجهود المضنية ومشاق التنقل بين جميع المناطق، التي بذلها فريق العمل هي التي حولت التصور النظري إلى بحث علمي. وأود في النهاية أن أشكر الصديقة فاطمة مهنا مخزوم التي أشرفت على جلسات الاستماع

وتصنيفها وتبويبها بالشكل المطلوب الذي جعل العمل عليها أمراً ممكناً.

ولن يفوتني في النهاية أن أتقدم بالشكر لجميع الذين ساعدوا في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر الزميل عبد الله ابراهيم الذي ناقشت معه لساعات طوال فكرة المشروع وأقسامه المختلفة.

ومع ذلك فإنني وحدي أتحمل مسؤولية هذا البحث وإجراءاته ونتائجه.

فهمية شرف الدين
أيار ـ 2002

لا يأتي المرء إلى العالم امرأة بل يصبح امرأة

سيمون بوفوار في
الجنس الآخر

لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية. وتمر حياتهن كما حياة النباتات .وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم،ومن هنا أيضاً أتى البؤس الذي يلتهم مدننا.

ابن رشد في الطبيعيات

I ــ لماذا هذا الموضوع:
الإشكالية والمنهج

1 ـ لماذا هذا الموضوع؟

حتى الأمس القريب كان الحديث عن العنف ضد المرأة لا يزال في حيز الممنوع والمسكوت عنه، ولم تكن قضايا الاعتداء على النساء بالضرب أو التشويه أو حتى القتل تهز ضمائر المجتمع، فالمرأة ملك خاص للرجل وحياتها من الأمور الخصوصية المسيجة بمجموعة من الأعراف والتقاليد والممنوعات التي تتيح تبرير العنف في اوجهه الكثيرة، فالبعض يرونه مبرراً دينياً كونه يرتبط بمفهوم الطاعة لأولي الأمر، والبعض الآخر يرونه شراً لا بد منه لتقويم الاعوجاج الناتج عن فساد التقاليد بتأثير المعاصرة التي تخترق مجالات الحياة الاجتماعية . وفي مطلق الأحوال لا يزال العنف ضد النساء بعيداً عن أن يشكل قضية عند الكثيرين من فئات المجتمع. ويعتبر العنف ضد النساء أمراً عادياً في ظل المنظومة التربوية السائدة في المجتمع اللبناني، ونعني بالمنظومة التربوية هنا مجموعة القيم والمبادئ والأعراف التي تخترق العلاقات الاجتماعية وتنعكس في خيارات التنشئة الاجتماعية وفي نظام التربية والتعليم وقواعد الأخلاق

والضبط والسلوك الاجتماعي، هذه المنظومة التي ترتب نمط العلاقات الاجتماعية ضمن منظور رأسي للسلطة تتيح للأقوى والأكبر سناً استخدام العنف كوسيلة لممارسة السيطرة وفي أكثر الأحيان للتسلط .ويندرج الموقف من المرأة ضمن هذا المنظور الذي أعطى لرب الأسرة (الأب) حقوقاً كاملة ليس فقط على المرأة بل على الأطفال أيضاً.

وبالرغم من كل التغيرات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الحديثة فأثرت على شكلها ودورها ووظائفها الاجتماعية والثقافية، إلا ان العلاقات القائمة داخل الأسرة ما تزال قائمة على القوة، ولم تستطع هذه التغيرات أن تؤدي إلى تحول نوعي في وضع الأسرة ونمط العلاقات داخلها، وظل وضع المرأة متدنياً يشير إلى تبعيتها وخضوعها للرجل ؛ وكأنها لا تزال محكومة ببقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخاً مع نشأة الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي[1]. ذلك النظام الذي يعطي سلطة مطلقة للرجل ويفرض على المرأة الخضوع المطلق لسلطته. وقد لا نبالغ بالقول أن معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مجتمعاتنا العربية حتى الآن تدعم بشكل أو بآخر القول بأن المرأة والأبناء هم امتداد طبيعي لملكية الرجل.

حتى إن النساء أنفسهن يمارسن القبول الطوعي لهذا الوضع، وقد يفسر ذلك اجتياف المرأة لهذا الخضوع واعتباره سلوكاً طبيعياً، فخضوع المرأة إلى الرجل هو من القدم بحيث يبدو وكأنه واقعة طبيعية.

---

(1) فريدريك انجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة،دار التقدم موسكو د.ت.

ويؤكد د.هشام شرابي في كتابه "النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلّف"[1]: أن "حجر الزاوية في النظام الأبوي يقوم على استعباد المرأة"، والأبوية تتمثل أول ما تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة، التي ترفض النقد ولا تقبل الحوار. وترى فاطمة المرنيسي أن "المرأة الخاضعة للسيطرة هي الصورة الأساسية والجوهر والتجسيد الحي للنموذج التراتبي الذي يرعاه النظام الأبوي[2]".

وإذا كان الكلام عن واقع المرأة وموقعها في الحياة الاجتماعية وضرورة تغييره قد أصبح مقبولاً في مجتمعنا اللبناني[3]. فإن الكلام عن العنف الممارس ضدها لا يزال يلقي مقاومة عنيفة، وقد قصرت الجمعيات النسائية والحركات المدنية عن إيلاء هذا الموضوع حقه، أما الاتفاقيات والمواثيق الدولية وكذلك الأنظمة القانونية فإنها لم تتخط كثيراً الحركات المدنية والجمعيات وبقيت مقصرة هي الأخرى عن ملاحظة مجريات حياة النساء اليومية متجاهلة حقيقة واضحة، هي أن معظم النساء يعشن يومياً مع العنف أو التهديد بالعنف وأنهن في اكثر الأحيان لا يملكن قدرة الرد أو المجابهة ولا توجد أية قوانين تحميهن أو تمنع عنهن العنف.

كان يجب انتظار المؤتمر الرابع للمرأة حتى يأخذ مفهوم العنف ضد المرأة مكانته الحقيقية فتتكشف الأرقام المخيفة عن معاناة النساء من جراء العنف الممارس عليهن في مختلف أنحاء المعمورة. فقد أورد تقرير التنمية البشرية المخصص للمرأة سنة 1995 معلومات

---

(1) هشام شرابي:النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف" مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1992 - ص27.

(2) فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي، دار الحداثة، بيروت ص 30.

(3) انظر مشاركة المرأة في السياسة :مؤسسة رينيه معوض 1999.

مذهلة حول العنف ضد المرأة لا نعتقد انها تغيرت كثيراً حتى الآن. لقد أشار التقرير إلى أن ثلث النساء في كندا والنروج ونيوزيلندا والولايات المتحدة وهولندا تعرضن للاعتداء الجنسي في أثناء مرحلة الطفولة او المراهقة، والثلثين من النساء في غينيا الجديدة وجمهورية كوريا والمكسيك قد تعرضن للعنف المنزلي وفي المانيا يقدر أن ما يصل إلى 4 ملايين امرأة سنوياً يعانين من العنف المنزلي. وقد ينتهي العنف بالقتل، والدراسات التي يوردها التقرير تبين ان اكثر من نصف عمليات قتل النساء في كثير من البلدان يرتكبها شركاء لهنَّ سابقون أو حاليون أو أباء أو أوصياء ناهيك عن حالات الانتحار.

وإذا كانت المعلومات التي يوردها التقرير تقتصر على بلدان بعيدة كل البعد عن بلداننا، وقد يقول قائل إن أيّاً من بلداننا العربية لم يذكر في هذا التقرير، لكن ذلك، كما نعلم، ليس عائداً لغياب العنف[1] عن حياة النساء في بلادنا بل لأن حياة النساء لا تزال في حيز المحرم والمقدس ولا يسمح بالخوض فيها أو الإعلان عنها كما أن العنف ضد المرأة لم يتحول بعد إلى مادة للدرس والتمحيص، ولم يتم التعامل مع هذا المفهوم باعتباره مفهوماً تحليلياً قادراً على سبر غور العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا اللبناني .

فماذا يعني العنف ضد المرأة

وكيف يتجلى في حياة النساء؟

1 ـ 1 تعريف العنف ضد النساء

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد المرأة[2]

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير التنمية البشرية، 95 الفصل الاول.

(2) إعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة، 1993.

باعتباره " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جنسية أو جسمية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

كما نص إعلان الأمم المتحدة على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة ودون أن يقتصر على الآتي: العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب المبرح والإساءة الجنسية للأطفال الإناث في الأسرة، والعنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والترهيب الجنسيين في العمل. الاتجار بالمرأة والبغاء القسري.

بكلمة أخرى يدخل ضمن مفهوم العنف كل الأعمال والممارسات التي تميز بين النساء والرجال على أساس الجنس، بما فيها تلك التي تمارس بين الأطفال وبين الفتيان والفتيات داخل الأسرة.

وفي مجتمعنا اللبناني حيث موضوع العنف ضد المرأة يتصل بالثقافة الأبوية السائدة القائمة على سلطة الذكور على الإناث وأفضليتهم عليهن في كل المجالات، يتم الربط بين العنف والتأديب، وبين العنف والعقائد وبين العنف والأخلاق وفي كل هذه الأزواج/ الثنائيات تتحمل المرأة وحدها وزر سلوكها وسلوك الرجل[1] هكذا يتم تبرير العنف الذي يرافقها من المهد إلى اللحد، أو يتم السكوت

(1) انظر تعريف الزنا في القانون اللبناني "الوثيقة اللبنانية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون اللبناني" اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، 1998.

عنه، ويصبح أمراً مقبولاً ليس عند الرجل فحسب بل عند المرأة ذاتها.

ويستبطن هذا القبول مجموعة من السلوكيات العنيفة تثير تساؤلات حول مغزاها ومآلها، فالتمييز بين الأطفال على أساس الجنس من قبل الوالدين لا يطرح تساؤلات حتى لدى الفتيات، وقد وجدته المستجوبات "طبيعياً" فمرة لأن "أخاها وحيداً"، ومرات أخرى لأنه "الأصغر" وقليلات هن اللواتي اعتبرن ذلك حالة غير طبيعية. ويشير الباحثون الاجتماعيون في هذا الخصوص إلى أن هزيمة الجنس النسائي هي من القدم بحيث تبدو وكأنها واقعة طبيعية. كما أن الضرب لا يزال مرتبطاً بالتأديب، وهو كذلك يظهر جلياً في إجابات المستجوبات حيث لم تتردد إحداهن بالقول: "في كل مرة أتخاصم مع أخي يكون الضرب من نصيبي أنا".

لا يتم الاعتراف بالعنف ضد المرأة إلا إذا وصل حد القتل، وحتى في حالات القتل فإن الأعذار المختلفة تبرر عملية القتل أخلاقياً بحسب منظومة الأعراف والتقاليد، وقانونياً بما أن قانون العقوبات اللبناني لا يزال يميز ضد النساء في المواد المتعلقة بارتكاب جرائم القتل[1] والإشارة إلى التمييز القانوني هنا ذو دلالة كبيرة، ففي ظل القوانين اللبنانية الكثيرة التي تميز ضد المرأة تغيب القدرة على مقاومة العنف؛ فليس هناك من تعريف للعنف لدى الدوائر القضائية ودوائر الشرطة، وأمر تقدير ذلك متروك لهذه الدوائر، والآليات الرادعة ليس فقط غائبة تماماً بل انها غير مطلوبة حتى الآن.

(1) انظر المادة 562 من قانون العقوبات اللبناني.

ويعتبر التعاطي مع موضوع العنف ضد المرأة حديثاً جداً في لبنان، إذ إن طرحه بشكل علني لم يبدأ إلا منذ سنوات معدودة أي بعد المؤتمر العالمي للمرأة سنة 1995 في بكين.

وبالرغم من وجود هيئات لبنانية متعددة مهتمة بالموضوع، إلا ان موضوع العنف ضد النساء لا يزال يواجه مصاعب جمة تعيق دراسته والتعرف على أسبابه، وتندرج المصاعب في مستويين: مستوى ثقافي يتعلق بمنظومة الثقافة الأبوية المسيطرة التي ترعى اوجه الحياة الاجتماعية كافة فيقنن الحديث عن العنف باعتبار أن إفشاء الأسرار العائلية يدخل ضمن المحظور والممنوع الأخلاقي والقيمي.

ومستوى موضوعي يتعلق بالقوانين والإجراءات التي ترعى الحياة العامة والتي لا تفرز للعنف ضد المرأة مكاناً في ممارستها المختلفة.

هكذا لا تظهر حالات العنف المختلفة إلى العلن إلا في ظروف شديدة التعقيد وعندما تصل حد الجريمة. وبالرغم من ازدياد حالات البوح والاعتراف بالعنف من جانب النساء، إلا ان هذا البوح لا يزال ضعيفاً جداً. وقد أورد " التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية عن التقدم المحرز في منهاج عمل بكين" أن العنف ضد المرأة لا يزال في غياهب البيوت وأسرار العائلات وأن الاعتراف به لا يزال ضعيفاً جداً، "فيما تشير إحصاءات المديرية العامة 1997 إلى حصول 1302 حالة اعتداء على النساء لم تتلق الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف سوى مئتي حالة توزعت على موضوعات كثيرة"[1].

(1) التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيكين، 1999 ص ـ 64.

وفي معرض تحليلها للحالات التي تصدت لها الهيئة الوطنية لمناهضة العنف أشارت إلى أن 92 حالة من الحالات التي تلقتها توزعت على جميع المناطق اللبنانية والفئات الاجتماعية والطوائف، مما يؤكد ان ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد النساء تحديداً هي ظاهرة متجذرة في ثقافة المجتمع اللبناني .

ويلحظ التقرير الذي أنجزته الهيئة أنه بالرغم من اختلاف قوة العنف وأشكاله، "إلا أن المصدر الأساسي للعنف في جميع الحالات كان الذكر"[1].

1 ـ 2 كيف يتجلى العنف ضد النساء

في دراسة ميدانية عن "مناهضة العنف ضد المرأة في الأسرة" تحديداً يرى الباحثان سمير خوري وماري خوري[2] أنَّ إحدى العقبات الرئيسية للتعرف على العنف تكمن في عدم بوح النساء، واعترافهن بوجود العنف، فالمرأة إما عاجزة عن البوح نظراً لعدم قدرتها على تحمل نتائجه وإما تقبل العنف وتعتبره جزءاً من الحياة الطبيعية في ظل انتشار ظاهرة العنف في الحياة الأسرية في جميع شرائح المجتمع ومناطقه ومذاهبه.

فلقد بينت الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحثان ان الإجابة عن السؤال: ما هي أنواع العنف قد توزعت على الشكل التالي:

52% وجدنه متنوعاً، 7% قلن إنه عنف معنوي 2% قلن إنه عنف اقتصادي و37% امتنعن عن الإفصاح[3]

(1) المصدر السابق نفسه ص - 66.

(2) د. سمير خوري ود. ماري خوري : مناهضة العنف ضد المرأة في الأسرة. دراسة ميدانية، المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش إيبرت، ايلول 1998 ص ـ 44.

(3) المصدر نفسه ص ـ 45 .

جدول رقم ـ 1 ـ تصوّر وجود العنف بحسب:

أ ـ تعرض الزوجة لعنف كلامي

وجود عنف كلامي	نعم	كلا	لا جواب	المجموع
التعرض لعنف كلامي	73	25	2	(141)
عدم التعرض لعنف كلامي	55	43	2	(253)

ب ـ تعرض الزوجة لعنف جسدي

التعرض لعنف جسدي	87	13	0	(46)
عدم التعرض لعنف جسدي	58	39	3	(351)
المجموع	61	36	3	(400)

المصدر: مناهضة العنف ضد المرأة في الأسرة، ص45.

ويعيد الباحثان ارتفاع نسبة اللواتي ينفين وجود العنف إلى وجود جملة من العوائق الجدية تحول دون تعرف المرأة إلى العنف ضد النساء والاعتراف به، ومنها اعتقادها بشرعية ممارسته ضدها وتسليمها به طبقاً لتقاليد موروثة أو لمسلمات دينية... وحتى عندما تتعرف عليه وتدرك انه عنف اسري، فإنها كما يرى الباحثان "قد تمسك عن الاعتراف به والتصريح عنه حشمة، أو تستراً أو خوفاً من عدم جدوى

هذا التصريح"...

ونستطيع أن نضيف هنا أن التعرف على العنف ضد النساء ليس سهلاً في ظل الثقافة الأبوية السائدة التي تعطي الأب أو الأخ أو الزوج حق التأديب والتصحيح وحتى حق القتل دون عقاب، وقد نضيف أن استمارة استطلاعية لا يمكن لها أن تكشف الأسباب الحقيقية للعنف،وهو ما أشار إليه الباحثان في مقدمة بحثهما على كل حال.

2 ـ طريقة أخرى للتعرف على العنف

نقترح في هذا البحث إذن طريقة أخرى للتعرف على العنف، طريقة تتيح الوصول إلى الأساس الثقافي / الاجتماعي الذي يتيح استمرار العنف ضد المرأة مستقراً في تقاليد وسلوكيات مختلف أفراد وفئات المجتمع اللبناني، فإذا كانت المساواة بما هي إحدى المطالب للحركة النسائية تساعد في إظهار الغبن اللاحق بالمرأة مستندة في ذلك إلى الكثير من القوانين والقواعد العرفية التي تنتج عدم المساواة والتبعية، فإن بنية السلطة في الثقافة العربية والسلطة الأبوية على وجه التحديد هي القناع السميك الذي تختفي وراءه مظاهر وسلوكيات عدم المساواة التي تتجلى في آليات للتمييز عديدة ومتنوعة ترافق حياة النساء منذ ولادتهن وربما قبل ذلك وحتى آخر لحظة في حياتهن.

ويرى الباحثون والمحللون الاجتماعيون[1] أن هذه السلطة الأبوية

(1) انظر على سبيل المثال لا الحصر مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي بيروت 1978. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، هشام شرابي: المجتمع الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992 وكثيرين غيرهم...

هي المسؤولة عن الاختلال الحاصل في علاقة المرأة بالرجل، وان هذا الاختلال سبب رئيسي في اختلال العلاقات الاجتماعية، وكذلك السياسية.

لذلك فإننا نرى أن أي مقاربة للعنف لا بد من أن تأخذ بالاعتبار العلاقة مع السلطة، والسلطة هنا تفيد معنى الجمع، أي انها جميع السلطات المبثوثة في ثنايا الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

عن هذه العلاقة بالسلطة وبها يتبدى العنف في أشكاله وأنواعه.

أ ـ عملياً/ جسدياً/ ظاهراً في حلة الابتعاد عن السلطة حيث تبدو المرأة في صورتها التقليدية خاضعة للرجل وتابعة له، مجردة من كل سلاح يؤدي بها إلى امتلاك السلطة،أي سلطة التعلم أو العمل أو الثروة

ب ـ أو رمزياً / معنوياً / مخفياً / في حالة الاقتراب من السلطة حيث تتعدل موازين القوة، فتتمتع المرأة بالاستقلال النسبي جراء التعلم والعمل والثروة.

ومعايير الاقتراب من السلطة هي معايير امتلاك سلطة ما، فسلطة المعرفة المكتسبة بالتعلم، وسلطة الثروة المكتسبة عن طريق العمل أو الإرث، تعدل بالفعل من شكل العنف وصورته، وإن كانت لا تؤدي إلى تغير نوعي في علاقة الرجل بالمرأة[1] لأن التغير النوعي يشترط عناصر أخرى ترتبط إلى حد كبير بالتغيرات البنيوية للمجتمع التي تتيح وعياً حقيقياً بمشكلات المرأة وإرادة لا تلين بتغيير موقعها.

أما معايير الابتعاد عن السلطة فهي نقيضة الاقتراب، فالجهل

(1) ـ ليلى عبد الوهاب، العنف الأسري، دار المدى 1999 ص ـ 70

والأمية والفقر هي أسباب حقيقية للعنف ضد النساء كما تظهر ذلك ليلى عبد الوهاب أيضاً[1].

جدول رقم (2) توزيع قضايا العنف ضد المرأة بحسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	الجاني		المجني عليها		ملاحظات
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
أمي	37	38,9	73	76,8	
يقرأ ويكتب	28	29,5	7	7,4	
متوسط	10	10,5	5	5,3	
عالي	5	5,5	—	—	
غير مبين	15	15,8		10,5	
المجموع	95	100,0	95	100,0	

فكيف تتقاطع هذه المعايير مع عناصر التعليم والعمل؟
وأين يكثر العنف العملي، وأين يكمن العنف الرمزي؟
وما هي الأسس الثقافية والاجتماعية للعنف ضد المرأة في لبنان.

(1) المصدر نفسه ص ـ 200.

تلك هي الأسئلة التي يهجس بها البحث فكيف سنتوصل إلى الإجابات؟

اختيار منهج البحث، كيف ولماذا؟

دأبت الدراسات والأبحاث المتعلقة بالعنف على اتباع طريق واحد من اجل التعرف على مظاهر العنف وأشكاله ودرجاته، هذا الطريق هو ملفات المحاكم وأخبار الصحف المستندة إلى وثائق دوائر الشرطة وقوى الأمن الداخلي .

فأرشيف المحاكم الشرعية أو المدنية يتيح التعرف على القضايا التي ترفعها النساء وتضمنها الأسباب الموجبة للدعوى . وقد نجد في هذه الأسباب ما يتيح لنا بأن نصنف العنف ضمن درجات وأشكال وأنواع . كما أن وثائق الشرطة وقوى الأمن الداخلي تتضمن الكثير من العناصر التي تحيل إلى نوع محدد من العنف، وهو العنف الظاهر أي العنف الجسدي .

ومع اعترافنا الكلي بأهمية هذه المصادر باعتبارها المصادر الوحيدة المتاحة والتي يمكن الركون إليها، إلا إننا نجدها غير كافية، لأن العنف ضد المرأة كما نعلم متعدد الوجوه، والكثير من وجوهه لا يتم التصريح به إلا عند درجات معينة،خاصة وأن اللوم والعقاب سيكونان من نصيب المرأة في جميع الأحوال[1].

وقد لا نبالغ بالقول بأن الحوادث التي تصل إلى المحاكم أو إلى

(1) منى فياض: السجن مجتمع بري. دار النهار للطباعة والنشر، بيروت 1999 ص ـ 263.

أروقة الشرطة وقوى الأمن لا تشكل إلا القليل النادر من الحوادث التي تقع بالفعل في الحياة اليومية، وهي تؤشر في اكثر الأحيان إلى سلوكيات انتقامية أو إلى حالات متطرفة من الجهل والفقر والبؤس. وهي في رأينا ليست كافية للتعرف على العنف الموجه للمرأة لأنها في أحسن الأحوال تستطيع أن تؤشر على العنف العملي، إلا أن العنف الرمزي الذي تتسع دائرته في العصر الحالي مع اتساع دائرة التمدين واكتساب المرأة بواسطة التعلم والعمل معايير الاقتراب من السلطة،هذا العنف لا يمكن الوصول إليه عبر الاجراءات العادية أي البحث في ملفات المحاكم أو متابعة الصحف أو حتى الخط الحار الذي يستقبل حالات المعنفات في أوضاعهن المختلفة. ولعله من المفيد هنا التذكير أن السلوكيات العنيفة التي تطفو على سطح السلوك الاجتماعي، ليست وليدة لحظتها، فالثقافة السائدة التي تحتضن الصورة الحالية للمرأة باعتبارها كائناً بغيره وليست كائناً بذاته، تعيد إنتاج هذه الصورة وبثها كلما بدا ذلك ضرورياً وتهددت السلطة الأبوية في كيانها الداخلي أي داخل الأسرة.

فصورة المرأة في الثقافة السائدة هي"صورة المرأة الصامتة والخاضعة للسيطرة، والمهانة والمستعبدة والمطيعة والمعترفة بالجميل" كما تقول فاطمة المرنيسي[1] وأي خروج على هذه الصورة يعتبر خروجاً على أعراف المجتمع وتقاليده يستأهل "التأديب" الذي يأخذ صوراً مختلفة من حق التهديد بالضرب حتى الضرب والقتل .

(1) فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي. مصدر مذكور سابقاً، ص 32.

ولما كان حق التأديب في الثقافة السائدة والمنظومة التربوية الأبوية حقاً من حقوق الرجل، فإن العنف ضد المرأة هو في أكثره عنف من الرجل، فلقد أشار تقرير لجنة مناهضة العنف، ان المصدر الأساسي للعنف في جميع الحالات كان الذكر، وذلك بنسبة 100%[1].

على أن الحديث عن الثقافة السائدة ومضامينها لا ينفي حقيقة هامة وهي أن الثقافة رغم قوة تأثيرها على قيم ومفاهيم ووعي وسلوك الأفراد تجاه القضايا المختلفة، إلا أن هذا التأثير ودرجته يختلفان باختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية والطبقية، ويبدو هذا واضحاً إذ ما طبق على أشكال العنف الجسدي او العنف الرمزي[2] فقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت على المرأة في مصر أن هناك درجة من الاستقلال النسبي بحسب وضعيتها الاجتماعية، وتدخل ضمن الوضعية الاجتماعية درجة التعلم وقوة الدخل كما تكتسب المرأة قدراً من القوة تمنحها إياها الثروة أو المكانة الاجتماعية في ضوء الانتماء الطبقي لهذه الأسرة.

و لا يعني هذا العنف الرمزي انتفاء لصور العنف أو لأشكاله، إنما انتقاله من شكل إلى آخر عبر عوامل مضافة تساهم، في تحويل العنف إلى عنف رمزي، يلعب دوره بامتياز في كبح رغبات المرأة وحقها بالمساواة.

(1) اللجنة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة.

(2) يرجع استخدام مفهوم العنف الرمزي الى بيار بورديو في كتابه La repoduction، حيث يستخدم هذا المفهوم في المجال التربوي معتبراً إياه مدخلاً لإعادة إنتاج النظام.

3 ـ الاجراءات

انطلاقاً من كل ما سبق، وتأسيساً على الدراسات أو التقارير ولو القليلة التي عاينت وضع المرأة في بلاد عربية متعددة نستطيع أن نقول إن العنف ضد المرأة في لبنان لا يختلف كثيراً عن غيره في البلاد العربية، ففي تقرير للمجموعة المغربية للمساواة[1]، يتجلى العنف ضد المرأة في مجموعة من آليات التمييز تبدأ باكراً في الالتحاق المدرسي، وتنتهي في "التمييز في الوظيفة والترقي والمسؤولية". ويشير التقرير التونسي إلى أن "التحفظات التي أبدتها الدولة التونسية بتكريسها للتمييز بين النساء والرجال خصوصاً في نطاق العائلة، مناقضة لمبدأ عدم التمييز بين الجنسين"[2].

وفي التقرير النهائي الذي أصدرته "كوتر"، مركز المرأة العربية للتدريب، أرقام ومؤشرات حول واقع التمييز الذي تعاني منه المرأة العربية[3].

أما في "الوثيقة اللبنانية لإلغاء التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية الذي أعدته اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة فقد ظهر بوضوح أن آليات التمييز القانونية تحمي آليات التمييز المتعددة التي تمارس على النساء في فترات حياتهن المختلفة.

(1) المجموعة المغاربية من اجل المساواة ـ التقرير السنوي 96 ـ 97.
(2) الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. من أجل المساواة بين الجنسين وإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة ص ـ 8.
(3) المرأة العربية 1995 ـ اتجاهات وإحصاءات ـ مركز المرأة العربية للتدريب (كوثر)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).

وتكمن خطورة التمييز في أنه يحّول العنف إلى ممارسة يومية مقبولة ليس فقط من المجتمع بل أيضاً من المرأة نفسها. ويسمي د. مصطفى حجازي[1] هذا النوع من القبول بالاستلاب العقائدي، وهو يعني في نظره أن تتبنى المرأة كل الأساطير والخرافات والاختزالات التي يحيطها بها الرجل. كما انها تجتاف أحكامه الجائرة بصددها وتتقبل مكانتها ووضعية القهر التي تعاني منها كجزء من طبيعتها. ويشير حجازي إلى "أن خطورة الاستلاب العقائدي تنبع في المقام الأول من مقاومة التغيير، فالمرأة لا تتصور لها وضعاً غير وضعها الذي تجد نفسها فيه، وهي تقاوم تغييره وكأن هذا التغيير خروج على طبيعة الأمور."

إن القيمة الأساسية لأي عمل بحثي بغض النظر عن الحقل المعرفي الذي تتحرك فيه، تكمن في قدرة هذا البحث على الكشف عن المشكلات المطروحة. فالملاحظة عن بعد، أو الاكتفاء بتجميع المعلومات وعرضها وتصنيفها لا يؤدي إلى معرفة الحد الأدنى من حقيقة هذا الواقع؛ فالبحث عن العنف الممارس ضد النساء لا يتصل فقط بأنواع الجرائم التي تقع عليهن، أو أشكال الممارسات العنيفة التي تخرج إلى العلن وتسجلها دوائر الشرطة أو دوائر المحاكم بل يتجاوزه إلى الممارسات والسلوكيات الاجتماعية التي تجعل من العنف قيمة "أخلاقية" إيجابية ضرورية ومبررة في سياق التدخل من اجل تصحيح مساواة الحياة الاجتماعية.

(1) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي مصدر مذكور سابقاً ص: 227.

هكذا تكونت فرضيات هذا البحث خارج إطار الحوادث المسجلة للعنف الممارس ضد النساء. فنحن نعتقد أن العنف ضد النساء مستقر في الثقافة السائدة وأن ما يتجلى منه ليس سوى الشكل المتطرف للعنف الذي يبدأ باكراً من خلال النظام القيمي الذي يرعى العلاقات الاجتماعية في لبنان، أي النظام الأبوي.

فالممارسات التربوية داخل الأسر وخارجها، أي في المحيط الاجتماعي، تكرس التمييز ضد البنات منذ لحظة الولادة؛ هذا التمييز الذي اصبح جزءاً من نظام القيم الاجتماعية . وليس جديداً الحديث عن الفرحة التي تغمر الأهل لحظة ولادة الصبي، وما يعتري الوجوه من وجوم لحظة ولادة الفتاة، حتى أن الكثيرات من الأمهات أسررن لنا بأنهن رفضن ويرفضن معرفة نوع المولود الذي إتاحته التقنيات الحديثة حتى يستطعن إكمال فترة الحمل دون أزمات يرتبها الأهل أو المحيط الاجتماعي.

هدف هذا البحث إذاً **هو كشف آليات التمييز التي تحتضنها الثقافة السائدة في** لبنان. وكيف تتجلى في السلوكيات الاجتماعية. وإذا كنا نعتقد كما غيرنا أن متغيرات ثابتة كالتعليم والعمل والثروة والمكانة الاجتماعية قد تعدل أو تغير من أشكال التمييز وأنواعه إلا أننا نعتقد أن هذه الآليات ابعد غوراً في الذهنية اللبنانية وأنها تتخطى الطوائف والعقائد، وحتى درجات التعلم لتستقر في السلوك متحدية آليات التغيير الاجتماعية.

وقد يبدو بحث هدفه الكشف عن آليات التمييز لزوم ما يلزم في ظل قناعة لدى الباحثين أو المحللين الاجتماعيين من أن المجتمعات العربية لا تزال تعيد إنتاج القيم التقليدية المناهضة لكل تجديد أو

تحديث في ظل" مآزق التنمية العصية "على حد قول د.أنيس الصايغ[1]، وأن آليات التقليد لا تزال تفعل فعلها في إعادة إنتاجه،

لكننا نسارع إلى القول أن ما يبدو بديهياً ليس مقبولاً بالكامل فالسجال بين التحديث والتقليد والأصالة والمعاصرة، يخترق الخطاب الفكري والسياسي العربي، ولعلنا لم ننسَ بعد تلك الصيحات "الهيستيرية" التي واكبت طرح مشروع الزواج المدني رسمياً على بساط البحث في لبنان سنة 1999.

إن الخطاب الرسمي حول المرأة وضرورة دعمها والمساهمة في تعديل موقعها ومكانتها في المجتمع، هذا الخطاب الذي تتردد أصداؤه في الندوات واللقاءات السياسية أو الاجتماعية، لا يعدو كونه مادة للاستهلاك المحلي؛ أما الحديث عن تطور واقع المرأة اللبنانية وتميزه عن غيره من البلاد العربية، فهو حديث لا يبنى على أساس علمي[2]. لأن الواقع الحقيقي للمرأة اللبنانية هي انها لا تزال بعيدة كل البعد عن المساواة مع الرجل، وأن الكثير من القوانين اللبنانية لا تزال تميز ضدها، وقد يكون لنا في التحفظات التي أبداها لبنان على الوثيقة الدولية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سنداً علمياً، لأن لبنان كما غيره من البلاد العربية تحفظ على المادة 16 من الاتفاقية، أي المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية، وتحفظ كذلك على المواد المتعلقة بقانون الجنسية وبعض مواد قانون العقوبات وهذا التحفظ في رأينا يلغي عملياً روح الاتفاقية التي هي المساواة.

(1) د. أنيس الصايغ :التنمية العصية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

(2) قارن التقرير الذي أعدته الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف 1999 مع التقارير الأخرى للبلاد العربية.

ما نحاوله في هذا البحث ليس إثبات ما هو مثبت في التمييز ضد النساء بأشكاله المختلفة بل الإجابة عن تساؤلات مباشرة عن حقيقة التمييز ضد النساء في المجتمع اللبناني وأساسه الثقافي والاجتماعي.

هذا الهدف هو الذي حدد أسلوب العمل، فالكشف عن الأساس الثقافي للتمييز لا يمكن أن يؤطر ضمن استمارة استيضاحية أو مقابلة مقننة، لذلك كان اختيارنا لأسلوب الشهادات هو محاولة للخروج عن المألوف في الدراسات السوسيولوجية.

فالشهادة، أي شهادة المرأة عن حياتها، تؤدي فيما لو نجحت وظيفة مزدوجة، فهي من جهة تنقل الواقع كما هو عبر أحداث وحيثيات عاشتها أو تعيشها النساء اليوم، وهي من جهة أخرى وعبر تدخلات بسيطة من المستجوب قد تؤدي إلى الكشف عن المكنون في الصدور أي ما هو غير ظاهر من أشكال التمييز حتى للنساء أنفسهن.

وقد أثبتت هذه الوسيلة جدواها، فالشهادة من سيدة أمية أو نصف متعلمة ليست متسقة تماماً، وهي تذهب من الحاضر إلى الماضي ثم تعود منه بسرعة شديدة، لكن تدخلات المستجوب وتسليط الضوء على الجزئيات في حياتهن كان يؤدي دائماً دوره في استعادة الذاكرة المؤلمة منها أو السعيدة.

أما النساء الجامعيات وحتى المهنيات أي الطبيبات أو المهندسات فلقد كانت شهادتهن سرداً لتجربتهن الشخصية التي تخطت في بعض الأحيان ما يكون قد حدث بالفعل نحو أسبابه الاجتماعية أو الثقافية.

3 ـ 1 في اختيار العينة وشروطها

لم يكن اختيار العينة عشوائياً، فنحن هنا أمام دراسة حالات متعددة تخضع لمجموعة من الشروط الموضوعية التي تضبطها في حدود معينة، فلم يكن شرط من شروط هذه الحالات مثلاً أن يكون النساء أو الفتيات معنفات أو أنهن ينتمين إلى الفئة التي توصف بأنها خضعت للعنف الظاهر.

لقد انطلقنا في اختيار العينة من فرضية ترى إلى العنف ضد المرأة باعتباره إحدى القيم الثقافية التي يختزنها نظام العلاقات الأبوية في المجتمع اللبناني.

وهذا يعني النظر إلى النساء باعتبارهن جميعهن معنفات في ظل هذا النظام الذي يختزن مفاضلة شرسة للصبي على الفتاة وللرجل على المرأة، وإن هذا النظام القيمي يخترق البنى الطائفية والاجتماعية اللبنانية على حد سواء.

لقد تم اختيار العينة ملبية لشروط ثلاثة[1]:

(1) ـ شرط التعليم، وقد قسم التعليم إلى جامعي، ما دون الجامعي، وأمي. والتعليم هنا لا يؤخذ كمؤشر عن المستوى الثقافي للأفراد، بل مأخوذ كمؤشر على المستوى الاجتماعي، وهو بذلك دليل للتعرف على وضع النساء من جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،خاصة وأن المهن الحديثة مرتبطة أشد الارتباط بنوع التعليم ومستواه .

(1) انظر الجدول الذي يختصر المعطيات عن العينة.

جدول رقم (3)

المحافظة	بيروت					جبل لبنان					الشمال					البقاع					الجنوب					المجموع
	30-20	40-30	40+			30-20	40-30	40+			30-20	40-30	40+			30-20	40-30	40+			30-20	40-30	40+			
العمر	10,3	14,43	1,03			19,18	7,21	1,03			9,27	6,18	0			4,2	11,34	0			19,18	7,21	1,03			99,97%
البلدة	ريفي		مدينة			ريفي		مدينة			ريفي		مدينة			ريفي		مدينة			ريفي		مدينة			99,94%
	0	25,77	1,03			11,34		6,18			4,12		0			8,24		4,12			15,46		12,37			
العمل	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	99,86%
	1,03	2,06	5,15	1,03	16,49	0	0	0	2,06	6,18	0	2,06	5,15	1,03	7,21	0	1,03	1,03	3,09	13,4	0	0	2,06	1,03	14,43	
	لا تعمل					تعمل					لا تعمل					تعمل					لا تعمل					
	10,3				6,18	3,09				11,34	2,06				4,12	3,09				10,3	7,21				7,21	
الطعام	سليم					سليم					سليم					سليم					سليم					99,93%
	17,52				8,24	3,09				6,18	10,3				8,24	6,18				20,61	7,21				0	
الطاقة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
	1,03	2,06	5,15	1,03	16,49	0	0	0	2,06	6,18	0	2,06	5,15	1,03	7,21	0	1,03	1,03	3,09	13,4	0	0	2,06	1,03	14,43	
	لا تعمل					تعمل					لا تعمل					تعمل					لا تعمل					99,86%
	10,3				6,18	3,09				11,34	2,06				4,12	3,09				10,3	7,21				7,21	
العمل	سليم					سليم					سليم					سليم					سليم					99,93%
	17,52				8,24	3,09				6,18	10,3				8,24	6,18				20,61	7,21				0	

(2) ـ شرط العمل، وهذا يعني أن الحالات يجب أن تتوزع بين فئة تعمل وفئة لا تعمل على أن يشار إلى أية مهنة قيادية فقط.

(3) ـ شرط التوزع مدينة/ ريف، منطلقين من توصيف للمدينة بسيط يطمس تمايزات في التوزع الديمغرافي والاقتصادي والسياسي، فاعتبرت مدناً كل مراكز المحافظات بالإضافة بالطبع إلى العاصمة بيروت، وكل ما تبقى اعتبر ريفاً.

(4) ـ أما الشرط الرابع فقد كان شرط السن وهو كان نقطة البدء في اختيار العينة، لقد تم اختيار الحالات ما بين 20+ و40 ـ باعتبارهن فئتين قد عاصرتا تحديث الدولة في الستينات وانتشار المدارس الابتدائية الرسمية في جميع القرى وزيادة عدد الثانويات للبنات والصبيان في كل المحافظات والاقضية كما تظهر ذلك الجداول رقم 4 و5. كما أن 20+ قد استفادت من توزع فروع الجامعة اللبنانية وبعض الجامعات الأخرى في كل المحافظات تحت تأثير سنوات الحرب الطويلة.

جدول رقم (4)

ـ تطور أعداد تلامذة المدارس الإناث

مرحلة التعليم	1969	1973	1982	1988	1993	1994
الحضانة	56075	63952	52174	63291	71644	75790
الابتدائي	183606	211813	161968	167801	175395	176829
المتوسط	41358	79707	84697	89103	104172	109982
الثانوي	8806	18965	35947	36358	33375	36798
المجموع	289845	374437	334786	356553	384586	399399

المصدر: واقع المرأة اللبنانية، أرقام ومعانٍ، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة 1999.

النسبة المئوية للأنوثة

جدول رقم(5)

الحضانة	45.8	46.9	48.0	48.2	48.3	48.2
الابتدائي	45.2	47.2	47.6	48.4	48.6	48.4
المتوسط	41.3	46.5	51.6	51.7	52.8	52.7
الثانوي	29.4	41.8	53.0	52.3	52.2	53.4
جميع المراحل	44.0	46.7	49.2	49.5	49.9	49.9

المصدر: واقع المرأة اللبنانية ـ أرقام ومعانٍ.

أما بالنسبة للعائلة التي تربى فيها هؤلاء النسوة فقد تم جمع معطيات أولية عن تعليم الأهل فقط في محاولة لربط الوعي إذا وجد بمصادره المعرفية علماً بأن الوعي يتطلب أكثر من ذلك، فهو قائم على اشتغال سلطة المعرفة وتحويلها إلى سلوك اجتماعي.

لم يظهر أثر تعليم الأهل في شهادات الفتيات والنساء، خاصة في مرحلة المراهقة والنضج حيث تبدأ عملية إعداد كل من الصبيان والبنات للأدوار الاجتماعية التي تفرضها الثقافة السائدة، وقد بينت د.مرغريت حلو في دراستها حول "السلوك الانتخابي للمرأة اللبنانية عام 2000" أن متغير التعليم لم يؤثر كثيراً على السلوكيات الانتخابية، للمرأة اللبنانية، فهي كما الرجل خاضعة للثقافة التقليدية التي تجعلها والرجل تعتمد خيارات محددة[1] وتبرز المعلومات عن المستوى التعليمي للآباء والأمهات التي جمعت في إطار هذه الدراسة أن أمية الأمهات فاقت بكثير أمية الآباء وكانت إلى حد كبير تأكيداً لمستويات الأمية التي تقدمها الإحصاءات الرسمية[2] كما يبين الجدول رقم (6).

(1) د.مارغريت حلو: السلوك الانتخابي للمرأة اللبنانية عام 2000 تحت الطبع: المركز اللبناني للدراسات.

(2) انظر، المرأة والرجل في لبنان 2000، صورة إحصائية.

جدول رقم (6)

جدول المستوى التعليمي للأهل بحسب المحافظات

	بيروت		جبل لبنان		البقاع		الشمال		الجنوب		المجموع	
أمي	أم	أب	أم	أب	أم	أب	أم	أب	أم	أب	أم	أب
ابتدائي	9	2	5	1	7	4	6	3	8	4	35	14
متوسط	5	8	1	3	5	3	1	3	9	9	21	26
ثانوي	5	9	3	4	2	5	2	3	6	7	18	28
جامعي	6	4	6	5	1	2	4	4	3	3	20	18
المجموع	0	2	0	2	0	1	1	1	1	4	2	10
	25		15		15		14		27		96	

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى انه بالرغم من عدم وضع الطائفة كشرط للاختيار، إلا أن النتيجة التي أملاها توزع العينة على جميع المناطق اللبنانية قد أدخلت الطائفة كمعطى، لكنه معطى أكد الفرضية ولم يعدلها،هذه الفرضية التي تعتبر أن الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع اللبناني هي ثقافة المجتمع ككل بصرف النظر عن الطوائف أو المذاهب.

فقد تبين أن الشهادات توزعت على مجمل الطوائف وكانت الحصة على التوالي 33 من المسيحيات و 58 من المسلمات، وفي

اعتقادي أن ذلك يشكل تناسباً ممكناً إذا احتسبنا الدروز ضمن الطوائف الإسلامية.

الجدول رقم (7)

	إسلام	مسيحية	دروز	المجموع
بيروت	17	8	0	25
جبل لبنان	3	6	6	15
البقاع	8	7	0	15
الشمال	10	5	0	15
الجنوب	20	7	0	27
المجموع	58	33	6	97

3 ـ 2 عوائق البحث وصعوباته:

ككل بحث يتناول موضوعة المرأة، اعترضت هذا البحث صعوبات كثيرة، فالوصول إلى المعلومات وجعل النساء يتكلمن كان يتطلب اكثر من تقنيات بسيطة، فأن تقتنع سيدة بأن تتكلم عن نفسها أو أن تتحدث عن أمور تدخل في صلب تصوراتها عن نفسها وتصورات المجتمع عنها، فذلك أمر في غاية الصعوبة، وكان علينا أن نستخدم كل ما لدينا من رصيد معرفي وشخصي للحصول على مواعيد مع الفتيات أو السيدات من أجل ذلك. فالبوح ليس مقبولاً ولا مستحباً في حياة النساء والكلام عن الحياة الشخصية مغامرة لا بد من احتساب نتائجها خاصة مع "غرباء"، حتى وإن كان ذلك يتم

باسم البحث العلمي. لقد كان علينا أن نستخدم شهادتنا الشخصية عن حياتنا التي لا تختلف كثيراً عن حيوات الأخريات والتي اخترقتها آليات التمييز ضد المرأة بشكل أو بآخر.وكم من شهادة عاد عنها أصحابها وطلبن الشريط المسجل ورفضن الموافقة على استخدامه.

لقد كنا ندرك أن هذا الأسلوب دونه مصاعب كثيرة لكننا كنا نظن ولا نزال أن شهادة النساء عن حياتهن وحدها هي التي تفسح الطريق لمعرفة واسعة حول العنف ضد النساء، ذلك العنف الذي يبدأ باكراً منذ الطفولة ويكمل طريقه ناسجاً شرنقة من المحضورات والممنوعات التي تقفل على حياة المرأة وتحيلها إلى سر من الأسرار لا تفك طلاسمه إلا بسحر ساحر.

لقد أشارت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى "ان العنف والتهديد بالعنف يشكل عائقاً أمام الخيارات المتاحة للفتيات والنساء في شتى مجالات الحياة، سواء منها العامة والخاصة، في المنزل وفي المدرسة، وفي مكان العمل وفي جميع أرجاء المجتمع. ويحدد هذا العنف الخيارات المتاحة للمرأة مباشرة عن طريق تدمير صحتها وتشويش حياتها. وتضييق مجالات نشاطاتها، كما يحدده بطريق غير مباشر بتدمير ثقتها بنفسها وتقديرها لذاتها."[1] لنرَ معاً، إذاً كيف يعمل العنف في المجتمع اللبناني؟

3 ـ 3 شهادات النساء: بوح في الأماكن المضيئة

والبوح في المعاجم يعني ظهور الشيء، فالمباح في لسان العرب هو خلاف المحظور، لذلك يتطلب البوح شجاعة كبيرة لأنه يسعى

(1) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة فصل العنف ضد المرأة.

لتجاوز المحظور تمهيداً لإلغائه. ففي العالم الاجتماعي حيث الكلمات هي التي تصنع الأشياء كما يقول بيار بورديو[1] تتمتع الأفكار السائدة بقوة عظيمة ليس من السهل تجاوزها " فالكلمات تصنع الأشياء لأنها تنتج توافقاًcomcensus حول الوجود والأشياء معاً.

يصف رولان بارط R. Barthes اللغة بأنها مؤسسة اجتماعية ونظام قيم في آن، وهو يعتبر انها مؤسسة اجتماعية لأنها تشير إلى المستويات المتعددة للتشكل الاجتماعي ومراحل هذا التشكل: السلطة السياسية، الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى تشكل الوقائع، عبر هذا التشكل الذي يتمفصل على مستويات عدة نستطيع أن نرصد الأسس النظرية للتصورات المختلفة التي يختزنها المجتمع اليوم حول الثنائيات الشائعة والضمينة للمقدس والمدنس، للخير والشر، الحسن والقبيح، الموت والحياة، أيضاً الفرد والجماعة، السلطة والجماهير ومجمل العلاقات بين الأفراد والجماعات، الرجال والنساء، الاعراق والفئات الاجتماعية.

وتصف الروائية سحر خليفة في كتابها "مذكرات امرأة غير واقعية" حياة النساء بجملتين صغيرتين، لم تتغيرا منذ زمن طويل فتقول: "أنا ابنة المفتش وبقيت كذلك حتى تزوجت وأصبحت زوجة التاجر، وأحياناً أكون الاثنين معاً"[2]. من داخل هذه المعادلة وفيها تتحرك النسوة في بلادنا، فلم تستطع المرأة ان تصبح كائناً بذاته بعد، ولم تتغير ثنائية القيم التي تحيط بالمرأة وحياتها بالرغم من اختلاف شروط هذه الحياة . لقد خرجت المرأة من القمقم لكنها لم

(1) pierre Bourdieu: raisons protiques. éd. Seuil,1984 page 138.
(2) سحر خليفة: مذكرات امرأة غير واقعية، دار الآداب 1986.

تخرج من السحر، والسحر لها وعليها وبها، وهي تخضع وتتمرد ولكن ضمن حدود نظام القيم الأبوية الذي لا يزال راسخاً في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بكلام آخر لا تزال المرأة أسيرة القيم التي تنتظم في المثال الذي يوجه الأفكار والأفعال كما يقول دوركهايم.

وهذه القيم تفرض نفسها على أعضاء المجتمع كحقيقة بديهية لا تتطلب تبريراً. فعلى كل فرد من أفراد المجتمع أن يشعر بما هو جيد وما هو سيئ استناداً إلى المثال الذي يعتمده المجتمع. فعبر المنظومة التربوية والتي هي مجموعة من العمليات التي يستعملها الفرد ويخضع لها طيلة حياته، يبدأ الفرد بالتكيف مع المحيط الاجتماعي حيث يعيش، "فكل فعل بيداغوجي تحت الممارسة يمتلك انطلاقاً من تعريفه سلطة بيداغوجية، المتقبلون البيداغوجيون مستعدون تلقائياً للاعتراف بشرعية المعلومة المنقولة إليهم وبالسلطة البيداغوجية للمرسلين البيداغوجين، فهم إذن مستعدون لاستقبال واستبطان الرسالة"[1] والرسالة واضحة للنساء يستبطنونها دون وعي. فهي صورتهن التاريخية التي ركنَّ واستكنَّ إليها.

ماذا تقول النساء . وهل يعبر القول عن البنى الذهنية التي تسود المجتمع، وهل يتغير القول مع تغير المرحلة العمرية ومع تغير شروط المرأة نفسها؟

كيف تتجلى آليات التمييز في مراحل العمر المختلفة، في الطفولة والمراهقة والنضج وهل يتأثر التمييز و درجاته وتجلياته وأشكاله

(1) بيار بورديو وجان كلود باسيرون: معاودة الإنتاج la reproduction، ترجمة نخلة وهبي. وزارة التربية والتعليم العالي في دولة البحرين 1992 ص ـ 27.

بمتغير التعليم والعمل، وهل تؤثر قدرة النساء Empowerment على شكل العنف ضدها؟

لندع النساء يتكلمن عن أنفسهن، منطلقين من مجموعة من الثوابت أن ما يقلنه لا يمثل كل الحقيقة وأن حقيقة التمييز أو العنف ضد المرأة مغيبة في ثنايا المحرم والمقدس والممنوع والخصوصي الذي يشكل الصدفة التي تقبع المرأة في داخلها.

II ــ قوة التقليد، قوة النظام الأبوي:
آليات التمييز والعنف
في المجتمع اللبناني

في كتابه النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي يطرح هشام شرابي التساؤل الآتي: هل هناك فرق بين المجتمع الأبوي والمجتمع التقليدي، وبأي معنى يكون الحديث عن مجتمعات أبوية مختلفاً؟

وإذا كان هشام شرابي يعتبر أن "الأبوية" باعتبارها مقولة اجتماعية / اقتصادية تشير إلى مجتمع تقليدي وسابق على الحداثة، فإنه يعتبر أن التعبيرين مجتمع/ ثقافة أبوي، مجتمع ثقافة/ تقليدي (أو سابق على الحداثة) يعبران تقريباً عن دلالة واحدة، إذ يجري تعريف التعبيرين على انهما نقيض مجتمع/ ثقافة يختلف عنها نوعياً، أي ما هو حديث[1].

أما حليم بركات[2] فيصف العائلة العربية بأنها أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤولية ومن حيث الانتساب، هرمية على أساس الجنس والعمر وممتدة. وبالرغم من أن النظام الأبوي قد تعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وقيام العائلة

(1) هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991 ص ـ 34.

(2) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مصدر مذكور سابقاً ص 175.

النووية كما يقول حليم بركات، فإن الصورة الغالبة حتى في المجتمعات التي حققت تقدماً ملموساً في هذا المجال كتونس ولبنان، لا تزال من النوع الأبوي الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة وخضوع الأم مع تأثيرها الخفي، والدور المميز للأخ الأكبر، وأخيراً بمكانة البنات الأقل شأناً بالنسبة للصبيان[1].

إن هذا التمييز الفاضح الذي يسم العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية بميسمه هو ما نسميه العنف. إنه العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) كما عرفته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كيف تنظر النساء إلى هذا التمييز / العنف،وكيف يعبرن عن ذلك. لندع النساء إذاً يتكلمن عن أنفسهن[2].

1 ــ الطفولة

أن ترفع الستارة وتبدأ النساء البوح، فذلك يتطلب شجاعة أين منها شجاعة رفع الحجاب في نهاية القرن التاسع عشر، فحياة النساء يحكمها السر، والأسرار ملكية عامة للعائلة، أما هتكها فمحسوب على المرأة، موظف ضدها تجريحاً وتهميشاً وربما عقاباً في اغلب الأحيان.

(1) هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف مصدر مذكور سابقاً ص ـ 240.

(2) احب ان أشير إلى أن الأسماء ليست حقيقية، فلقد كانت أحد الشروط التي فرضتها السيدات من أجل ان يقبلن بالكلام.

حوالي مائة امرأة تكلمن عن حياتهن، عن الطفولة واللعب والاخوة والأخوات وعن الأب والأم والأعمام والأخوال: "لم أكن اعرف معنى التمييز، لقد علمتنا أمي "أن الصبي إله" قالت رلى. أما مريم فلا تزال تذكر ان أمها نسيتها تماماً عندما أنجبت أخاها الصبي. "لقد نسيت أن لديها بنت اسمها مريم" تقول مريم.

وتتذكر ناديا حادثة لا تزال تؤلمها حتى الآن: "أذكر أن أبي ضرب أمي بعد ولادتها لأختي لأنها لم تلد له الصبي المنتظر" وتضيف سوزان إلى الصورة لوناً فرويدياً فاقعاً "بقيت حتى سن العاشرة ابكي في الليل وأتمنى لو اصبح صبياً».

تداعيات، تداعيات لنساء يذهبن من اسفل السلم الاجتماعي حيث تتكاثر عناصر الأمية والبطالة والفقر عند الأهل،حتى أعلى درجات السلم حيث تتربع نساء جامعيات مهنيات وطبيبات ومهندسات وأساتذة جامعات، وجميعهن قلن بشكل أو بآخر كما قالت داليا كل شيء حلو لشادي، فهو الصبي، "وممنوع أن نزعل الصبي" لذلك فإنني "في كل مرة كنت اختلف فيها مع أخي، كان القصاص من نصيبي لوحدي".

لم اكن أتوقع وأنا أضع الفرضية أن تظهر الصورة بهذا الوضوح، كنت أظن أن زمن التمييز والعنف خاصة في عمر الطفولة قد ولى أو انه يتناقص باستمرار مع انتشار التعليم بين الوالدين وتطور أشكال الحياة وزيادة الرفاه. لكن شهادات المستجوبات لم تؤيد توقعاتنا . فالتمييز في مراحل الطفولة كان كاملاً في منطقة الشمال . ولم تشذ أية حالة من الحالات الخمس عشرة والتي تناولت

مستجوبات من مختلف الطوائف ومستويات التعليم والعمل[1]، أما في الجنوب والبقاع فقد تجاوز ثلثي العينة. حتى في بيروت العاصمة وفي جبل لبنان، المنطقتين اللتين ينظر إليهما باعتبارهما، المكانين الأكثر تجذراً بالتحديث والتمدين، وحيث إمكانيات تطور القيم التربوية متاحة في ظل تعليم قديم متيسر، فإن نسبة التمييز في سن الطفولة تبعاً للشهادات قاربت أن تكون كاملة، فهي 18 من 20 في بيروت، وتجاوزت النصف في جبل لبنان .

وقد نظن أن السبب في ذلك، المتغيرات الثابتة المتعلقة بالتعليم والعمل وهما العنصران الأساسيان اللذان يؤثران على الحالة الاجتماعية، وبالتالي على نظام القيم الذي يرعى نمط العلاقات داخل العائلات.

لكن الرجوع إلى نسب التعليم والعمل وربطهما بمتغير السن لم يثبت استقلال النظام القيمي الذي يرعى العائلة اللبنانية فحسب بلا يؤكد ما سبق لهشام شرابي ان أكده حول المجتمع الأبوي المستحدث بأنه "يعاني من الانفصام بالدرجة الأولى،ذلك أن حقيقته الخفية تقع مباشرة تحت مظهره الحديث فينشأ عنهما توتر وتنافر وتناقض"[2].

(1) الجدولان رقم 7 ـ 8.

(2) هشام شرابي:النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف:مصدر مذكور سابقاص 41.

جدول رقم 7 ـ التعليم

	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
بيروت	1	2	5	1	16	25
جبل لبنان	0	0	0	2	13	15
البقاع	3	1	1	3	7	15
الشمال	0	2	5	1	7	15
الجنوب	0	2	10	1	14	27
المجموع	4	7	21	8	57	97

جدول رقم 8 ـ العمل

	تعمل	لا تعمل	المجموع
بيروت	19	6	25
جبل لبنان	11	4	15
البقاع	10	5	15
الشمال	8	7	15
الجنوب	20	7	27
المجموع	68	29	97

فالتمييز كان في كل شئ، تقول لميا "في الملبس، في اللعب،وفي الدلال". و مع أن جميع الشهادات أكدت على أن العقاب بالضرب والتأديب بالحجز أو الحرمان كان الأداة التربوية للعائلة اللبنانية أينما كانت والى أي طائفة انتسبت، فإنهن أكدن من ناحية أخرى أن ضرب الفتيات كان مختلفاً جداً، كانت الطفلة معرضة للضرب في كل مرة تخطئ هي أو يخطأ هو، كان عليها أن تتحمل الضرب عنها وعن أخيها وعليها ان تطيع وان تخدم أخيها صغيراً كان أم كبيراً، وفي أجابتها عن السؤال، كيف كان العقاب في البيت، أجابت ماري: "عادي، طبيعي" وكان العقاب هو الضرب، كانوا يريدون تربيتنا "، وعن السؤال هل كان هناك تمييز في العقاب، أجابت: «نعم، لان الصبي يجب ان لا يضرب لا في البيت ولا في الخارج". أما الهام فتقول: "وعيت على الضرب، أبي يضرب أمي والاثنان يضربوننا".

قد يكون للكلام عن الضرب معنى آخر، فهو أداة العقاب الأولى في مجتمع تقليدي يجتاف العنف باعتباره الوسيلة الوحيدة للردع، فالضرب هو الأداة الأولى للسيطرة، وعنوان للسلطة،هكذا بدت سيطرة الأب مرتبطة بصورة طبيعية بالعنف، العنف الكلامي، والعنف العملي المرتبط بالضرب،وقد بينت الشهادات بصورة شبه كلية ان سلطة الأب كانت كالسلطة الإلهية لا ترد، وأن مشاركة الام في قرارات العائلة كانت لا تتعدى تقرير الميزانية الداخلية للبيت المتعلقة بالأكل والمصاريف الاعتيادية. وأما القرارات الكبرى المتعلقة بإنجاب الأطفال والسكن والتعليم وغيرها من القرارات الحاسمة التي تشير

إلى مفهوم المشاركة، فقد كانت في أكثرها في يد الأب، ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى خمس مستجوبات، أكدن أن والدتهن تشارك والدهن ببعض القرارات المصيرية: لكن ذلك لم يمنعهن من أن يؤكدن أن الأب هو راس السلطة العائلية وأن له الأمر وعلى المرأة الطاعة.

لم يتكلمن كثيراً عن طفولتهن، لقد غادرنها منذ فترة طويلة وحل الحنين إلى ذلك الزمن البعيد مكان الصور المؤلمة. فمرح الطفولة وصور الحب المتبادل بين الأخوة والأخوات لا يفسح مجالاً كبيراً للتذكر.

لقد كان على النساء أن يسافرن في رحلة طويلة إلى بدايات العمر، وأن يدفعن من طريقهن مشاكل المراهقة وصعوبات النضج. ولم يكن ذلك سهلاً. على كل حال، فالأسئلة التي كنا قد خططنا لها لتستثمر ذاكرتهن كانت تعود بأقل ما يمكن من الكلام. كلام عن الطفولة، كلام للطفولة، كلام يحكي ولا يقول، وهو جوهر الكلام.

2 ـ مرحلة المراهقة

الوجه الآخر للعنف المقنن

قد يكون من المفيد أن نسمي المراهقة مرحلة مغادرة الطفولة طالما أن زمن الطفولة غير متساو بالنسبة للفتيات والفتيان، ففي كتابه "الترعرع في قرية مصرية" (نشر في أواسط الخمسينات) يصف حامد عمار بالتفصيل التجارب الاجتماعية المختلفة التي يمر بها الشبان

والفتيات في الوسط الفلاحي من مصر العليا. "يرى عمار أن التمييز في المعاملة بين الصبيان والبنات يبدأ منذ الولادة، فحين يولد الصبي تعم الفرحة وتقام الاحتفالات ولا يحدث ذلك حين تولد البنت،ويعتبر عمار أن هذا الاحتفاء الاجتماعي بولادة الصبي يدفع المرأة للاهتمام بمتطلباته وذلك على حساب أخواته البنات ويؤدي ذلك في رأيه إلى فرض مهمات ومسؤوليات خاصة على البنت، فما أن «تبلغ» البنت حتى تضع الحجاب ويفرض عليها الاحتشام، وما ان يبلغ الصبي السن نفسه حتى يعطى حرية أكثر"[1]. من الواضح أن دورة الحياة بالنسبة للمرأة تبدأ في سن مبكرة وترتبط مباشرة بدورتها الجنسية. تتذكر فتحية العسال وهي كاتبة مسرحية من جمهورية مصر العربية، أن والدها منعها من الذهاب إلى المدرسة وإكمال تعليمها عندما "بلغت"، أي عندما ظهرت عليها ملامح اكتمال دورتها الجنسية" واكتمال الدورة عند الفتاة يبدأ باكراً ومعها تبدأ مسؤولية أخلاقية لا تعي منها الطفلة التي لم تتجاوز الثانية عشرة شيئاً. هذا يفسر مثلاً لماذا يصبح علىٰ البنات فجأة ان لا يخرجن بدون حماية الصبي،ولماذا تقبل البنات هذا الموقف وكأنه من صلب حياتهن الطبيعية.

لو كان الأمر سهلاً وممكناً، لاستعضت عن التحليل بإيراد الشهادات التي أدلت بها النسوة، فكل واحدة منها هي شهادة على الحياة وتستحق أن تكون «تاريخ حياة» بالمعنى الذي قصده بيار

(1) حامد عمار: نقلاً عن امل رسام "نحو إطار نظري لدراسة المرأة في العالم العربي" الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم الغربي UNESCO ـ والمؤسسة العربية للدراسات والنشر : الطبعة الأولى 1982.

بورديو[1]، فلقد سردت النسوة حياتهن بلغة عادية وكأنها معبر أو طريق أو درب متعرج، أو كأنها " منفذ أو مسار أو سباق وممر وسفر ومسيرة موجهة"[2].

ومع ذلك فإن المشترك بين هذه الشهادات، انها تنقل معاناة المرأة من داخل مقولة الظن التي لا تزال تتحكم بمعرفتنا عن آليات التمييز ضد المرأة، إلى فناء الاعتقاد بوجود مشكلات اجتماعية لا تزال تبحث عن حل.

وإذا كانت الإشارة إلى وضع المرأة باعتباره وضعاً إشكالياً ليس جديداً بل إنه متأصل في التساؤلات الأولى التي حملها رواد النهضة حول أسباب تخلف المجتمع العربي واعتبار إشكالية تخلف المرأة وتهميشها سبباً رئيسياً في تخلف المجتمع. إلا ان ديمومة هذه الإشكالية واستمرارها دون حل، دفع بالمحللين والباحثين الاجتماعيين الجدد[3] إلى اعتبار وضع المرأة في مجتمع ما دليلاً على تطور هذا المجتمع أو تخلفه. وتؤكد شهادات نساء تغلب عليهن صفة المتعلمات وتعمل أكثرهن في مستويات العمل المختلفة ان آليات التمييز ضد الفتيات والنساء لا يزال مستمراً بالرغم من التغيرات العميقة التي أحدثها انتشار التعليم ودخول النساء ميدان

(1) بيار بورديو: أسباب علمية، تعريب انور مغيث. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ملحق رقم (1) وهم السيرة الذاتية .

(2) المصدر نفسه ص 95.

(3) نذكر على سبيل المثال لا الحصر: مصطفى حجازي التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي: حليم بركات :المجتمع العربي المعاصر: مركز دراسات الوحدة العربية.

العمل. فالمرأة في البيت أو في العمل لا تزال في موقع ثان، على ان الموقع الثاني يبعد عن الأول قروناً عديدة هي قرون استقرار النظام الأبوي في المجتمع اللبناني.

كيف وصفت النساء التميز في مرحلة مراهقتهن؟

عودة إلى الشهادات.

الكلام عن فترة المراهقة بالنسبة للفئة العمرية المختارة لم يكن صعباً فهو عودة إلى زمن قريب، فالكثيرات منهن لم يمض وقت طويل على مغادرتهن المراهقة. وزمن المراهقة مطبوع في الذاكرة كما تقول رنا، فلقد رسم الاتجاه الحالي لحياتي المستقبلية: عندما أصبحت في زمن المراهقة أدركت سريعاً الفرق بيني وبين أخي، فالأهل يثقون بالبنت طالما هي في المنزل،وعندما تخرج " لازم يكون عليها وصي" قالتها رنا وهي تسرد حياتها التي لا تزال مستمرة بشكل آخر وهي في بيتها الزوجي، " لم يتغير شيئ بالنسبة لي فبدلاً من سلطة والدي المتعسفة،أخضع الآن لسلطة زوجي، وعليَّ ان أخدمه وأن لا أعارضه ولا أخرج من دون أذنه، ولا أتدخل فيما لا يعنيني من أموره وحياته".

تلك هي شهادة رنا وهي شهادة تتكرر بشكل أو بآخر لترسم حدود المعادلة السلوكية للقسمة التاريخية، تلك القسمة التاريخية التي تعيدنا إلى لحظة التقسيم الفعلي للعمل على أساس الجنس ؛ الرجل يذهب إلى الصيد والزراعة، والمرأة تبقى في البيت تعنى بما تحمله هي وما يحمله هو.الرجل يراكم في عمله الثروة والسلطة، وهي تراكم هزائمها المتكررة: النتيجة المنطقية لهذه القسمة،الرجل ينسج حول

نفسه شرنقته السلطوية أبعاداً متماسكة ممتدة خارج الأسرة نحو المجتمع أما المرأة فتبقى، خارج نسيج السلطة وعناصرها، ويصبح لكل طرف في هذه العلاقة فضاء. وفضاء المرأة الحيز الخاص،بينما يسيطر الرجل على الحيز العام،مع كل ما ينتج عن ذلك من أدوار لكل من المرأة والرجل، وما تنتجه هذه الأدوار من علاقات غير متوازنة في الأسرة[1].

ولأن المكاسب التاريخية التي حققها الرجل على حساب المرأة وبدونها أو في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور الماضية جعلته في موقف متميز، فإن الرجل كما يقول د.إبراهيم بدران" ليس على استعداد للتخلي عن هذه الامتيازات، التي تلعب في الغالب دورها كعامل تعويض عن حالات الاستغلال الطبقي التي يعيشها المجتمع بأسره"[2].

على ماذا تقوم الشهادات في فترة المراهقة؟

ما هي المفاهيم/ المفاتيح التي تشكل القواسم المشتركة بينهن؟

هناك ثلاثة مفاهيم تتردد في شهادات الفتيات والنساء المستجوبات: سيطرة الأب المطلقة، مفهوم الطاعة ومفهوم العيب: وإذا كانت الطاعة تشكل العمود الفقري لمفهوم السلطة والتسلط في

(1) د. فهمية شرف الدين: مشكلة امرأة ام مشكلة رجل: جدلية القهر، مجلة الوحدة، السنة الأولى، العدد 9، 1985.

(2) إبراهيم بدران: في سلوى خماس: المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف: دار الحقيقة. بيروت د.ث ـ هشام شرابي ومجموعة الكتب التي دارت حول المجتمع الأبوي، والنقد الحضاري العربي، ومقومات في دراسة المجتمع الغربي. صدرت هذه الكتب في طبعة منقحة وفريدة جديدة عن دار نلسون.

المنظومة الأبوية، فإن مفهوم العيب هو المفهوم الشرطي لآليات التمييز بين الرجل والمرأة في بنية العلاقات الاجتماعية .

لقد أجمعت شهادات المستجوبات حول مرحلة المراهقة على أن سيطرة الأب كانت السمة الرئيسية للعلاقات العائلية، حتى انها بدت للكثيرات منهن وكأنها إحدى بديهيات الحياة الإنسانية، فاستخدام كلمة "طبيعي" عندما يتحدثن عن علاقة الأب بالأم، أو عندما يتحدثن عن علاقته بالعائلة ذات دلالة بالغة هنا إذ انها تشير ليس فقط إلى الخضوع لها فحسب، بل إلى قبولها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نظام العلاقات داخل العائلة. ولا تدرك الأكثرية منهن ان هذه السلطة هي التي تؤسس للتمييز بين الإناث والذكور. وإذا كن جميعهن تقريباً قد تحدثن عن التمييز الممارس ضدهن في مرحلة الطفولة، وان هذا التمييز يستمر حتى في المراحل اللاحقة، إلا ان القليلات منهن استطعن الربط بين السلطة الأبوية وتكون آليات التمييز، وكان يجب انتظار مراحل النضج حتى تعي الواحدة منهن ان انتقال السلطة من والدها إلى أخيها بصورة تلقائية يتأسس على موقف الخضوع والطاعة التي تتربى عليهما الفتاة. تتذكر زينة انها فقط عندما أصبحت في السادسة عشرة من عمرها أصبحت تعرف "معنى القهر وتراه في عيون أمها وبدأت تدرك معنى التسلط الأبوي".

وتتحدث أميرة عن معنى انتقال السلطة في غياب الأب إلى الأخ الأكبر فتقول: "كنت في المرحلة المتوسطة وبدأت اشعر ان للصبي حق مراقبة أخته "وتربيتها" عند الحاجة حتى لو كان اصغر منها سناً".

وتقول عفاف : "أبي كلف أخي بحراستي وأينما ذهبت يجب ان يكون معي".

أما جيزيل التي فقدت أباها باكراً، فقد أكدت أن ضربها الذي كان جزءاً من حياتها، لم يعد مهمة والدتها في سن المراهقة، فقد أصبح الضرب مهمة الأخ الأكبر، وكانت والدتها تقول لها: "لازم تحترميه وتطيعيه، هو محل أبوك".

وتؤكد صونيا أن شيئاً لم يتغير في حياتها عندما كبرت، "فالضرب والخدمة وعدم الخروج استمر حتى عندما تزوجت".

لا ينفصل مفهوم الطاعة عن مفهوم السيطرة في المنظومة القيمية الأبوية. فالسيطرة وظيفتها الأساسية ترسيخ مفهوم التبعية عبر آليات الخضوع والطاعة. ويشير د.علي زيعور في كتابه "التحليل النفسي للذات العربية" إلى أن الأب في موقعه القائم على السلطة وعناصرها المادية والمعنوية هو أداة القمع الأساسية "وقوته و نفوذه يقومان على العقاب"[1].

وتؤكد الشهادات بمجملها أن المنظومة التربوية التي ترعى وتوجه العلاقات داخل العائلة وخارجها لا تؤثر فقط في رسم الاتجاهات الشخصية للفرد، بل أيضاً تشترط مقدرته الداخلية على الوعي وتصوغ فهمه لنفسه والآخرين.

وكما سبق وأشرنا فإن الثقافة الأبوية السائدة تعبر في واقع الأمر عن أوضاع وعلاقات اجتماعية / اقتصادية تمليها عمليات تقسيم العمل الاجتماعي والجنسي التي تكتسب مضموناً اقتصادياً وأبوياً في ظل علاقات القوة التي ينتجها تقسيم العمل على أساس الجنس.

ويعبر النسق الثقافي السائد في المجتمع اللبناني عن استمرار وتحكم النظام الأبوي في العلاقات الاجتماعية والسياسية أيضاً،

(1) علي زيعور: التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والاسطورية، دار الطليعة بيروت 1977. ص ـ 5.

ويتجلى هذا الاستمرار في تأكيد وتكريس الأدوار، وجعل دور المرأة الحتمي والأساسي هو الدور الإنجابي. ويساهم الأدب والشعر والإعلام في تكريس ذلك من خلال تقديم صورة المرأة ألام التي تحمل معاني التفاني والإخلاص والطاعة، وتسقط عليها معان من القدسية المتعالية . وتكشف ليلى عبد الوهاب عن التناقض ما بين هذه الصورة أي إنتاج صورة المرأة أو دورها التقليدي وما بين الممارسة الاجتماعية التي تخالف ذلك. فالتحقير الأشد الذي يتلقاه الرجل في مصر على سبيل المثال هو في نعته انه ابن امرأة[1] وترى ليلى عبد الوهاب أن العلاقات والسلطة الأبوية تمارس تأثيراً أقوى واشد في تحديد وضع المرأة ومكانتها في المجتمع من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية،ولعلنا نستطيع أن نؤكد معها، أن هذه السلطة تخترق الطبقات الاجتماعية والطوائف وحدود الريف والمدينة في لبنان.

تتحدث آمال وهي فتاة جامعية عن علاقتها بأخيها فتقول: "إن أخاها ضربها لأنها لم تطعه ولم تكو له ثيابه". وتضيف: إن والدتها وقفت متفرجة على أخيها وهو يضربها وتعليقها الوحيد كان "خرجك، تستأهلين الضرب حتى تتعلمي ان تطيعي أخاك".

ولعل في موقف الام ما يجعلنا نتساءل عن دور الأمهات والنساء في تكريس النظام الأبوي، وإعادة إنتاجه، فالشهادات جميعها تقريباً أشارت إلى قبول الأمهات بالسلطة الأبوية وحتى موافقتهن على انتقال السلطة إلى الاخوة الذكور وتشجيعهن على ممارستها.

وقد يكون من المفيد هنا العودة إلى مفهوم الثقافة السائدة وما

(1) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري: دار المدى للثقافة والنشر ص ـ 64.

تنتجه من صور وأفكار يتلقاها الأطفال ذكوراً وإناثاً ويتعاملون معها وكأنها الأمر الطبيعي والحقيقي.

ويشير بيار بورديو إلى ذلك معتبراً أن "الفعل البيداغوجي بصفته مجهزاً بسلطة بيداغوجية ينزع إلى تجاهل الحقيقة الموضوعية للتعسف الثقافي، وبصفته معترفاً به كهيئة شرعية للفرض، فهو ينزع إلى إنتاج الاعتراف بالتعسف الثقافي الذي يشرّبه (للمتلقين) على أنه ثقافة شرعية"[1] هكذا تختلط لدى المرأة مفاهيم الطبيعة مع السلوكيات "الشرعية" التي تفرضها المنظومة التربوية السائدة المتساندة مع الثقافة الأبوية، ونحن نرى أن أية إعادة نظر في هذه الصور والأفكار تتطلب وعياً عميقاً تتسع حدوده لتطال مجمل النظام الأبوي وعناصره الاقتصادية والثقافية والسياسية[2].

ويؤكد هشام شرابي نْ التبعية والاستقلال هما نظاما قيم وتشكل اجتماعي، ففي حين ترتكز التبعية على الخضوع والطاعة وتنهض على أخلاقية التسلط، يقوم الاستقلال الذاتي على مبدأ الاحترام المتبادل والعدالة ويعتمد أخلاق الحرية[3] لكن مبدأ الحرية لم يتحول مطلباً اجتماعياً على المستوى الاجتماعي ولا على المستوى السياسي،كما يقول د.طاهر لبيب[4] الذي يرى أن "باراديغم الطاعة" هو المسؤول

(1) بيار بورديو: معاودة الإنتاج. مصدر مذكور سابقاً، ص 28.

(2) هشام شرابي: النظام الأبوي، خاصة الفصل الخامس.الجذور التاريخية للابوية المستحدثة.

(3) المصدر نفسه ص ـ 62

(4) الطاهر لبيب: "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي " ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي/مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول 1992.

عن تراجع الفكر الديمقراطي وعدم قدرة المجتمع العربي على إنتاج علاقات ديمقراطية .

وإذا كان مفهوم الطاعة يبدو ضرورياً لاستقرار مفهوم السلطة الأبوية وإعادة إنتاجها،فإن مفهوم العيب يشكل الشرط الثالث لاستقرار هذه السلطة وأداة الردع الأساسية للحفاظ عليها،وقد يتعدى مفهوم العيب العلاقات الأسرية ليصبح مفهوماً إجرائياً للردع السياسي كما حصل في مصر أيام السادات، حيث اصبح "قانون العيب" أداة للتسلط السياسي.

ويرتبط مفهوم العيب بالمنظومة التربوية السائدة في المجتمع اللبناني، ويشكل حضوره في الثقافة الأبوية ضرورة موضوعية لإضفاء البعد الأخلاقي على آليات التمييز بين الذكور والإناث.

تقول آمال وهي فتاة تعيش في المدينة: "كنت في الخامسة عشرة عندما أصبحت ممنوعة من الخروج من البيت. فالبنت المهذبة لا تذهب إلى أي مكان لوحدها". عيب! وهذا كان رأي أخي الكبير أيضاً.

وتضيف لطيفة: "طبعاً كلمة عيب كانت دائماً تتردد في البيت. عيب أن ترفعي صوتك بوجه أخيك، وعيب أن تخرجي من المنزل. فالبنت يجب ان يرافقها رجل ليحميها".

وتحكي سناء قصة تركها المدرسة في السنة نفسها التي كانت ستتقدم فيها لامتحانات الشهادة التكميلية. فتقول: "كنت ادرس مع رفيقاتي في بيت إحداهن وتأخر الوقت ولم تقبل رفيقتي ان اذهب لوحدي، فرافقني شقيقها الصغير، لكن حظي التعيس أنني وصلت في نفس اللحظة التي وصل فيها أبي إلى البيت، وعندما رآني أبي توجه نحوي وصفعني أمام الشاب وعلى مرأى من الناس، وفي البيت

تناوب هو وأخي على ضربي . النتيجة إنني منعت من إكمال دراستي". وما يلفت النظر في جميع الشهادات ان التعرض بالضرب للبنات في سن المراهقة كان يرتبط دوماً بمسألة الأخلاق. وفكرة العيب هي الأساس النظري للعلاقة بين الأهل والمراهقات، وتترجم هذه الفكرة في السلوكيات العملية مجموعة من الممنوعات تتسع لتطال التفاصيل الصغيرة للحياة اليومية للفتاة، ماذا تلبس، كيف تتصرف في البيت وفي الخارج، مع من يحق لها الكلام. ويرتكز مفهوم العيب في رأينا على النظرة الدونية للمرأة التي تجعلها كائناً غير كامل الأهلية والقدرة غير قادر على اتخاذ قرارات صائبة أو صياغة أحكام صحيحة وانه بحاجة دائمة للمراقبة والحماية والتأديب.

ونستطيع الملاحظة أن مفهوم العيب هو الذي يشكل المناخ الثقافي لجرائم العنف ضد المرأة، وخاصة تلك الجرائم المتصلة بما يسمى جرائم الزنا وجرائم الشرف. وترى د.منى فياض في كتابها "السجن مجتمع بري" أن الاختلاف في أنواع الجرائم بين الرجال والنساء ربما، كان مرده إلى وجود تمايز بين الجنسين، ومع أنها ترى أن الحكم على هذا التمايز ليس سهلاً في ظل غياب الدراسات المعمقة إلا انها أشارت إلى إمكانية "إيراد بعض التقسيمات المبدئية حول الموضوع . إذ ربما يعود الاختلاف في أنواع الجرائم المرتكبة 4، 23% جرائم شرف عند النساء و13، 2 جرائم فقط عند الرجال، ربما يعود الاختلاف إلى الرقابة الاجتماعية والى استخدام هذه الرقابة والأعراف والتقاليد التي تدين المرأة مسبقاً، كسلاح يستخدمه الرجل بسهولة ويلقي آذاناً صاغية مستعدة للتصديق"[1].

(1) منى فياض: السجن مجتمع بري. دار النهار للطباعة والنشر بيروت 1999، ص 264.

ويشير تقرير "اليونيفيم" الذي نشرته سنة 1998 بمناسبة السنة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة إلى "ان ما يسمى بجرائم الشرف التي تقع في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر، وهي موضع الدراسة والمتابعة هي اكثر أشكال العنف ضد المرأة خطورة وأقصاها عنفاً، ويتم ارتكابها عند ورود الشك لدى أحد أعضاء الأسرة من الرجال بأن إحدى الأقارب من النساء قد قامت بتصرف غير أخلاقي أو قد أصبحت حاملاً دون زواج أو قد اتهمت بالزنا»[1].

ويرى التقرير ان لهذه المشكلة بعداً اجتماعياً يحدد العلاقات بين الرجال والنساء، ويقصرها ضمن إطار الزواج، ويرى أن قتل النساء المتهمات عقاباً لهن في هذه الحالة يستند إلى مبررات اجتماعية وأخلاقية تتصل مباشرة بالثقافة السائدة، والبعد الثاني لهذه المشكلة هو البعد القانوني، حيث تتجه القوانين الوطنية إلى إيقاع عقوبات خفيفة على مرتكبي القتل،ولعل الأهم من ذلك عدم اعتبارهم والتعامل معهم كمجرمين حقيقيين.

ومع ان الدستور اللبناني يسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الحقوق والحريات، إلا انه لا ينص على أية أعمال إيجابية ولا يدين التمييز بين الرجال والنساء، ولا يصفه بأنه فعل غير دستوري، وغالباً ما تدعم هذا التمييز قوانين أخرى تطال المرأة مباشرة. ويبرز التمييز بين الجنسين اكثر ما يبرز في ما يتعلق بثلاثة تحفظات رافقت تصديق لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام 1996، فقد تحفظ لبنان على المادة 16

(1) حملة مكافحة العنف ضد الفتيات والنساء ـ مركز المرأة ـ المركز الإقليمي ـ 1998.

من هذه الاتفاقية، وهي المادة المتعلقة بالزواج والعائلة، فهي تتطرق إلى شؤون المساواة في الحقوق والمسؤوليات في الزواج، وحقوق الام ومسؤولياتها في جميع الشؤون المتعلقة بأطفالها بما في ذلك الوصاية . والولاية على أطفالها والحق باختيار العائلة. كما أعرب لبنان عن تحفظه على المادة 9 المتعلقة بحق الجنسية وحالياً تنتقل الجنسية عبر الأب فقط، وهذا غير عادل ولا ينفك يزداد تعقيداً في حالة المرأة المطلقة أو الأرملة أو المتروكة والتي تحاول ان تربي أولادها في لبنان، إذ إنه بدون الجنسية يحرم هؤلاء الأولاد حقوقهم في مجال التعليم والصحة والعمل.

وثمة أمثلة بارزة على قوانين محلية تتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزز التمييز بين الجنسين. وينطبق هذا الواقع ليشمل بوضوح قانون العقوبات اللبناني وخاصة المادة 562 التي تنص على أنه: "يستفيد من العذر المخفف من فاجأ زوجته أو أحد فروعه أو أصوله أو أخته في جرم الزنا المشهود أو في حالة الجماع غير المشروع، فاقدم على قتل أحدهما أو إيذائه بغير عمد. ويستبعد مرتكب القتل أو الأذى من العذر المخفف من فاجأ زوجته أو أحد فروعه أو أحد أصوله أو أخته في حالة مريبة مع آخر".

وتظهر هذه الازدواجية في المعايير الاجتماعية والقيم التنظيمية والأخلاقية للنساء والرجال أيضاً في المواد 487 و 488و 489 من قانون العقوبات في ما يتعلق بشروط تحقيق جريمة الزنا بالعقوبة المفروضة على مرتكب الزنا.

وإذا كانت العوامل التي تساهم في تكريس التمييز ضد المرأة هي بأكثرها عوامل ثقافية تحتضنها البنية الأبوية المسيطرة في نمط

العلاقات الاجتماعية إلا ان القوانين المنظمة لحياة الناس لا تزال تحت تأثير الأفكار المقبولة الراسخة في التقاليد الاجتماعية والافتراضات بشأن الأدوار غير المتساوية بين الجنسين.

3 ـ مرحلة النضج: تكريس السلطة في معاودة إنتاجها

3 ـ 1 تكريس السلطة:

يكتسب التكرار la frequence في منهج تحليل الخطاب أهمية مركزية. فهو يعبر بشكل أو بآخر عن سيادة للمفهوم أو المفردة المكررة، وقد نجد في التكرار قرينة على أهمية المعنى المراد خاصة إذا تمت موقعته ضمن مجموعة المعاني والمفاهيم التي يتضمنها النص.

لكن سلطة مفهوم ما لا ترسمها المعالم الاقتصادية والسياسية فقط،بل ربما اكثر من ذلك ترسمها تلك الاكراهات التي يشير إليها ميشيل فوكو بأنها ترسم حدود سلطة الخطاب وتتحكم في ظهوره العرضي، تلك التي تمارس عملية اصطفاء بين الذوات المتكلمة[1].

وفي الشهادات التي بين أيدينا يتكرر مفهوم السلطة، في كل مرة يتم التساؤل فيها عن علاقة الأب بالأم أو علاقته بالعائلة' سلطة أبي كانت مقدسة "هذا ما تقوله الشهادات . وعند التساؤل عن معنى هذا الكلام، كانت الاختلافات تبرز في تعريفات مختلفة لمعنى هذه

(1) ميشيل فوكو: نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير بيروت ص 26.

السلطة في الحياة العائلية،فالأب هو صاحب القرار في كل شئ، في السكن وفي اختيار المدرسة،وفي اختيار نوع التعليم،واختيار الزوج.

والسلطة كما يعرفها المعجم النقدي للعلوم الاجتماعية هي علاقة اجتماعية عامة. وهذا يعني انها سياق يؤثر بفاعلين على اقل تقدير. ويعرف د. ناصيف نصار معنى السلطة بكونها "الحق في الأمر"، لذلك يرى انها تستلزم آمراً ومأموراًوأمراً. آمراً له الحق في إصدار الأمر إلى المأمور؛ ومأموراً عليه واجب الطاعة للآمر وتنفيذ الأمر الموجه إليه: انها أذن " علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجباً عليه إلا انه صادر عن حق له فيه، ويعترف الثاني بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة عليه"[1].

ويميز نصار بين السلطة والسلطان والسيطرة، ويرى ان السيطرة تعني هنا الإخضاع المفروض بالقوة، وتسخير الضعيف لعلاقات الأقوى. "انها علاقة أمر وطاعة بين طرفين متغالبين، يسعى أحدهما إلى فرض ارادته على الأخر فرضاً والى حمل هذا الآخر على تنفيذ أمره بالقوة الجبرية"[2]. ويضيف نصار "إنَّ علاقة السيطرة تختلف عن علاقة السلطة بكونها تتحدد بالإرغام والإكراه بدل من الرضا والإقناع".

لكن السلطة الأبوية منظوراً إليها الآن من حاضر النساء اللواتي

(1) ناصيف نصار: منطق السلطة، دار أمواج، 1995.
(2) المصدر نفسه ص 9.

تحدثن عن أنفسهن تأخذ معنى آخر، إذ إن الكلام عن السلطة المطلقة للأب،كان يترافق مع كلمة " طبيعي"،" طبيعي كانت السلطة لأبي"، طبيعي انه كان صاحب القرار الأخير"، هذه السلطة كما تتفهمها النساء تدخل في باب" الشرعية" الاجتماعية التي تميز نمط العلاقات العائلية، هذه الشرعية التي ترافق " العنف الرمزي" كما عرفه بورديو. لقد شرح بيار بورديو في كتابه " معاودة الإنتاج" la repeoduction. معنى العنف الرمزي للفعل التربوي، وقدرة هذا العنف الرمزي على فرض معان معينة والى فرضها على انها شرعية ومع إضفاء علاقات القوة التي تكون في أساس قوتها "إنما هي تضيف قوتها الخاصة أي بالضبط قوتها الرمزية إلى علاقات القوة هذه"[1].

ويرى بورديو "أن كل فعل بيداغوجي هو موضوعياً عنف رمزي بصفته فرضاً لتعسف ثقافي بواسطة سلطان ثقافي"[2].

وتنطبق هذه الأطروحة على التربية العائلية التي تفرض فعل الطاعة للأب، وللأكبر سناً باعتبارها فعلاً "شرعياً" و"مشروعاً" يجد جذوره في الأديان السماوية، وفي الحقوق " الطبيعية" للأب التي اكتسبها نتيجة للقسمة التاريخية للعمل على أساس الجنس.

(1) بيار بورديو، معاودة الانتاج La reproduction، ترجمة نخلة وهبي، وزارة التعليم العالي ـ البحرين ص 13.
(2) المصدر نفسه ص 14.

3 ـ 2 معاودة انتاج السلطة

إن الأهمية الخاصة لبوح النساء تبدأ في مرحلة النضج، تلك المرحلة التي تتغذى من عناصر أخرى تكتسبها المرأة عبر تاريخ حياتها من العائلة ومن المجتمع.

ربيعة تتحدث عن تجربتها وتجربة صديقاتها معاً، هي عازبة لم تتزوج بعد لكنها في حياتها العملية وهي الحاملة لماجستير علوم وهندسة مواد، ترى "ان التمييز بين الرجل والمرأة يذهب عميقاً في النظام القيمي الذي يرعى العائلة، "شعرت به عندما كنت طفلة، وفي سن المراهقة، والآن طبعاً، التفت حولي فأرى "ان الرجل هو صاحب القرار دائماً وسلطته لا ترد". وعن مظاهر هذا التمييز وتجلياته تجيب ربيعة: "فحق التأديب دائماً للرجل وهو تأديب موجه من الرجل للمرأة ومن الأكبر سناً للأصغر في حالة الذكور، لأن الأصغر يملك حق تأديب أخته الكبرى،بصراحة حتى التأديب قائم على الجنس والعمر، فهو ينتقل من الأب إلى الزوج مروراً بالأخ بصرف النظر عن عمره". وفي نقاش هذا الموضوع مع طلاب الدبلوم في الجامعة اللبنانية،اعترف لي أحدهم، بأنه يخجل الآن من ضرب أخته بعد أن تعدت مرحلة النضج. "وكذلك الوالد يقول الطالب، لذلك توكل المهمة إلى الأخ الأصغر"، ونستطيع أن نربط بين هذا الاعتراف و الشهادات التي أدلت بها النساء لنرى ان التأديب يشمل جميع أنواع العقاب المادي والمعنوي، أي الضرب، والمنع والحرمان، وكذلك الهجر في الحالة الزوجية ولعل ما يلفت النظر هو أن الشهادات كانت تتقاطع دائماً عند عتبة السلطة الأبوية وسيطرة الأب.

وحتى في الحالات التي تؤكد المرأة فيها على وجود تفاهم بينها

وبين الزوج، فلا بد ان تضيف في نهاية كلامها ما يشير إلى استمرار السلطة الأبوية يمارسها الزوج، بصورة مختلفة فقط.ومع ان سلوى ترى ان العلاقة بين الزوج والزوجة تتأثر بعوامل التعليم والعمل، إلا انها تؤكد ان هذه العلاقة نتيجة لكوني "أنا التي تسكت ولا أجادله، بسبب خوفي من كلام الناس "والجرسة" كما تقول سلوى.

وتسرد ندى وهي صبية تعيش في الريف مظاهر التمييز التي تراها بأم عينها في نطاق عملها كطبيبة، فترى ان الرجل لا يتوانى عن "إهانة المرأة وتعنيفها حتى وهي مريضة". وهي ترى ان العلاقة بين الرجل والمرأة غير متساوية حتى ولو تساوت الشروط التعليمية والعملية، فالرجل يريد ان يسيطر وتتجلى سيطرته في إظهار قوته وسلطته على عائلته بالدرجة الأولى، كما ان المجتمع يشجع هذه التقاليد، بل إنه يصنفها شروطاً لاحترام الرجل،فالرجل الذي لا يمارس سلطته في البيت لا يستطيع ان يمارسها خارجه، والرجولة كما يحددها المجتمع هي صفة تتأسس على شروط محددة أولها ممارسة السلطة في العائلة.

في مرحلة النضوج أي مع دخول الفتاة مرحلة القرار، أكان ذلك في قرارها العمل، أو في قرارها الزواج والانتقال من مرحلة إلى أخرى، تبدأ المعاناة الفعلية مع السلطة الأبوية: فقرار العمل وقرار الزواج لا يزالان بيد الأب رأس العائلة، باعتبارهما قرارين مصيريين لا يجوز ان يتركا للمرأة ولقدراتها الذاتية، فأن تعمل (المرأة) فذلك أمر ممكن الحدوث في ظل التغيرات البنيوية التي رافقت تطور الحياة الاجتماعية وازدياد ضغوط الحاجات في ظل نمط الاستهلاك الحالي؛ لكن السؤال ماذا تعمل؟ ستحدده إرادات السلطة الأبوية.

وهذه السلطة تتخذ خيارتها باكراً ابتداء من وجهة التعليم نفسه، وقد لا نبالغ بالقول ان الأعمال التي تتكاثر فيها النساء هي بصورة أو بأخرى امتداد لشغل البيت،فهي المعلمة والممرضة والسكرتيرة وحتى في قطاعات العمل الحديث كالإعلام والصحافة وغيرها، فحيث يتكاثر وجود المرأة يبقى وجودها محصوراً في الأعمال الوسيطة أو الدنيا. وقد أظهرت دراسة حديثة لمركز الدراسات النسائية في العالم العربي[1] ان توزع عمل النساء حسب المهنة كان على الشكل التالي: 8،8% مديرات، 80،24% اختصاصيات (تربية وصحة..)، 1،25% عاملات في الإدارة دون مركز القرار، 9،11% عاملات في الخدمات، 8،0% عاملات في الزراعة و 2و9% عاملات في المجتمع، و6،7% عاملات غير ماهرات[1].

وتشير الدراسة إلى تركز النساء في المستويات الدنيا من الأعمال نظراً للتمييز الذي يمارس ضدهن في التعليم و ما ينتجه النظام القيمي من أفكار حول غايات تعليم المرأة التي تنحصر في إعدادها لتربية أطفالها مهما كانت درجة تعلمها وقدراتها على العمل، ففي حالة فدوى مثلاً وهي طبيبة متخصصة كان عليها ان تتخلى عن مهنتها لأن زوجها رفض ان تفتح عيادة خاصة بها، وهي تقول": لم أمانع وكنت أخاف ممانعته خاصة عندما يكون فظاً. وتضيف: "لا شيئ من حولنا ينصف المرأة ". لقد كان ثمن ممارسة المهنة طلاقها من زوجها، لكن ذلك لم يرضِ أهلها ولا المجتمع. فالمحافظة على الزواج هي مهمة المرأة وقضيتها الأولى. وقرار عمل المرأة لا يزال

(1) المعهد العربي للدراسات النسائية،دراسة النساء والعمل، بيروت 1998.

منوطاً بالسلطة الأبوية، أباً كان أم أخاً أم زوجاً، والمرأة لا بد ان ترضخ لهذا القرار وإلا اعتبرت خارجة عن "الشرعية" والتقاليد الاجتماعية السائدة .

أما قرار الزواج، فهو القرار الأصعب، وهو الذي تتمسك به السلطة الأبوية، فالمرأة في نظر أهلها وفي نظر المجتمع على السواء لا تتمتع بالأهلية الكافية لاتخاذ قراراتها بنفسها، وقد تحدثت النسوة عن تراجعهن عن زواج كن اخترنه بعيداً عن عيون الأهل،لأن الأهل رفضوا ذلك. ومعظم الشهادات استخدمت " طبعاً للدلالة على الخضوع والطاعة " طبعاً كان يجب ان يوافق أهلي"، وتخليت عن رغبتي وإرادتي بالزواج منه" نزولاً عند رغبة أهلي" تقول إحداهن .

وإذا كان الخضوع والطاعة هما السلوك "الطبيعي" في حالات كثيرة من الزواج، فإن الطلاق كان أمراً مستعصياً في ظل التقاليد الاجتماعية التي تنبذ المرأة المطلقة وتنظر لها نظرة دونية، وفي ظل قوانين للأحوال الشخصية تميز صراحة بين الرجل والمرأة في مفاعيل الطلاق ونتائجه(*).

وقد عبرت المستجوبات اللواتي خضعن لقوانين الطلاق عن المرارة لكونهن اصبحن بنظر المجتمع في حكم الخارجات عن قوانين المجتمع وعاداته.

وإذا كان لنا أن نضع هذه التجليات السلوكية في سياقها التاريخي فإننا نرى ان أنماط التنشئة في العائلة اللبنانية لم تخرج عن إطار التنشئة التقليدية العربية التي تشدد على العقاب الجسدي والترهيب

(*) انظر الوثيقة اللبنانية لإلغاء التمييز ضد المرأة، مصدر مذكور سابقاً.

اكثر مما تشدد على الحوار والإقناع .من هنا الاعتماد على الضغط الخارجي والتهديد والقمع السلطوي، وواجب الطاعة والامتثال والتأكيد الدائم على الإخطار من تجاوز الحدود المرسومة.

وينشأ عن كل ذلك نزعة نحو الفردية والأنانية بحيث يرى حليم بركات أن الهيمنة السلطوية في العائلة والمؤسسات الأخرى هي من أهم مصادر النزعة الفردية، وبما ان العائلة لا تتيح للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي "ينشأ عند الطفل شعور بالعجز وميل نحو الاتكالية والهرب من مواجهة التحديات".

تتقاطع الشهادات في مجرى مراحل العمر، في الطفولة والمراهقة والنضج و تحمل جميعها بصمات التقاليد الموجعة التي لا تزال تضع المرأة في موقع لا يتفق وإمكاناتها وقدراتها. فالمرأة تعلمت وخرجت إلى العمل، واعترف العلم بقدراتها الطبيعية وقدرتها على اكتساب المعرفة والمهارات وصياغة الأحكام، لكن المجتمع لم يعترف بعد بأهليتها لأن تكون كائناً متساوياً مع الرجل.

لم تتغير ثنائية القيم التي تحيط بالمرأة وبحياتها الشخصية فظلت أسيرة الحرم والمقدس، لقد تغير شكل النساء لكن مضمون حياتهن لا يزال أسير الممنوعات التي تنتج الخوف والقلق والتوتر.

4 ـ كيف ترى النساء إلى وضعهن؟ وكيف يرين وضع المرأة اللبنانية؟

هو السؤال الذي وجه لجميع المستجوبات في نهاية كل استماع بحيث كان هدف السؤال مزدوجاً. فهو يساعد من جهة على إظهار

النموذج الذي تسعى إليه المرأة اللبنانية ومن جهة أخرى يمكن لهذا السؤال ان يؤشر على درجة وعيهن لأوضاعهن واستطراداً ما هي الشروط أو العناصر التي يستلزمها التغيير من وجهة نظرهن.

لم تكن الإجابات متنوعة بقدر تنوع شروطهن، فلم تختلف إجابات المتعلمات عن إجابات الأميات كثيراً ولم يكن للريفيات منهن رأي مغاير، أما متغير العمر فلم يكن له تأثير كبير في صياغة الآراء.

فانطوانيت/ 21 سنة، التي لم تحظ بتعليم عال رأت ان العمل يمنح المرأة قوة الشخصية واستقلالية مادية تتيح لها ان تمارس حقها في الاعتراض، فالمرأة من وجهة نظرها تنقصها السلطة في المنزل و المجتمع، وحتى تحصل على السلطة لا بد لها من تأمين واحد من اثنين، إما المال نتيجة العمل أو الثروة أو العلم ومن المستحسن ان يكونا معاً فأحدهما لا بد ان يستدعي الآخر.

أما ناهد / 27 سنة، المهندسة فترى انه من الصعب ان يتقدم وضع المرأة. "أنا من الجيل الجديد تقول، ومن عائلة واعية إذ إن أبي وأمي انهيا دراستهما الثانوية،ومع ذلك فالتمييز موجود ولا زلنا في مجتمع عربي متخلف"

وقد يكون كلام ابتهاج/ 21 سنة، ملخصاً لهذا اليأس الذي يلف تطلعات المرأة اللبنانية: "بدنا مئة سنة لنصبح متساوين مع الرجل".

ولم تؤثر نوعية تعليم المرأة أو نوعية عملها على رأيها. فالطبيبة فدوى ترى ان وضع النساء صعب جداً في لبنان، فهي وإن توصلت إلى مراتب عليا في التعليم والعمل تبقى أسيرة للتقاليد والقيم الأبوية السائدة في المجتمع.

ومع ذلك فإن شبه إجماع ظهر في الشهادات على اعتبار التعليم

والعمل هما شرطان أساسيان لتحسين وضع المرأة، وذلك بالرغم من التحفظات التي أبدتها بعضهن وخاصة أولئك اللواتي تجاوزن المراحل العليا في التعليم والعمل حول قدرة الشرطين السابقين، أي التعليم والعمل على إنجاز تغيير نوعي في وضعية المرأة.

لكن ما يلفت النظر في كل هذه الاراء التي صدرت عن النساء، هو غياب إشارات واضحة إلى ضرورة تعديل القوانين التي تساهم في إبقاء التمييز على ما هو عليه، وخاصة غياب أية إشارات لقوانين الأحوال الشخصية.

وقد يبدو ضرورياً هنا أن نشير إلى أن مفهوم القانون الوضعي غائب عن تصورات النساء، فحياة النساء ترعاها مجموعة من القيم الدينية بما فيها حق التملك والإرث، وحتى عند الطوائف غير المحمدية حيث الإرث يخضع للقوانين المدنية، إلا ان ارث التقاليد يجعل القانون شبه معطل، وبالتالي غائباً عن تصورات النساء أيضاً. إن ضعف حضور الكلام عن القوانين في رأينا عائد بالدرجة الأولى إلى الاستلاب الذي تعيشه المرأة، ذلك الاستلاب الذي يدخل المرأة في وضعية القبول ويجعلها تتبنى جميع التصورات والخرافات التي ينسجها المجتمع حولها.

تتغير شروط المرأة، وقد تغيرت بتأثير التعليم والعمل، لكن وضعها ومكانتها في المجتمع لم يتغيرا. فما زالت المرأة في لبنان لا تتمتع بالمساواة الكاملة في كثير من النظم القانونية، وهي كثيراً ما تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، ولكن قدراً كبيراً من عملها يظل بلا تقييم ولا اعتراف ولا تقدير " ويخيم خطر العنف على حياتها من المهد إلى اللحد" كما يقول جيمس غوستاف بيث(*)

(*) تقرير التنمية البشرية لعام 1995، المقدمة.

فكيف يتأسس التمييز ضد المرأة ؟ وكيف تتم معاودة إنتاجه في المجتمع اللبناني؟

ما هو دور الثقافة؟ وكيف تعمل الأبعاد الثقافية على رسم صورة المرأة وإعادة إنتاجها؟

III ـ البعد الثقافي للعنف
أصل واحد وصور كثيرة

1 ـ صور كثيرة

هي الصور التي ترسمها تداعيات هؤلاء النسوة اللواتي غامرن فتحدثن عن أنفسهن.

متعلمات أو أميات، مدنيات أو ريفيات، عاملات في أعلى السلم المهني والوظيفي (طبيبات،مهندسات،صيدلانيات) أو في أدناه (عاملات زراعيات أو خادمات في البيوت أو الفنادق) زوجات أو عازبات في عداد العاطلين عن العمل. صور كثيرة لنساء مختلفات حددتها ثقافة جامعة واحدة تخترق حجب الاختلاف الاجتماعي والديني، وتنساب بين تعرجات الحياة، ظاهرة مرة وخفية مرات كثيرة لتسم هؤلاء النسوة جميعهن بميسم التميز الذي رافق حياتهن ورسم حدود آمالهن وأحلامهن.

تتجمع الحكايات وتتقاطع المرويات لتشكل حاضر المرأة في المجتمع اللبناني، صورة قاتمة لهذا المجتمع الذي اندفع باكراً نحو الحداثة، لكنه وكما غيره من المجتمعات العربية، لم يأخذ من الحداثة إلا بمقدار، ولم يكن هذا المقدار كافياً للتحول الاقتصادي

ولا للتحول السياسي فكيف بالتحول الثقافي الذي يتطلب، باعتراف الباحثين، الكثير من الجهد لتجاوز أنماط التقليد المتساندة مع قيم المحافظة والقيم الدينية.

صور كثيرة للوجوه التي أتعبها القهر،وتلك التي لونتها ابتسامة فرح لم تكتمل رغم تزايد فرص اكتمال الشروط التي كانت وعوداً للتنمية المستقلة وهدفاً لها في آن، أي شروط التعلم والعمل .

عندما تتحدث مريم عن نفسها، تصف حالة جميع الأطفال والإناث الذين وجدوا أنفسهم فجأة في خانة "غير المرغوب فيهم". فكونها أنثى لم يكن مستحباً في عائلتها، لقد كانوا "ينتظرون" الصبي، وعندما وصلت، "نسيت أمي ان لها ابنة اسمها مريم"

وليست مريم فريدة في قصتها، فهي قصة الأنثى التي تأتي مصادفة إلى هذا العالم وتتحول بفعل فاعل إلى مشكلة تربوية يتبارى الأهل في إداراتها وتطويعها للنموذج الذي ترسمه الثقافة السائدة، تلك التي ترعى التمييز بين الأطفال على أساس الجنس" فهمّ البنات للممات" كما يقول المثل الشعبي، لذلك، يسود الوجوم عندما تولد الفتاة وتعم الفرحة عندما يولد الصبي. فالصبي رمز لاستمرارية اسم العائلة، إذ إنه يحمل اسم الأب وينقله إلى الأجيال الأخرى، وهو عنصر دعم أساسي للأم داخل الأسرة وخارجها. وفي الحقيقة إن هذا الاحتفاء بولادة الصبي يدفع المرأة الأم إلى الاهتمام بمتطلباته وذلك على حساب أخواته البنات.

تعي النساء اللواتي تحدثن تعقيدات المسألة، وتنضح أحاديثهن العفوية وتساؤلاتهن بالصعوبات والعوائق التي تحول دون المساواة،

"فالعلم والعمل شروط ضرورية من أجل المساواة لكنها كما يبدو غير كافية" تقول الطبيبة والمهندسة والمحامية وأستاذة الجامعة وكل أولئك اللواتي سمحت لهن ظروف الحياة بالوصول إلى مراتب عليا في التعليم والعمل.

"كم يلزمنا من الوقت حتى نصل إلى المساواة؟

"ربما بعد مائة عام"

هذه هي الأسئلة التي رددتها النسوة بعد كل شهادة، وإذا كان هذا التساؤل معبّراً في حد ذاته عن الوعي بالمشكلات التي تنتجها ظروف العيش في مجتمع أبوي كالمجتمع اللبناني، إلا ان الإجابة عنه لا بد ان تتجاوز السجال حول طبيعة المجتمع اللبناني وتصنيفاته المتعددة.

فالإجابة مهما كان نوعها لا تستقيم خارج المكان والزمان أي خارج المجتمع الذي تعيش فيه النساء في لحظة تاريخية محددة، ونستطيع القول ان التعرف على الوقائع الفعلية والعناصر المؤثرة في المشكلة هي نقطة البدء لإجابة علمية تأخذ في الاعتبار الحاجات الأساسية للمرأة ككائن نوعي دون إهمال الشروط الموضوعية التي تحددها العوامل المادية والروحية على حد سواء.

فما من عامل واحد يمكنه ان يفسر حالة المرأة في المجتمع اللبناني الآن، ولا نستطيع ان نطمح إلى تحسين نوعية النساء دون التأثير على طائفة عريضة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تشكل معاً وجود المرأة وموقعها في المجتمع وتتحكم في آفاق مسار تنميتها في المستقبل.

2 ـ اللحظة التاريخية: تشابك العناصر

اللحظة التاريخية لا تعني الحاضر فقط، بل الماضي بما هو محمول ثقافي تتناقله الأجيال عبر مجموعة من الأفكار والقيم والصيغ والمعايير السلوكية مضافاً إليها الطاقات والنشاطات الإنتاجية التي تساهم في تحديد نمط العلاقات الاجتماعية وخاصة العلاقة بين الرجل والمرأة، وإذا كان الحاضر ينوء تحت أعباء الماضي في مجتمعنا اللبناني الذي لم يستطع ولأسباب كثيرة[1] ان ينجز تحديث العلاقات الاجتماعية وخاصة العلاقة بين الرجل والمرأة، فإن الحاضر أيضاً يتعرض بشكل كبير لهجوم ثقافي تحمله وسائط الاتصال في زمن ثورة الإعلام والمعلومات.

فما يميز الزمن الحالي هو انكشاف المحلي أمام العالمي، فليس بمقدور أحد أفراداً كانوا أم مجتمعات ان ينعزل داخل السور الذي تنسجه عناصر الانتماء الوطني أو القومي. ولا يستطيع أحد حجب الأحداث أو المشكلات عن دائرة الضوء التي تنبني في زمن العولمة الحالية ومعها.

هكذا اكتسبت المؤتمرات العالمية أهميتها البالغة، فالمشكلات لم تعد محلية، وليس حلها منوطاً بالدولة الوطنية نفسها، بل أصبحت الحلول كما المشكلات جزءاً لا يتجزأ من مناخات العولمة وقيمها.

ونحن نرى ان "الفرص" المزعومة التي تقدمها العولمة هي

(1) لمزيد من التفاصيل: أنظر حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، الفصل الخاص بالأسرة العربية.

تحديات لمجتمعاتنا وعلينا ان نتعامل معها، فالدعوة العالمية إلى تحسين وضع المرأة و مكانتها في المجتمع تتقاطع مع وقائع محلية لأوضاع النساء في لبنان لا تتطابق مع ادعاءات التحديث التي تضج بها مظاهر الحياة الاجتماعية عندنا، وتتأسس هذه الدعوة في رأينا على عناصر متعددة ربما كان أهمها ان الحداثة بما هي فكر تغييري لم تستطع ان تغيّر وضع المرأة بصورة جذرية حتى في موطنها الأصلي أي الغرب.

وإذا كان علينا ان نستدرك هنا الفروقات بين المرأة في الغرب وما حققته على صعيد الحقوق والواجبات والتمتع بالحريات والمساواة القانونية والاجتماعية مع الرجل، إلا ان مؤشرات كثيرة تشير إليها دعوات التغيير التي تقودها الأمم المتحدة وحركات النساء في العالم الأول، تؤكد بقاء نساء الغرب في صفوف المطالبين بالإنصاف والعدالة في ميادين كثيرة[1].

وقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى ذلك في مقدمته، فبين غوستاف جيمس بيث "ان اكثر التفاوتات استمراراً" هو التفاوت بين الجنسين، رغم وجود كفاح لا يلين من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة"[2].

ويشرح بيث هذه التفاوتات في علاقتها بالتنمية التي كانت غاية وهدف القرن المنصرم أي القرن العشرين.

(1) خاصة في ميادين صنع القرار والتخطيط، انظر تقرير التنمية البشرية 1995.
(2) تقرير التنمية البشرية، مقدمة 1995.

أما تقرير مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) فهو يرى انه "بالرغم من ان المرأة في العالم العربي حققت مكاسب اجتماعية اقتصادية نسبية على امتداد العقود الماضية وبالذات فيما يتعلق بالتحصيل التعليمي والمشاركة المتزايدة في القوة العاملة، " فما زالت التفاوتات كبيرة بين الجنسين من حيث المركز الاجتماعي والاقتصادي"[1].

ويرجع التقرير التفاوتات إلى العناصر المتصلة بالتمكين، مثل العمل المنظم الذي تفتقده المرأة والمشاركة في عملية صنع القرار في المجتمع.

وإذا كنا نعتقد ان مشكلات المرأة اللبنانية تتقاطع مع مشكلات مثيلاتها في البلاد العربية، إلا ان الخصوصية اللبنانية تظهر هذه المشكلات بصورة مختلفة؛ وقد يذهب البعض في تقدير هذه الخصوصية مذاهب شتى إلا ان نتائج المسوحات لوضع المرأة في البلاد العربية أظهرت بالملموس ان ما يجمع بين مختلف البلدان العربية في الميدان الثقافي هو وضع المرأة ومكانتها في المجتمع.

وإذا كان التعليم والعمل هما التجلي لموقف المجتمع من المرأة وتحسين قدراتها وتمكينها لتصبح قادرة على المشاركة مع الرجل في جميع مناحي الحياة، فإن الإحصاءات لا تزال تشير إلى الفروقات الحاصلة في ميدان قوى العمل وتوزع الوظائف والمهن، وهو ليس كمياً فحسب بل هو نوعي كما يبين الجدول رقم (9).

(1) المرأة العربية 1995 ـ اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات الاسكوا، مركز المرأة العربية/ 1995 ص ـ 2.

جدول رقم (9) ـ العمل والتوظيف التوزع المهني

	التوزع المهني للنساء (%)[1]					فجوة الجنس في التوزع المهني[2]				
البلد	الفئات: وظائف إدارية وتنظيم وذي	المشتغلات: وظائف كتابية وفي مجال المبيعات والخدمات	المشتغلات: بالزراعة وتربية الحيوانات والحراجة وصيد الأسماك	المشتغلات في قطاع الإنتاج والقطاعات ذات الصلة، والنقل ومشتغلات الأجهزة والعاملات	المشتغلات: وظائف غير محددة وغير مصنفة، والعاطلات عن العمل	الفئات: وظائف إدارية وتنظيم وذي	المشتغلات: وظائف كتابية وفي مجال المبيعات والخدمات	المشتغلات: بالزراعة وتربية الحيوانات والحراجة وصيد الأسماك	المشتغلات في قطاع الإنتاج والقطاعات ذات الصلة، والنقل ومشتغلات الأجهزة والعاملات	المشتغلات: وظائف غير محددة وغير مصنفة، والعاطلات عن العمل
	I	II	III	IV	V	I	II	III	IV	V
الجزائر	46	40	2	10	2	34	16	1	2	2
البحرين	42	29	0	2	27	40	20	0	2	51
جزر القمر	3	3	53	5	37	26	17	38	14	46
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	16	16	60	8	...	42	26	38	10	...
العراق	38	30	13	10	10	74	8	15	4	25
الأردن	54	26	1	7	12	45	12	1	1	11
الكويت	56	41	...	1	2	89	26	...	2	47
لبنان	21	36	23	20	0	47	24	26	11	2
الجماهيرية العربية الليبية	54	39	2	4	0	61	11	3	3	57

موريتانيا	4	29	46	8	13	25	44	29	105	21
المغرب	12	15	33	33	7	33	26	19	30	22
عمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الضفة الغربية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطاع غزة	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	69	22	3	2	4	29	4	2	1	18
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	8	5	73	13	2	16	24	22	10	27
الجمهورية العربية السورية	11	8	62	15	3	27	5	14	5	12
تونس	11	17	22	33	16	37	23	24	22	54
الإمارات العربية المتحدة	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الجمهورية العربية اليمنية سابقاً	1	1	93	2	3	12	3	69	4	20
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً	16	29	27	6	22	36	19	14	3	16
جمهورية اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
المتوسط الإقليمي	27	23	32	11	10	40	18	21	13	27

(1) المصدر: اتجاهات وإحصاءات 1995، أرقام ومؤشرات حول واقع التمييز، مركز المرأة العربية للتدريب ص110.

وبالمقارنة بين لبنان وباقي الدول العربية لا نجد فروقاً كبيرة تسمح باستنتاجات مميزة لوضع المرأة في لبنان، وقد أظهرت الدراسة الإحصائية " الرجل والمرأة في لبنان صورة إحصائية" ان المرأة لا تزال بعيدة عن المساواة حتى في فرص التعليم والعمل"

جدول رقم (10) معدلات النشاط الاقتصادي للنساء والرجال بحسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	رجال (%)	نساء (%)	إجمالي (%)
14 _ 10	4,8	0,0	2,5
19 _ 15	36,6	5,1	21,2
24 _ 20	60,6	25,5	44,1
29 _ 25	91,3	34,4	62,7
34 _ 30	94,9	29,2	60,0
39 _ 35	96,9	25,6	58,6
44 _ 40	96,6	26,2	58,9
49 _ 45	95,6	18,7	55,8
54 _ 50	91,5	14,5	52,7
59 _ 55	83,9	12,5	49,0
64 _ 60	72,2	7,8	41,0
70 _ 65	55,0	4,7	30,5
70 وما فوق	27,6	1,9	14,8
إجمالي	53,1	14,9	34,1

المصدر: الرجل والمرأة في لبنان، صورة إحصائية 2000 الأمم المتحدة،الجمهورية اللبنانية.

ويرى التقرير الوطني اللبناني المقدم إلى (بيجينغ+5) ان تمثيل النساء في المجالس التشريعية والتنفيذية يكاد يكون معدوماً، 3، 2 فقط من المقاعد البرلمانية و لا تزال هذه النسبة هي نفسها حتى الآن بينما لم تشغل أية امرأة منصب وزيرة في السلطة التنفيذية .

وإذا كانت البيئة الاجتماعية والسياسية تؤثر في موقع المرأة في المجتمع ودرجة مشاركتها الفاعلة في صنع القرار، فإن البعد الثقافي هو الذي يؤسس لهذه البيئة ويحدد الإطار النظري لصورة المرأة وموقف المجتمع منها.

3 ـ أصل العنف وفصله

يقول هشام شرابي في كتابه "مقدمة لدراسة المجتمع الغربي"[1]: إن الاضطهاد في مجتمعاتنا العربية ثلاثة أنواع: " اضطهاد الفقير و اضطهاد الطفل واضطهاد المرأة".

وإذا كان الاضطهاد سمة من سمات الثقافة العربية حتى الآن، فذلك في نظر شرابي وغيره من الباحثين، عائد إلى استقرار السلطة الأبوية في الثقافة العربية استقراراً يلازم الركود الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يخيم على هذه المجتمعات.

ويجازف بعض الباحثين بالربط بين أشكال السلطة السياسية وأشكال الأسرة، فيرى ان القيم الثقافية التي تنضح بها السلطة الأبوية هي نفسها التي تتجلى في سلوكيات السلطة السياسية. فسعاد جوزف

(1) هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة ـ بيروت 19 ـ ص ـ 11.

ترى مثلاً ان المواطنية لا تقوم في لبنان على التعاقد بين الفرد والدولة كما في البلدان المتقدمة بل على ما تسميه "الحقوق العلائقية"، وتؤكد جوزف متكئة على عقود أمضتها في البحث في السياق اللبناني "ان الحقوق رغم تحيزها في العلائقيات الأسرية الأبوية، إلا انها تنتقل بشكل تبادلي بين نسق الدولة ونسق الأسرة." وتشرح سعاد جوزف "الارتباطية" باعتبارها "تصوراً" للذات تكون حدود الشخص فيه مرنة نسبياً[1] ومن طبيعة هذه الارتباطية ان في مقدورها جمع تصورات متعارضة للذات داخل الشخص نفسه وهي تفعل هذا فعلاً.

وتستطرد جوزف بالإشارة إلى ان تداخل الارتباطية مع الأبوية تنتج ما تسميه الارتباطية الأبوية.

وهي كما تقول "تستخدم الأبوية الارتباطية بمعنى الأنفس المنتجة ذات الحدود السائلة والتي تم إعدادها للهيمنة الذكورية والعمرية ضمن ثقافة تثبت القربى والأخلاق والعبارات الاصطلاحية"[2].

وفي ظني ان الباحثين يعتمدون على ماكس فيبر Max feiber الذي اعتبر صراحة ان السلطة الأبوية هي أحد الأشكال الأساسية للسلطة السياسية.والسلطة الأبوية كما حددها فيبر هي "الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد للسلطة داخل الأسرة أو العشيرة بوصفها

(1) سعاد جوزف: معضلات مآزق العلائقية الأبوية في لبنان في بناء المواطنية ـ منشورات الجامعة الأميركية اللبنانية بيروت 1999 ـ ص ـ 41.
(2) سعاد جوزف: مصدر مذكور سابقاً، ص181.

تشكل غالباً وحدة اقتصادية معتمدة على التقاليد"[1] ويضيف فيبر "ان أهم سمات الأسرة الأبوية اعتمادها علاقات السلطة والخضوع" وتسلط الرجال على النساء وعلى قدسية التراث .

وفي فصل هام عن وضعية المرأة في المجتمعات العربية،يرى حجازي: "ان المرأة هي افصح الأمثلة على وضعية القهر بكل أوجهها وديناميكيتها وفي دفاعاتها في المجتمع العربي"[2].

ويصف حجازي الوجوه التي تتخذها وضعية القهر على المرأة في استلابات ثلاثة تقع على المرأة بقدر متفاوت في حدته وحسب درجة تطور المجتمع الذي تعيش فيه المرأة، هذه الاستلابات هي : الاستلاب الاقتصادي والاستلاب الجنسي والاستلاب العقائدي" .

ويرى حجازي ان استغلال المرأة من خلال هذه الاستلابات لا يتم بشكل مباشر، بل هو بحاجة ككل "اعتداء" إلى تحويله كما يقول بورديو إلى عنف رمزي، أي طمس طابعه الاستغلالي من خلال إحاطة المرأة بمجموعة من الأساطير تجعله يبدو مشروعاً وحتى طبيعياً[3].

-لربما جاز لنا ان نستعيد معاً صور القهر الذي تتضح به شهادات النساء، ومع ذلك فإن اعتراضاتهن لم تتعد حد التعبير عن "المهانة" "والغلب"[4] الذي استخدمه د.عباس مكي لوصف حالة

(1) ماكس فيبر: نقلاً عن عبد القادر عرابي:المرأة العربية بين التقليد والتحديث، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 5 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 ص41.
(2) مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مصدر مذكور سابقاً ص ـ 209.
(3) المصدر نفسه ص ـ 220.
(4) عباس مكي: "المهانة والغلب" المرآة العيادية للمرأة العربية، مجلة الفكر العربي ـ العدد 64 ـ ص ـ 9.

المرأة اللبنانية. لقد أثبتت المهنيات (طبيبة مهندسة محامية) ان المرأة تتعرض لعملية تبخيس دائمة لجهودها، فقد أفادت ناهد وهي مهندسة جسور انها لم تستطع ان تجد عملاً إلا في شركة أحد أقربائها لأن الثقة بعمل المرأة لا تزال غائبة عن أعمال الهندسة فكيف إذا كانت هندسة جسور؟

ويرى عباس مكي، "ان عملية الاستلاب لا تقف عند حد تبخيس المجتمع لقيمة عمل المرأة، بل إن المرأة ذاتها تمارسه من خلال ما يسميه بالانهيار السوداوي، ذلك الانهيار الذي ينطلق من تبخيس حاد وعميق بالذات".

وإذا كنا لا نوافق على توصيف حالة المرأة التي يقترحها مكي بكونها انهياراً سوداوياً نتيجة للمهانة والغلب،إلا أننا لا بد ان نعترف ان "الغلب" بما هو إحساس بالعجز، يظهر واضحاً في تأوهات النساء اللواتي يعجزن عن تجاوز أوضاعهن.

وما ترويه لميس التي درست الصيدلة و مارست مهنتها في صيدليتها الخاصة ما هو إلا مثل صارخ على تبخيس قيمة عمل المرأة، وقصة لميس هي القصة التقليدية للعلاقة المنمطة بين الرجل والمرأة، فقد روت قصتها مع المريض الذي رفض التصديق بأنها هي الصيدلانية، وان الرجل الذي يعمل في الصيدلية هو موظف لديها، وكتعبير عن عمق الاعتقاد،رفض ان تقرأ له الروشتة أو أن تعطيه الدواء وفضل الخروج والبحث عن صيدلاني رجل.

ولربما ساعدتنا هذه الرواية وكثير غيرها مما نراه في حياتنا اليومية على تفسير اتجاهات التخصص لدى الفتيات حيث تتجمع الفتيات في التخصصات النظرية بينما تتضاءل نسبتهن في التخصصات المهنية التي تؤدي حكماً إلى الأعمال الأكثر تأثيراً في المجتمع،

ونستطيع ان نرى الارتباط الشديد بين ما يتوقع المجتمع من المرأة وماذا يريد لها، وبين رضوخها لإرادته عن طريق اختيار الاختصاص الذي يؤدي فعلاً إلى تكريس هامشية الدور والمكانة كما يبين الجدول رقم (11).

جدول (11)

تطور نسبة توزع الفتيات على اختصاصات الجامعة اللبنانية

السنة الاختصاص	النسبة 1995	1996	1997	الجندر 1995	1996	1997
اللغة العربية وآدابها	%72,13	%75,01	%74,17	2,59	3,00	2,87
اللغة الفرنسية وآدابها	%93,64	%94,02	%94,84	14,74	15,72	18,28
اللغة الإنكليزية وآدابها	%75,86	%79,63	%80,47	3,14	3,91	4,12
المجموع	%76,92	%79,55	%79,67	3,33	3,89	3,92
تاريخ	%60,27	%62,58	%61,98	1,52	1,67	1,63
جغرافيا	%55,53	%60,87	%60,28	1,25	1,56	1,52
آثار	%73,67	%73,92	%75,46	2,80	4,83	3,08
المجموع	%61,92	%64,87	%61,49	1,63	1,85	1,75
الفلسفة	%59,67	%60,90	%59,57	1,50	1,56	1,46
علم النفس	%58,62	%87,84	%87,84	5,95	6,89	7,32
المجموع	%79,38	%81,24	%81,17	3,85	4,33	4,31
الرياضيات	%24,51	%21,24	%24,74	0,32	0,37	0,33
الفيزياء	%9,50	%12,23	%14,32	0,11	0,14	0,17
العلوم	%55,97	%55,60	%52,92	1,27	1,25	1,12
كيمياء	%49,75	%05,28	%53,09	0,99	1,01	1,13

علوم تطبيقية	%32,35	%26,58	%28,01	0,48	0,36	0,39
المجموع	%39,11	%39,47	%39,99	0,64	0,36	0,67
الحقوق	%43,23	%35,28	%37,75	0,52	0,55	0,61
العلوم السياسية	%33,29	%39,03	%39,09	0,50	0,64	0,64
المجموع	%34,05	%35,96	%38,03	0,52	0,56	1,61
العلوم الاجتماعية	%70,01	%71,76	72,74	2,32	2,54	2,67
هندسة مباني	%23,95	%23,70	%25,60	0,31	0,31	0,34
الفن	%56,57	%55,03	%57,69	1,30	1,22	1,36
المسرح	%54,17	%58,04	%60,76	1,18	1,38	1,55
الرسم	%68,57	%58,02	%80,35	2,20	5,67	8,35
المجموع	%41,54	%52,18	%45,00	0,71	1,54	0,82
تربية	%84,16	%59,28	%87,73	5,31	1,46	7,17
الاقتصاد	%44,90	%49,82	%46,87	0,81	0,99	0,88
إدارة الأعمال	%49,55	%48,63	%47,64	0,98	0,95	0,91
المجموع	%49,03	%48,79	%81,72	0,96	0,95	0,91
إعلام	%80,92	%82,22	%90,63	4,24	4,63	4,47
توثيق	%88,36	%90,26	%84,08	7,59	9,27	9,67
المجموع	%82,72	%84,27	%19,42	4,79	5,36	5,28
Gew Bat	%22,02	%24,86	%19,42	0,28	0,31	0,24

أشغال عامة	-	-	%18,18	-	-	0,22
ميكانيك	%6,25	%7,84	%4,88	0,07	0,09	0,05
الكهرباء	%16,25	%15,6	%4,88	0,19	0,18	0,05
المجموع	%17,00	%15,70	%15,73	0,20	0,19	0,19
الزراعة	%47,09	%05,44	%54,89	0,89	1,02	1,22
التمريض	%95,77	%92,57	%83,85	22,65	12,46	5,19
المختبرات	%86,89	%85,37	%76,18	6,63	5,83	4,38
المجموع	%17,00	%90,19	%83,33	12,82	9,19	5,00
الطب	%34,11	%31,11	%32,08	0,52	0,45	0,47
طب الأسنان	%39,62	%42,13	%38,96	0,66	0,73	0,46
الصيدلة	%74,87	%71,78	%69,04	2,98	2,54	2,23
المجموع	%40,31	%37,43	%39,78	0,68	0,60	0,66
المجموع العام	%51,79	%53,73	%55,25	0,07	1,16	1,23

المصدر: التقرير الوطني اللبناني للمنظمات غير الحكومية عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجنغ 1999.

وبالرغم من التحسن النسبي لوجود الفتيات في لبنان في اختصاصات علمية كالرياضيات والعلوم والكيمياء، فهي لا تزال ضعيفة مقارنة مع الذكور، فهي 39،66 من المجموع العام، وهي لا تزال متدنية في إدارة الأعمال والعلوم الهندسية والميكانيك والزراعة وطب الأسنان. ونستطيع ان نستنتج من هذه الأرقام ان التعليم لم يشكل بالنسبة للفتيات طريقاً للصعود الاجتماعي بقدر ما يعتبر وسيلة

لتحسين موقعها في عملية اختيار الزوج، وان تعليم الإناث يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات اجتماعية تقليدية تجعل من التعليم مجرد أمر شكلي وميدان لتلبية تطلعات الأسرة للحصول على زوج مناسب، وليس من اجل ان تشترك المرأة في الإنتاج،ولم يتحول الارتباط بين الاختصاص وسوق العمل إلى عامل موضوعي في اختيار الاختصاص كما يحصل بالنسبة للذكور.

لقد فتحت أبواب الجامعات في وجه الفتيات لكن أبواب الثقافة والحياة لم تفتح بعد،فالحياة الاجتماعية تكرر صورة حياتها الأسرية، والنسق القيمي والثقافي لا يزال يخضع سيرورة حياة المرأة لقواعد وثوابت سلوكية تجد أساسها الموضوعي في تقاسم الأدوار الذي تعيد إنتاجه الثقافة الأبوية.

أما الاستلاب الآخر الذي تحدث عنه حجازي فهو الأشد خطراً لأنه يؤدي إلى اختزال المرأة إلى مجرد جنس أو أداة للجنس والمتعة ووعاء للإنجاب. ويؤدي هذا الاختزال إلى تهديد دائم بخسران حياتها واستقرارها إذا لم يؤد هذا الجسم وظائفه كاملة. ونستطيع ان نرى هذا الاستلاب في كل الممنوعات التي فرضت على جسد المرأة وقبلتها المرأة دون تردد. فهي ملكية للأسرة ومن وراءها الزوج، لذلك فإن أي مساس بهذا الجسد هو مساس بالأسرة، أكانت أسرة الأهل أو أسرة الزوج، فليس للمرأة سلطة على جسدها، وهي وجسدها خاضعة لمفهوم العيب أو الحرام الذي يحدد معاييره المجتمع الذكوري. ومع ان العيب مصدره الأخلاقيات التي ينتجها ويتوارثها المجتمع، ومصدر الحرام النصوص والتشريعات المقدسة إلا

ان الاختلاط بين هذين المفهومين جعل مفهوم العيب مفهوماً قيمياً واسعاً يتمتع بقدرة روحية واجتماعية على حد سواء، حيث إنه يغرس جذوره المفاهيمية في الحقلين الإيماني والاجتماعي فيتحول إلى قوانين سلوكية تحكم تصرف الأفراد وتوجه سلوكهم الاجتماعي[1]. ونستطيع القول ان قانون العيب في المجتمع في اشد وجوهه قمعاً منقوش على جسد المرأة.

ويرى حجازي ان الاستلاب الثالث أي الاستلاب العقائدي هو الذي يدخل المرأة في وضعية القبول، وعن طريق هذا الاستلاب تجتاف المرأة جميع الأساطير والاختزالات التي يحيطها بها المجتمع، ولا تتصور لها وضعاً غير الوضع الذي تجد نفسها فيه. كذلك يرى أن هذا الاستلاب هو الأخطر لأنه يؤدي بالمرأة لإجتياف سلطة الرجل والاقتناع بدونيتها.

4 ــ الأساس الثقافي للعنف: أصل واحد!

وإذا أردنا ان نبحث في أسباب هذه الاستلابات وأصولها فإننا عائدون مرة أخرى إلى الثقافة باعتبارها كما يقول حليم بركات "مجمل أساليب حياة المجتمع وهي تشتمل على المكونات التالية :

1 ـ القيم والرموز والأخلاق والسجايا والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات

(1) فريدريك معتوق: مفهوم العيب في المجتمع العربي المعاصر، مجلة الفكر العربي، عدد 44 ص 217.

التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته و بكلمة أخرى : آداب الناس في أحوال معاشهم وأمور الدنيا ومعاملاتهم وتصرفاتهم في الحياة اليومية،كما يمكن ان يقال بلغة ابن خلدون.

2 ـ الإبداعات العبقرية الفنية من أدب وموسيقى ورسم ورقص وغيره.

3 ـ الفكر من علوم وفلسفة ومذاهب وعقائد[1].

ونزعم هنا ان مجموعات المكونات للثقافة العربية قد ساهمت بشكل او بآخر في إنتاج الصورة الدونية للمرأة؛وإذا كان السجال حول حقيقة هذه الدونية ومراتبها، سيتقاطع مع حقيقة التيارات السياسية ومرجعياتها الفكرية فإن صورة المرأة في كل التيارات الفكرية ظلت تعبيراً عن الازدواجية التي عصفت ولا تزال بالبنى الاجتماعية / الفكرية العربية.

وقد يعترض قائل ان المجتمع اللبناني قد تجاوز مرحلة التخلف الاجتماعي التي لا تزال تخيم على المجتمعات العربية مستنداً إلى تلك المظاهر لحداثة شكلية. لكن تلك الحداثة كما نعلم جميعاً لم تتجاوز سطح العلاقات الاجتماعية .

والرد هنا بشهادة الشهود،أولئك النسوة اللواتي نقلن أوجاعهن في شروط اجتماعية مختلفة لا تربط بينها سوى وضعية الاضطهاد والقهر التي تحدث عنها حجازي وشرابي.

ونحن نرى ان البنية الذهنية للمجتمع اللبناني لا تختلف اختلافاً نوعياً عن غيرها من المجتمعات العربية فقد خضع لبنان للظروف

(1) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر ص 321.

التاريخية نفسها التي خضعت لها المنطقة العربية . وإذا كانت الاستجابات اللبنانية قد تميزت عن غيرها من مثيلاتها العربيات نظراً للتركيبة الاجتماعية الخاصة بلبنان والى التاريخ الطويل لعلاقة هذا الوطن الصغير بالحداثة الغربية،فإن الفروقات في وضع المرأة ليست نوعية، فهي تتركز في مستويات كمية كالتعليم أو العمل، إذ إن لبنان بين الدول العربية الأولى التي ضيقت الفجوة بين الأناث والذكور في التعليم إذ إن نسبة الالتحاق المدرسي هي 09، 93[1]، كما ان الفجوة في نسبة الأمية قد ضاقت كثيراً. لكن مع ذلك لم تستطع إنجاز تغيرات أساسية في نظرة المجتمع للمرأة. لقد أكدت الشهادات على الصورة النمطية للمرأة اللبنانية التي لا تزال تحدها وتحددها مجموعة الأعراف والتقاليد والأوامر والنواهي، وان هذه الصورة تخترق الطوائف وشروط التعليم والعمل، وكل محددات الريف والمدينة على ضآلة الفروقات النوعية التي تميز بينها في الزمن الحالي.

فالعداء العميق والمستمر للمرأة، والقلق المرافق لتربيتها، والتصميم على نفي وجودها الاجتماعي كفرد مستقل، لا تزال سمات تخترق مجتمعنا اللبناني.

فلا تزال الصفات التقليدية لوصف البنات هي نفسها، والحكم على المرأة يتم من خلال مقاييس لم تتعد قيمتها الأخلاقية بعد، وقد تكون الصورة التي رسمها بن جلون في روايته "les yeux baissees" هي حدود الصورة المثالية للمرأة اللبنانية "فعيونها تنظر إلى أسفل". وكما يقول عباس مكي: "انها مجبرة" بالمقاييس الأخلاقية /

(1) المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية، مصدر مذكور سابقاً ص 49.

الاجتماعية على ان تنظر إلى تحت حتى لا تتعدى أو تخطئ فتتجرأ. في هذه النظرة إلى اسفل يتجلى التمييز، وفي هذه النظرة إلى اسفل تتجلى آلام المرأة وكل المهانة والغلب التي يقول بها عباس مكي.

يوحي تحليل هذه الشهادات بأن الكثير من النساء لسن بالضرورة على وعي بالمشكلات المتعلقة بالمرأة،ولسن على استعداد كلي للتغير،فالتحفظ الذي يبدينه ليس نتيجة للخوف والقلق فقط بل أيضاً لعدم وجود قناعات حقيقية بالتغير. وقد يفسر ذلك مثلاً لماذا حاولت النساء الجمع بين أهداف عديدة في شهادتهن؛ وقد نستطيع القول ان إدراك الواقع ليس كاملاً بل إن التشويش الذهني هو المسيطر هنا وهو الذي يحملهن على ما يسميه مصطفى حجازي الاستلاب العقائدي.

Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn Bibliothek

IV ـ العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني: إلى أين؟

1 ــ الشهادات ليست خيارات

لم يكن موضوع المرأة قد شغلني من قبل عندما بدأت الأفكار عن المجتمع المدني، عن الديمقراطية،عن حقوق الإنسان عن قضايا المرأة تأخذ مكانها الجديد في المنظومة الفكرية التي رافقت التحولات الكبرى في نهاية القرن الماضي.

كان زمن الأحلام قد ولى مع هزيمة 1967 المأساوية، وظهر النقد وسيلة لكشف الحقائق واكتشافها: ومع اتساع مساحة النقد، كانت الحقائق تظهر تباعاً،وبدت التحولات التي كنا نرقبها ونصفق لها ونحلم بالعيش معها وبها، هزيلة لم تتجاوز سطح الظواهر الاجتماعية.

لم اكن وحدي في هذا الموقف الصعب، فقد كان جيلاً كاملاً قد آمن بالتحول والتغيير، وانتظر الحلول الكبرى حتى تتحقق إنجازات الحلول الجزئية. كان الهدف هو التغيير الجذري، وآليات هذا التغير هي النظريات الكبرى التي تقدم منظومة مغلقة للبدايات والنهايات. هكذا تحول مفهوم التخلف مفهوماً جامعاً مانعاً لوصف

الحالة التي يتواجد فيها العالم العربي .لم يتم التساؤل عن أكثر أو اقل، عن أول أو ثانٍ، بل كانت القضايا تتشكل عبر عناصر أساسية في قضايا التخلف (الاقتصاد، الإدارة، السياسة) أو قضايا مستدرجة منها (القضايا الاجتماعية،التعليم،الصحة،السكن) ولم تتضمن الدراسات أية تحليلات للعلاقات الاجتماعية والإنسانية باعتبارها حقلاً منفصلاً لا يستدرج من القضايا بل يتوجها. وبذلك اصبح المفهوم النقيض "التقدم" هدفاً وحلاً في آن، يحمل معه الإجابات الناجعة لكل المشكلات والقضايا بما فيها القضايا الثقافية / الاجتماعية.

كان موضوع المرأة بين الموضوعات الجزئية التي لم يتم الالتفات إليها وكان المحللون والمفكرون الاجتماعيون يأنفون من التعاطي معه إلا فيما ندر، كان جزءاً من كل، فهو بذلك قضية ملحقة بالقضايا الكبرى كقضية التنمية والتحرير، تنتظر الحلول الكبرى لتأخذ مكانها[1].

عندما وضعت الفرضية لهذا البحث، كنت انطلق من ملاحظة عينية وفرها لي عملي المتواصل منذ ما يقارب السنوات العشر كناشطة وباحثة في قضايا المرأة؛ قبل ذلك كنت كما غيري من النساء اللواتي قطعن أشواطاً كبيرة على طريق الاستقلال المادي والاجتماعي، مقتنعة بأن قضية المرأة ليست قضية منفصلة عن المجتمع وان النضال في سبيل تطوير المجتمع سيؤدي إلى تطور وضع المرأة، وكنت كما غيري أيضاً أرى ان المرأة مسؤولة عما هي

(1) جميع المراجع التي استندنا إليها والتي تشكل جوهر الدراسات عن المرأة تمت بعد السبعينات.

فيه الآن، فلقد وفر المجتمع لها شروطاً مناسبة للتحرر كالتعليم والعمل، وما عليها سوى ان تحسن استخدامها فالحرية كما تعلمنا تؤخذ ولا تعطى.

لكن تجربتي في العمل مع النساء ومن اجل قضايا النساء منذ بداية التسعينات،جعلتني أتراجع عن مواقفي وأغير قناعتي الفكرية بشأن المرأة. فلقد تبين لي بالملموس والبحث الميداني[1] ان المرأة في لبنان لا تزال تخضع للكثير من المحظورات والممنوعات التي تعطل عمل المتغيرات الأخرى التي تعتبر ضرورية في عمليات تحرير المرأة والإنسان ككل. فلقد بينت المعلومات التي جمعت في إطار تقرير الظل CEDAW[2] عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان،ان وضع المرأة لا يزال مرتهناً لمجموعة الأعراف والتقاليد التي تفرضها الثقافة الأبوية،فلقد أبرم لبنان الوثيقة الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996،لكنه أبرمها مع تحفظات كبيرة على مواد تعطل أهداف الوثيقة وروحها بالذات، أي المساواة بين المرأة والرجل وإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ونحن لا ننظر إلى التحفظات في ذاتها، بل باعتبارها مؤشراً على الموقف العام من فكرة التمييز ضد المرأة، فالتحفظات تعكس إلى

(1) كنت بين الباحثات اللواتي تولين إعداد وكتابة التقرير الوطني اللبناني المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة 1995.وإحدى الباحثات اللواتي تولين إعداد وكتابة التقرير الوطني اللبناني الذي تبنته الهيئة الوطنية لشؤون المرأة وقدمته باسم لبنان لاجتماع نيويورك (بيجين + 5) وإحدى اللواتي اعددن وكتبن تقرير الظل CEDAW عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(2) تقرير الظل CEDAW ـ اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، بيروت 1999.

حد كبير الإشكاليات المحيطة بالبنى الذهنية للمجتمع اللبناني، وخاصة تلك الإشكاليات المترتبة على الاستغراق في الطائفية والمذهبية والتي عطلت ولا تزال المسار الوطني باتجاه الحياة المدنية.

لقد كان للحرب الداخلية التي امتدت على مدى سبعة عشر عاماً أثر كبير على تراجع المسار الديمقراطي المدني الذي كان قد بدأ يشق طريقه اوائل السبعينات .

فلقد دمرت الحرب العناصر الفتية القائمة على نبذ الطائفية والمذهبية فانهارت الخيارات المدنية(أحزاب،نقابات، حركات اجتماعية شبابية ونسائية) تحت ضغط النزاعات الداخلية التي تقاطعت مع ظروف إقليمية شديدة التعقيد وحروب إسرائيلية متواصلة .

ومع بدء مسيرة السلام في التسعينات، انتعش الأمل من جديد بإعادة الحياة للاتجاهات المدنية تلك، وخاصة فيما يخص الاتجاهات لإنصاف المرأة وإحلال التوازن الاجتماعي، لكن السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومات المتتالية لم تنجح في التعبير عن الآمال التي عقدت عليها، بل على العكس من ذلك، أدت الممارسات السياسية المختلفة إلى تكريس المرجعيات الدينية كمرجعيات ثقافية واجتماعية[1].

و لا بد من الإشارة إلى أن المعايير والهياكل الاجتماعية والسياسية تقع في صلب علاقة جدلية نظراً لكونها من مكونات الثقافة ونتائجها على حد سواء، كما انها تعكس انساق القيم السائدة في المجتمع. ويتفاوت سلوك الفرد العائلي والسياسي والاقتصادي أيضاً

(1) للتذكير فقط، عندما طرح الرئيس الياس الهراوي "مبادرته" حول قانون الزواج المدني وردود الفعل الهيستيرية عليه من قبل الجماعات الدينية.

بحكم الضغط الاجتماعي الذي يشرط الإكراه والذي تمارسه الأسرة أو القبيلة.

إن أحد أقوى الجوانب المؤثرة للثقافات يتمثل بالطريقة التي تكونت فيها الأعراف. ويتعلق الأمر هنا بمجموعة معقدة من المبادئ أو المعايير التي انفصلت عن مرجعياتها لتصبح هي نفسها المرجعيات، ونزعم هنا أن تبسيط الإشكاليات المتعلقة بالبعد الثقافي وجعلها في حدي التناقض الإيجابي والسلبي (للخصوصية) لا يتيح فهمها إيجابياً لمسألة الخصوصية الثقافية، فالخصوصية أو العالمية في رأينا ليست قضايا فلسفية مجردة بعد ان تحولت إلى قضية رأي عام يصاحب النقاش حول العولمة، وفي هذا السياق نرى ان الحاجة ملحة إلى إخضاع مفهوم الخصوصية لمزيد من التأمل بغية إخراج القضايا المرهونة لها،كقضايا المرأة أو حقوق الإنسان من هذا الحيز المغلق وبلورة رؤية بديلة أو موازية تضيف لحقوق المرأة وحقوق الإنسان ولا تنقص منها تحت أية ذريعة[1].

لم تأت السياسات الحكومية بجديد على صعيد الأدوار النمطية القائمة على أساس الجنس،والقانون والعرف يكرسان الرجل رباً للأسرة والمعيل الوحيد، وطبيعي ان لا تتأثر الأنماط الاجتماعية بكل مظاهر الحداثة الخارجية التي يصر عليها الخطاب الرسمي.فالأسرة اللبنانية لا تزال كباقي الأسر العربية،أبوية، هرمية، القرارات الأساسية فيها للرجال وما على النساء سوى الطاعة والتضحية والصبر.

(1) إيناس طه: العالمية والخصوصية في وثيقة مؤتمر بكين: دفاتر استراتيجية – مركز الدراسات الاستراتيجية في الاهرام 1995.

لم تعتن الحكومات بإعادة نظر فعلية بصورة المرأة حتى في المناهج التربوية الجديدة، فبقيت صورة المرأة محملة بالواجبات والمهام التقليدية، وظل تقاسم الأدوار أسير الأنماط التقليدية للرجل والمرأة،فالنصوص التاريخية والأدبية على سبيل المثال لا تزال تقدم المرأة سكرتيرة والرجل مديراً، والرجل طبيباً والمرأة ممرضة.

كما أن الثقافة السائدة وقوانين الأحوال الشخصية التي تخضع للمرجعيات الدينية المختلفة، تضفي حالة من القدسية على الأسرة والعلاقات الأسرية وتمنع بالتالي أي تطور باتجاه تعديل الأنماط وتعديل التصورات التي تحيط بحياة النساء أو بأدوارهن في المجتمع.

لقد تكونت فرضيتي أذن من مشاهداتي واحتكاكي بالنساء في مختلف المناطق اللبنانية ؛لقد استنتجت ان المرأة في جميع المناطق اللبنانية لا تزال تخضع لآليات تمييز حادة وان صورة المرأة النمطية تخترق المدن والأرياف والطوائف على حد سواء. ومع ذلك، فقد كنت أظن ان التعليم والعمل، يغيران من العلاقة بين الأهل والإناث، كنت اعتقد ان التمييز بين الأطفال الذكور والإناث قد انتهى في لبنان،فقد تحسنت نوعية حياة اللبنانيين تحت تأثير عناصر شتى،ولم يعد للأمية مكان كبير بين النساء خاصة في الفئات العمرية الشابة،وان التمييز إن وجد سيكون مرتبطاً بالظروف الاقتصادية بالدرجة الأولى.لكن المفاجأة الكبرى ان يكون التمييز ضد الأطفال البنات لا يزال ساري المفعول وان ما تختزنه الذاكرة يتجلى في العيون، تلك العيون التي تعكس الألم الدفين التاريخي الذي توارثته الفتيات عن أمهاتهن، فالمرأة لا تزال تشعر بالغبن،فإذا لم تكن طفولتها مكاناً للتمييز ولإثارة الإحساس بالغبن فإن المراهقة والنضج كفيلان بإثارة ما سماه عباس مكي "المهانة والغلب".

2 ــ العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني إلى أين؟

لقد اخترت ان انهي هذا البحث بسؤال مفتوح، يحتمل تعدد الإجابات وتنوعها. والقول بالاحتمال هنا يعيدنا إلى القول بأن المستقبل مرهون بعناصر شتى،وان الصورة المحتملة للمرأة يشرطها اجتماع عناصر وتقاطع عناصر أخرى،وإذا كان لا بد من التذكير ان الكثير من العناصر التي تعتبر شروطاً ضرورية للتطور الاجتماعي أصبحت في متناول المرأة اللبنانية كالتعليم والصحة والعمل،فإنه لا بد من الإشارة إلى ان عدم تقاطع هذه العناصر مع المناخ الإيجابي العالمي الذي يدفع باتجاه تغير وضع المرأة يرخي بظلاله القاتمة على الاستجابات الداخلية للمجتمع اللبناني. فالاستجابات الداخلية لا تزال تقف عائقاً أمام تحرير المساحة الموضوعية للمرأة أي تعديل الشروط القانونية التي ترعى الحياة الخاصة لها، وقد يكون من المفيد التذكير بأن مجموعة القوانين التي لا تزال تميز ضد المرأة هي قوانين الأحوال الشخصية وبعض مواد قانون العقوبات وقانون الجنسية. ونزعم هنا ان تعديل هذه القوانين سيؤدي دوراً إيجابياً ليس لأنه سيؤدي لاعتراف المجتمع بأهلية المرأة الكاملة وكينونتها المستقلة،بل لأنه سينتج اعترافاً بوجودها الاجتماعي المستقل.

ونزعم هنا ان الإصرار على تعديل القوانين يتعلق بإنجاز الوجود الاجتماعي المستقل الذي يرفع الوصاية الذكورية عنها ويزيل التناقض الموجود بين وجودها الاجتماعي الذي لا يزال يربطها بالأسرة من المهد إلى اللحد، وبين وجودها الموضوعي الذي وفرته لها إلى جانب الرجل خدمات الدولة الاستقلالية (التعليم والصحة والعمل)

فهي الآن وان استطاعت ان تكون مستقلة عن طريق التعلم والعمل فإنها لا تزال تابعة وخاضعة للرجل بحكم الأعراف والقوانين التي ترعى حياتها الخاصة.

وفي زعمنا إن هذا الوضع المتناقض الذي يستند في عناصره الأساسية إلى ارث التقليد المتساند من الأديان،هذا الإرث الذي يكرس الصورة الدونية للمرأة.

إنَّ الرشاوى التي يقدمها هذا الإرث للمرأة ألام أو المرأة الزوجة لا تستطيع أن تعدّل هذه الصورة، فتضخيم دور الأم،يتناقض اليوم مع شروط التربية الحديثة، وتضخيم دور الزوجة وإشاعة تداعيات لغوية من صنف " وراء كل رجل عظيم امرأة" لا يحل التناقض الموجود الذي تفرضه طبيعة العلاقات الأسرية القائمة على أساس التمييز.ولن تستطيع هذه الرشاوى ان تمنع ما تتعرض له المرأة من تحقير لأتفه الأسباب. إن التمييز ضد المرأة ليس مسألة تقنية نستطيع حلها عن طريق إجراءات إدارية أو حتى قانونية، لان التمييز كالنهر يجري في مفاصل الحياة اليومية لمجتمعنا اللبناني،فاللغة المستخدمة للتعبير عن صفات وأفعال المرأة تعكس النظرة الدونية لها، فهي تنضح بجميع أشكال التمييز ضدها، وفي جميع مستويات وجودها العقلي والنفسي والجسدي،وليست الصورة التي تتداولها وسائل الإعلام والإعلان سوى انعكاس لهذه اللغة وللصورة التي ينتجها المجتمع للمرأة ويروجها عبر أجهزته الأيديولوجية.

وليس من الممكن تغيير ذلك إلا إذ استطعنا ان ننجز قطيعة كاملة مع ارث التقليد الذي يحتمي بالنصوص لتأييد سيطرته.

لقد أشارت وثيقة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى دور

الثقافة والممارسات التقليدية في استقرار آليات التمييز ضد المرأة[1].

وبأن إلغاء جميع أشكال التمييز هو كل متكامل يبدأ في الموضوعي حيث القوانين تحمي حرية المرأة وكيانها المستقل وينتهي بالثقافي الذي وحده يحرر كينونتها الذاتية ويحمي وجودها الاجتماعي.

إن المطالبة بتغيير القوانين وإلغاء جميع أشكال التمييز تهدف إلى التأكيد على إنسانية المرأة وأهليتها الكاملة لاتخاذ القرارات بنفسها عن نفسها، ونحن نزعم ان إيجاد حدود قانونية وضعية للنساء سيساعد بالفعل على تدعيم فكرة المساواة في المجتمع،لذلك فإن هذه المهمة ليست و لا يجب ان تكون مهمة النساء فقط، بل هي مهمة جميع الناس الذين يؤمنون بالمساواة بين جميع المواطنين.

لقد قطعت المرأة أشواطاً كثيرة بين الأمس واليوم،لكنها لم تستطع منذ بدايات القرن وحتى اليوم ان ترفع سقف مطالبها لتطال الكينونة نفسها ولم ترتفع الحركات النسائية أيضاً إلى مستوى الوعي اللازم لأدراك أهمية مطالب الكينونة، والكينونة تفرض الوجود الاجتماعي المستقل. والوجود الاجتماعي المستقل له شروط عينية في المكانة والدور وشروط ثقافية قائمة في الوعي والضرورة.

إن النساء لم يستطعن تحقيق الكثير من هذين الشرطين.. فالمكانة والدور، جوهر الدعوة إلى التغيير السائدة اليوم، لا يزالان في طور الإمكان وهما يستلزمان الكثير من عناصر الوعي والمعرفة للحصول عليهما، والوعي والضرورة شرطهما في الزمن الراهن ليس التعليم

(1) أنظر وثيقة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مصدر مذكور سابقاً.

فقط، وليس التربية العقلية والنفسية والجسدية كما كان يقول قاسم أمين، بل الخضوع للتجربة في حدودها القصوى التي تكفلها الحرية.

من أين نبدأ إذن؟

وما هو مستقبل المرأة في لبنان؟

وكيف ترتسم حدود صورة امرأة العصر الآتي؟

أمن ذلك الركام الهائل الذي تركته الحركة النسائية اللبنانية، حتى الآن ممهوراً بالتحفظ والقلق والمساءلة التي جعلت مطالب النساء اليوم امتداداً للمطالب القديمة ذاتها التي صاغها قاسم أمين دون أي تغيير في المعنى والوجهة والمبنى؟

أم من القطيعة مع هذا التراث مهما كان عظيماً؟

في كتاب بعنوان "عالم النساء ـ سير نساء على مفترق ثقافات القرن العشرين" يتضح البعد الثقافي لمسألة العنف ضد النساء، فصفية السودانية المولد والمنشأ، وشريعة الأفريقية اللواتي وصفن حياتهن عبر وصف حياة أربعة أجيال من النساء هن جداتهن وأمهاتهن، انتهين إلى ما يشبه النتيجة وهي ان النساء " سواء يعشن في المدن أو في الأرياف، أو انتمين إلى الطبقة / الوسطى أو العليا، متعلمات كن أو أميات يواجهن الكثير من المشكلات المتشابهة والقائمة على القيم الثقافية"[1]. ولكن القيم الثقافية ليست ثابتة، فالثقافة كائن يتطور وينمو تحت تأثير عوامل أخرى، علماً ان نوع العوامل الأخرى يرتبط إلى حد كبير بالتنمية بالمعنى الجديد لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

(1) عالم النساء: سير نساء على مفترق ثقافات القرن العشرين: بأشراف اديت سيزو ـ ترجمة: نهلة بيضون ـ دار الفارابي 2000.

كيف تتحقق كينونة المرأة وشخصيتها المميزة؟ وشخصيتها المتميزة ليست اقل أو اكثر من الرجل، هي بكل بساطة شخصية أخرى، "شخصية مختلفة".

فأن تكون المرأة كائناً بذاته يعني ان تتوافر على شروط موضوعية وذاتية لا زالت في دائرة الإمكان.

ما هي حدود الكينونة في ظل استمرار الثقافة الأبوية في جميع مستويات الحياة اللبنانية؟

ما معنى الاستقلال والخروج من التبعية الوجودية في ظل تقاسم الأدوار على أساس الجنس؟

تلك أسئلة قديمة/جديدة، تستمد قوتها من هذا البوح الذي مارسته النساء، ذلك البوح الذي سلط الأضواء على الجانب المخفي من حياتهن. وكأني أرى سؤالاً لقاسم أمين على أبواب القرن الواحد والعشرين يلح علينا: أما آن للنساء ان يخرجن من دائرة العتمة؟

أما آن للمرأة ان تصبح كائناً بذاته؟

هل نستطيع الإجابة، وهل تساعد شروط مجتمعنا على تعديل عناصر الضرورة التي ترتسم في افقها حدود صورة امرأة العصر الآتي.

هل نستطيع ان نقيم حدوداً تقطع مع الأشكال الحالية للتمييز ضد النساء في جميع المستويات.

لن اقترح مشروعاً للبدائل، فليس بالإمكان تغيير الثقافة دون تغيير العناصر الدينامية المكونة لها، والعناصر الدينامية بلغة ابن خلدون هي آداب الناس في أحوالهم في المعاش وأمور الدنيا ومعاملاتهم وتصرفاتهم في الحياة اليومية.

وبكلمة أخرى هي فرص التغيير التي تنتجها عمليات التنمية بالمعنى الجديد لكلمة التنمية، أي تنمية موارد المجتمع البشرية والمادية وتنمية ثقافته الاجتماعية التي تتيح إنتاج صور أخرى للمرأة ترعاها فكرة المساواة القائمة على أهلية المرأة وقدراتها الفعلية للمشاركة في إدارة الدولة والمجتمع،" فالمساواة ليست هدفاً تكنوقراطياً بل هي التزام سياسي جامع"[1].

بهذا الكلام يفتتح جيمس غوستاف بيث تقرير التنمية البشرية المخصص للمرأة سنة 1995، فنموذج التنمية البشرية الذي يجعل الناس محور اهتمامه لن يكون له معنى يذكر إذا لم يكن مراعياً تماماً لنوع الجنس (الجندر)

وأود ان انهي هذا البحث باستعادة من التقرير نفسه لأذكر بالمبادئ الأساسية التي يجب ان يتضمنها نموذج التنمية المنشود:

1. يجب تكريس المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل كمبدأ أساسي، فالحواجز المؤسسية القانونية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ـ التي تحول دون ممارسة المساواة في الحقوق ينبغي تحديدها وأزالتها عن طريق إجراء إصلاح شامل في السياسات.

2. يجب ان يتمثل هدف التنمية في العدل وليس في البر، فالمرأة يجب ان تعتبر فاعلة في التغير وتستفيد منه في آن وإذا كان ليس من السهل ولا من المفيد ان نطرح نموذجاً عالمياً للمساواة، فإن اندراج فكرة المساواة في ثقافة مجتمعنا اللبناني أمر ضروري في ظل الهياكل الاجتماعية القائمة على أساس تقسيم العمل القائم على الجنس.

---

(1) جيمس غوستاف بيث: تقرير التنمية البشرية لعام 1995 ـ المقدمة.

لقد علمتنا التجارب التي خيضت من قبل الحركات النسائية في القرن الماضي ان الاعتراف بالمشكلة هو بداية التحول نحو الحل،فلا بد لنا ان نعرف ان أمامنا الكثير لنفعله، حتى نخرج قضايا المرأة من إطار التعميمات الفجة إلى أحضان التوثيق المنهجي المرافق لكل علم.

V ـ شهادات إثبات

بضع حالات من حالات كثيرة، جمعناها في إطار بحثنا هذا، بضع حالات تمثل الفئات العمرية المختلفة ومستويات التعليم المختلفة والمناطق المختلفة.

عشر شهادات ممهورة بتوقيع الشهود ، لمن يريد ان يعرف متى يبدأ التمييز وأين يكمن العنف، وكيف يتجلى وكيف يتأسس؟

هي شهادات تعلن أن للعنف صوراً كثيرة.

لكن الأصل واحد ، مستقر في الثقافة السائدة ونظام القيم الأبوية.

أنكون عاجزين عن التغيير؟

بالطبع لا، فالثقافة كائن متغير، لكن تغيرها مرهون بتغير مكوناتها، هي أوجه حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فلنتوقف لنقرأ، ثم لنعمل، فقد حان وقت التغيير!!

ـ الحالة الأولى

الاسم: نعمة / بعلبك

الفئة العمرية: 20 ـ 30

مستوى التعليم: جامعية

العمل: مدرّسة في التعليم الثانوي

تعليم الأب: ثانوي

تعليم الأم: ابتدائي

اسمي نعمة الصلح، عمري 27 سنة من بعلبك. عشت ضمن عائلة مؤلفة من 3 صبيان و3 بنات، انا كبرى اخوتي، علاقتنا بأبي كانت علاقة خوف اكثر منها علاقة مع والد، مع امي كانت العلاقة افضل. كانت هي الملاذ لأن ابي كان متسلطاً. اما علاقته مع امي فكانت قاسية جداً خاصة انه تزوجها رغماً عنها.. لان خالي فرض عليها هذا الزواج بينما هي كانت تحب رجلاً آخر، وامها رفضت ان تزوجها به. سكنت امي في بيت جدي وانجبت كل اولادها هناك. وكانت خاضعة للجد والجدة والاعمام والعمات بالاضافة إلى ابي الذي كان ايضاً خاضعاً لسيطرة اهله.. كان يضربها بشراسة، واذكر حادثة لا يمكن ان انساها مدى العمر. كان يضربها وهي تصرخ واخوتي الصغار يصرخون.. كان عمري حوالى 8 سنوات. هجمت عليه وعضضته بكل قوة وحقد.. عندما صفعني بالكف لم اصرخ أو ابكي.. شعرت بارتياح لانه ترك امي فقط. لا انسى هذه الحادثة ابداً.. لا.. لم تشارك امي بأي قرار في المنزل. حتى حاجات البيت أو حاجاتنا كان ابي يشتريها أو جدتي.. تغير الوضع تماماً عندما كبرنا وعشنا في منزل مستقل.

ذهبنا إلى المدرسة نفسها أنا واخوتي. صبيان وبنات في مدرسة خاصة، طبعاً كنا نُضرب في المدرسة خاصة بالابتدائي، في المتوسط

لم يكن هناك من ضرب انما قصاص وتوبيخ، انما في المنزل بقي ابي يضربنا حتى عندما أصبحنا كباراً. لا، لم اكن اخرج ابداً من المنزل وخاصة انها كانت الحرب وكان بالقرب من منزلنا بعض الشباب المسلح.. بينما اخوتي الصبيان كانوا يخرجون طبعاً دون أي احراج، امي كانت منحازة لاخي الكبير، كانت تحرمنا من أشياء كثيرة وتقدمها له.. لم يعجبني هذا الموقف خاصة عندما بدأت اشتغل، وكنت اعترض.. ولكن دون نتيجة..

ابي لم يكن يميز بين صبي وبنت.. ابي من هذه الناحية أفضل من أمي، والدليل انه علم البنات اكثر من الصبيان وكان يقول من يريد أن يتعلم فأنا امامه..

بدأت العمل بعد انتهائي من المرحلة الثانوية، انا خدمت نفسي في الجامعة، يعني كل مصاريف الجامعة كنت أنا أدفعها.. طبعاً شعرت باستقلالية وعزة نفس عندما بدأت أقبض راتباً وأصبحت مسؤولة عن نفسي. وانهيت الجامعة وما زلت ادرس في مدرسة خاصة، وكذلك اختي الأصغر مني. حتى اهلي تغيرت نظرتهم لي وأصبح لي كياني الخاص. نعم انا اساهم في بعض المصروف في البيت.. هم لا يطلبون ذلك، انما انا من نفسي. والعمل جعلني اتخذ قراراتي بنفسي.. مثلاً لا يمكن أن أترك أهلي، أبي أو أخي أو حتى أمي ان يتدخل أحد في قرار زواجي.. حتى خروجي من المنزل اليوم انا من يحدد القيام به أو عدمه. طبعاً البيئة هنا لا تسمح بان اغيب مدة طويلة مثلاً في الليل.. أو اخرج لوحدي من البيت واعود منتصف الليل. مع اني املك سيارة ولي اصدقاء بنات وشباب، انا هنا اتحكم بالوضع وأساير اهلي وجيراني وأقول لماذا افتح باباً للحكي.. يعني المجتمع لا يسمح في "الضيعة" أن تخرج الفتاة مثل الشاب بالليل..

وضع المرأة برأيي إلى تحسن، والحرب فرضت على المرأة مسؤوليات كثيرة، يعني المرأة التي فقدت زوجها مثلاً اضطرت إلى

الخروج للعمل.. من عمل الحقل إلى المصنع إلى العمل في المنزل.. وطالما المرأة بدأت تفهم ان الانتاج يعطيها قوة.. معنى ذلك انها بدأت تعي قدرتها على العمل.

برأيي العلم والعمل هما افضل سلاح بيد المرأة كي لا تهان أو تكون تحت سيطرة الأب أو الزوج. لكن بشكل عام لا تزال المرأة بمحيطنا خاضعة لزوجها ولأبيها طالما هو الأقوى.. حتى في العمل كلمة الرجل هي فوق أي قانون أو حق.. خذي مثلاً، اذا اختلف احد النظار مع معلمة لازم المعلمة تسكت حتى لو معها حق.. المديرة تقول لنا ذلك، لم يحصل معي انما مع زميلاتي، أنا لا أرضى بهذه المقولة وعلى استعداد لأن أترك العمل إذا حصل ذلك معي، ومرة فعلتها في المدرسة ولم أكن حينها قد انهيت دراستي الجامعية.. فكيف اليوم.

ـ الحالة الثانية

الاسم: مريم / الهرمل

الفئة العمرية: 30 ـ 40

مستوى التعليم: امية

العمل: اجيرة في البيوت

تعليم الأب: امي

تعليم الأم: امية

اسمي مريم من الهرمل. عمري 35 سنة، أرملة وعندي 5 اولاد. 3 بنات وصبيّان اثنان. مات زوجي منذ 5 سنوات وتركنا "للتعتير"... طفولتي؟ كانت تعيسة مثل وضعي اليوم واكثر.. كنا 10 اولاد في البيت: 3 بنات و7 صبيان. انا اكبر البنات واصغر الصبيان اشتغلت في الحقل وكان عمري 5 سنوات.. ذهبت إلى المدرسة فقط في المرحلة الابتدائية. وكذلك اخواتي. حتى الصبيان لم يتعلموا اكثر من المرحلة الابتدائية.

كنا في مدرسة رسمية.. طبعاً كان في ضرب بالبيت.. وفي المدرسة. برأيي الضرب بالبيت كان سببه الفقر والحاجة.. لكن الشيء الذي لا انساه انه عندما كنت اتشاجر مع أخي مثلاً، كانت امي دائماً تضربني انا ولا تضرب أخي..

وانا عمري 12 ـ 14 سنة كنت اشتغل نفس الشغل الذي تقوم به أمي.. في الحقل ـ في المنزل ـ خدمة اخوتي وخدمة الجيران ـ كل الأعمال ـ يعني كنت "امرأة" صغيرة في البيت.

أمي في هذه المرحلة تغيرت، صارت تحن علي اكثر لاني صرت أخبز للجيران وأقبض أجري. أبي لم نكن نراه كثيراً، يذهب عند الفجر ويرجع في الليل بعد أن نكون نياماً. كنت كبرى اخواتي، ولانني الكبيرة كنت اتعب اكثر منهن. اذكر مرة ان امي "الله

يرحمها"، وكنت في عز الشتا، وبتعرفي البرد في الهرمل، وضعتني في الخارج مدة ساعتين في البرد والرعد والثلج لاني قلت لها لن استطيع مساعدة الجيران لاني مريضة. على كل حال كان عمري 15 سنة عندما تزوجت، لا اعرفه، اهله طلبوني، واهلي لم يسألوني رأيي. خجلت من ابي واخي الاكبر، صرت ابكي، لا اعرف لماذا، لم اكن اعرف شيئاً، المهم رحت مع الذي يدعى زوجي إلى بيت اهله.. وهناك بدأ عذابي. كانت أمة متسلطة وهو كان سائق تاكسي لا يرجع الا في الليل.. عشت في بيروت بعيدة عن اهلي. في احدى المرات طلبت من زوجي ان ازور اهلي، وكنت قد انجبت ابني الأول. قالت الأم: تذهبين وحدك والصبي يبقى معي.. كان عمره شهران.. وصلت إلى منتصف الطريق ورجعت إلى البيت وانا ابكي شوقاً لابني.. ولم اعد اذكر زيارة اهلي..

زوجي لم يعرني اي اهتمام، كانت امه كل شيء، هي المسؤولة عن مصروف البيت، لا اذكر مرة انني اشتريت اي شيء لنفسي.

مات زوجي وترك لي 5 اولاد.. بعد الحرب رجعت لاسكن في ضيعة امي.. وصرت اشتغل في البيوت خادمة وامي تهتم بالاولاد، ثم صرت اخبز انا وجارتي ونبيع الخبز في السوق. ابني الأكبر الآن في الجيش (خدمة العلم) لكنه سيء الطباع، تصوري ولداً يضرب امه! ابني يضربني، الابن الاصغر افضل قليلاً فهو يشتغل في البناء ويعطيني المصروف وثمن الدواء، الله يساعد المرأة فهي تخلق للعذاب، والعذاب تعودت عليه. على كل حال المرأة "ملعونة" من عند الله.. وانا مش أحسن من غيري طبعاً، الفرق بيني وبينك كبير، أنت متعلمة وأنا أمية.. انت بإمكانك أن تتدبري أمرك ما شاء الله، لكن مثلي ماذا تستطيع ان تفعل؟ اندب حظي وانتظر لحظة الخلاص.. يعني الموت، هذا العمل الذي تقومين به كي تعرفي وضع المرأة، لا يغير شيئاً في وضعها، المال وحده بيغير الحقيقة والواقع، مثلاً، انا

في هذه الحالة من "البهدلة" والفقر، مع ذلك لا اذهب إلى بيت لاخبز لهم الا وصاحب البيت يحاول ان يواعدني ويغريني بالمال لاسلم نفسي اليه. لا يوجد رجل نفسه شريفة عندما يعرف ان المرأة لوحدها أو انها محتاجة.

في احدى المرات لم استطع ان اتحمل.. حكيت لزوجة احدهم كيف يواعدني زوجها وكانت صبية وجميلة.. اتفقت معها ان تأتي في الوقت المحدد إلى بيتي.. أنا لا أحب خراب البيوت لكن الخيانة غير مقبولة، وهذه المرأة تثق بزوجها وعندها ولدان اثنان.. المهم انها طلبت الطلاق. شو على بالها، أهلها أغنياء وهي موظفة.. عندي قصص وقصص كما قلت لك، المرأة عندما تصبح وحيدة تصبح كالعلكة يريد الجميع أن يعلكها خاصة إذا كانت فقيرة.

ـ الحالة الثالثة

الاسم: سعاد / الجنوب
الفئة العمرية: 30 ـ 40
مستوى التعليم: متوسط
العمل: لا تعمل / مطلقة في بيت ابيها
تعليم الأب: ابتدائي
تعليم الأم: ابتدائي

اسمي سعاد من الجنوب، عمري 40 سنة، مطلقة وعندي بنت وصبي..

عشت بين ثلاث اخوات وصبيين اثنين... انا كبيرة اخوتي.. ابي كان جندياً في الجيش وامي خياطة وكلاهما لم ينهيا المرحلة الابتدائية من التعليم.

كان عمري 3 سنوات عندما أخذني ابي إلى مدرسة الراهبات في طرابلس.. لم احب المدرسة لا في صغري ولا بعد ان كبرت.. ومع ذلك انهيت المرحلة المتوسطة..

بعد ثلاث سنوات اخرى صرت اذهب مع اخي إلى نفس المدرسة، مدرسة خاصة، أيضاً كانت المعاملة في المدرسة قاسية.. كانت الراهبة تمدنا "فلقة" يومياً لماذا؟ لا نعلم واليوم اتساءل.. كل ما اتذكر انني كنت افتش على انظف واجمل كلسات والبسه في الصباح لأني اعرف ان اليوم في "فلقة".

لأن حياة الجندي دائماً في تنقل.. تركنا طرابلس واتينا إلى النبطية في الجنوب.. نسيت أن أقول ان علاقة أهلي كانت حلوة كثيراً وأبي كان حنوناً وكما كانت امي تريد كان ينفذ.. يعني امي كانت هي المسيطرة.. وهنا كانت هي التي تتولى معاقبتنا إذا اخطأنا.. لكن أبي كان يغضب منها إذا عرف أنها ضربتنا..

أذكر مرة كسرت مزهرية.. كنت العب بالطابة بالبيت أنا وأخي.. واتفقت معه أن لا نقول لأمي عن المزهرية.. طبعاً اخي لم يسكت ولما رجعت امي إلى البيت قال لها سعاد كسرت المزهرية.. صرخت امي ونادتني.. قلت لها إنه هو من كسرها، المهم صرت ابكي واحلف اني لم اكسرها.. اخيراً كان القصاص لي طبعاً وليس لأخي..

كما قلت لك بعد شهادة البروفه تركت المدرسة وكنا رجعنا من النبطية إلى ضيعتنا. أخواتي ذهبن إلى مدرسة رسمية واخي إلى مدرسة خاصة، كان عمري 16 سنة عندما زوّجوني.. لا أعرف زوجي.. هو من أقرباء أمي.. أتى والده إلى أمي وقال لها ابني في المهجر واريد سعاد زوجة له.. طبعاً الكل وافق وانا كنت لا أعارضهم (يمكن اصعب شيء ان تكوني الكبيرة في البيت). خال امي كان أيضاً في المهجر وهو متزوج من امرأة ثانية غير ام اولاده.. المهم ذهبت إلى الخارج وأنا لا أعرف من الحياة الزوجية شيئاً.. ولم تفكر امي ان تقول لي اي شيء.. ليلة زواجي، كان زوجي كالوحش.. مزقني تمزيقاً.. كان صراخي يصل إلى خارج المنزل. في اليوم التالي اخذوني إلى المستشفى.. كان سكراناً.. وكنت لا افهم شيئاً.. بقيت في المهجر سنتين ثم حملت بابنتي وفي نفس الوقت أصبت بالملاريا.. تصوري.. كما أُجريت لي عملية "الزائدة" وانا في شهري الرابع.. بعدها اتيت إلى بيروت مع زوجي.. وانجبت ابنتي.

كانت العلاقة معه سيئة جداً.. يمكن لانه كان يسكر.. يمكن لأن والده كان سيئاً مع امه.. لا ادري.. طبعاً كان يهينني ويضربني ولما طلبت الطلاق أخذ مني ابنتي وعمرها 5 أشهر. لم أنم تلك الليلة.. في الصباح عدت إلى البيت.. ثم بعد اربع سنوات انجبت ابني وكان زوجي يزداد شراسة.. وصار يلعب بالـ"قمار"، وأمه كانت سيئة معي مع انها عانت من زوجها مثلما كنت أعاني..

حاولت ان اطلب الطلاق اكثر من مرة. طبعاً كان يقول ما الك

اولاد.. بامكانك الذهاب لوحدك.. لا احد كان معي لا اهل ولا اقارب.. وانا لا اعمل ولم اكمل دراستي واهلي وضعهم تحت الوسط.. صبرت 23 سنة، ذقت فيها كل انواع المرارة.. وآخرها عندما اصبح عميلاً لاسرائيل.. واخذ ابنه معه في التعامل.. مع اسرائيل.. كنت اخجل من نفسي بأني زوجة فلان وام فلان.. في هذه الفترة تزوجت ابنتي ولم يعد بامكاني التحمل.. قلت لأمي سانتحر.. لم تعد الاهانة في البيت هي السبب انما التعامل مع اسرائيل؟ طبعاً أمي حاولت تهدأتي وقالت اصبري.. يا للصدفة في نفس الليلة اتى زوجي يترنح من السكر.. وطبعاً بدأ بإهانتي وضربي.. ضربني حتى اغمي عليّ.. أمه في البيت لم تحرك ساكناً (على كل حال كان يضربها كما كان يضربني) هجم ابني عليه وهدده بالسلاح.. ثم اخذني عند اهلي ومن يومها اي منذ سنتين ونصف وانا مطلقة وعند اهلي.. وهو هرب إلى اسرائيل.. وابني في السجن لمدة سنة وبعد سنة سوف يخرج.. عمري اليوم 40 سنة، همي الوحيد مستقبل ابني. لا يمكن ان تتصوري الحياة التي اعيشها.. طبعاً اهلي معي جيدين لأني اخدمهم بكل حاجاتهم كما انني خادمة لأبني الذي اذا تأخرت في الذهاب لزيارته (لأسباب مادية) طبعاً لا يترك كلاماً سيئاً الا ويسمعني اياه.

أعتقد انه لن يكون افضل من أبيه.. ابنتي لا عاطفة عندها نحوي.. ولم تحاول مساعدتي يوماً أو تعويضي.. عن العذاب الذي أعيشه.

اشتغلت في مصنع لفترة بسيطة.. احاول ان افتش عن عمل طبعاً لم اوفق، فأنا لا املك من العلم شيئاً ولا اية مهنة.. تسجلت في مركز الانعاش الاجتماعي لدورة ممرضة كما تسجلت لتعلم الانكليزية.. عسى أن أجد في المستقبل عملاً يكفيني لمعيشتي.. لا أمل لي في ابني أو ابنتي.. أسلي وقتي في خدمة حفيدي لابني..

أحاول أن أفرغ عاطفتي عندهما.. حياتي مرارة.. اتذكر سنوات طفولتي فهي الوحيدة التي عشتها سعيدة.. لا ارى اي افق للتغيير.. يمكن لو كنت متعلمة اية مهنة، لكانت حياتي افضل ـ لكن الندم لا يفيد والسنين لا ترحم..

ـ الحالة الرابعة

الاسم: جميلة / الكورة

الفئة العمرية: 30 ـ 40

مستوى التعليم: متوسط / تمريض

العمل: لا تعمل (اليوم)

تعليم الأب: متوسط

تعليم الأم: امية

اسمي جميلة، عمري 34 سنة، من الكورة، عشت ضمن عائلة مكونة من 8 أشخاص 6 بنات وصبيين. انا كبرى اخوتي. كان ابي مغترباً طوال الوقت.. كان ياتي الينا كزائر.. لذلك اخذت امي مكانه بالنسبة لمسؤولية الاولاد والبيت.. كانت امرأة بسيطة وغير متعلمة لكنها كانت عند المسؤولية "اخت الرجال" . طبعاً كانت تضرب الولد الذي يخطىء.. تضربنا كي تربينا خاصة ان ابي غير موجود لكن خالي كان يتصرف كأنه الأب في البيت.. وكانت اذا ارادت ان تخيفنا تقول ساشكيك إلى خالك.. كنا نموت رعباً منه، أنا كنت الكبرى وكنت المفضلة عند ابي.. واحياناً امي.. لكن هي لانها انجبت ثلاث بنات متتاليات، بعدين انجبت صبياً ـ فمن" الطبيعي" ان تتعلق بهذا الصبي.. يعني كانت تخاف عليه وتدلله اكثر من اي بنت بما فيهن انا.. احسست بالغيرة من اخي مع انني اكبر منه بخمس سنوات.. لكن بعدما كبرت صرت اغار منه.. وامي هي التي سببت هذه الغيرة.. كان عمري شي 10 سنوات وهو 5 أو 6 كنت اشعر انه يتصرف وكأنه اكبر مني.. كما انه كانت الثياب الجميلة والمشوار الحلو له.. ولا يوم شكته إلى خالي بينما انا كنت أُضرب من خالي وامي تكون السبب.. اذكر مرة ضربني خالي بعد ان شكتني امي له وكنت أحمل جزرة بيدي ضربته بها عن بعيد.. واذ بالجزرة تصيب عينه.. وكانت قصة..

لكن بيني وبينك كنت مبسوطة لاني انتقمت منه ومن امي لكني اخذت يومها اصعب قصاص منهما..

دخلنا مدرسة خاصة، بنات وصبيان، كنا بين العازارية ومدرسة الطليان. كان عمري 4 سنين عندما ذهبت إلى المدرسة ـ لا اتذكر ايام المدرسة انا وصغيرة.. لكن عندما اصبحت في العاشرة كنت انزعج من الضرب ومن القصاص.. راهبات العازارية كن قاسيات وكانت أمي تزيد من قساوتهن حيث كانت تشكونا دائماً لهن.. أذكر مرة بذكر ذهبت امي إلى المدرسة وشكتني اني عنيدة ورأسي يابس فأتت الراهبة في فرصة الصباح وقالت اذهبي ونظفي الحمام.. هذه الحادثة قضت على مستقبلي برأيي.. كرهت العلم وكرهت المدارس واحياناً كنت أشعر بأني اكره أمي.. في السنة التالية رفضت العودة إلى المدرسة كان عمري 14 سنة وقلت لأبي عندما زارنا قلت له اذا بيرجعوني إلى المدرسة لن اعود إلى البيت. طبعاً يومها وقعت مشكلة كبيرة بين أمي وأبي، قال لها: لن تذهب إلى المدرسة لتنظيف الحمام.. سألني ماذا ستفعلين؟ فقلت اريد ان اتعلم ممرضة.. وهكذا صار.. درست التمريض وعملت 5 سنوات في مستشفى حكومي، وكنت مسؤولة الممرضات.. اعتبر هذه المرحلة أجمل مراحل شبأبي.. مستقلة مادياً حرة في وقتي.. ارتفعت وصاية أمي وخالي عني.. اصبحت سيدة نفسي ووقتي وقراري.. لا.. ابداً لم يكن اي تمييز في العمل. بالعكس كنت مسؤولة عن الممرضين الشباب والبنات وراتبي كان نفس راتب من هم في مركزي..

أنا اخترت زوجي وذهبت معه "شليفة" . أحببته 4 سنين بدون علم أمي أو خالي..

أمي رفضت الزوج وانا اصريت.. كانت فرحتي أن أثبت شخصيتي أمامها.. أبي لم يمانع.. لكن للأسف لم يكلف نفسه المجيء وحل القضية..

عشت حياة هادئة ومحترمة انا وزوجي.. عندما انجبت اول ولد طلب مني زوجي التخلي عن عملي.. اختلفنا.. هو اصر على موقفه وانا كذلك.. لكن ماذا أعمل وأنا لا استطيع الذهاب إلى بيت أهلي؟ رضخت وتركت العمل ولا زلت لا اعمل واشعر بأن شيئاً ما ينقصني.. وضع زوجي المادي جيد.. نتشارك المسؤولية في تربية الاولاد ويتخلل هذه المهمة بعض المشاكل.. لكن لا تتخطى المعقول.. يحاول أحياناً ترك مصروف البيت معي.. وانا اقدر له ذلك.. نتشاور في شؤون الأولاد ونختلف معظم الأحيان.. باقي الأمور العائلية طبعاً القرار الرئيسي له.. مدرسة الأولاد.. كيف نبني منزلنا.. كيف ندخر المال.. هذه امور هو يستلمها.. على كل حال برأيي، ان المرأة الذكية بأمكانها أن تنال اي شيء تريده من الرجل.. الرجل طفل يا اختي عنده عقدة السيطرة.. خليه يسيطر.. مثلاً طلب مني ترك العمل أو الرحيل إلى بيت اهلي.. فضلت ان اترك عملي طالما هو يكفي البيت ويكفينا.. وغداً عندما يكبر الأولاد ارجع إلى شغلي.. وطبعاً وضع المرأة اليوم افضل بكثير من السابق.. يعني تفكيري انا افضل من تفكير أمي وغداً ابنتي تصبح افضل مني.. وهكذا..

ـ الحالة الخامسة

الاسم: ناهد ـ صيدا
الفئة العمرية: 20 ـ 30
مستوى التعلم: جامعي/ هندسة
العمل: مهندسة
تعليم الأب: ثانوي
تعليم الأم: ثانوي

اسمي ناهد وعمري 27 سنة من صيدا. نشأت في عائلة من ابنتين وصبي وحيد. انا كبرى اخوتي.

حياتي في الطفولة كانت سعيدة إلى حد ما، حيث ان الوضع المادي للعائلة كان فوق الوسط. أبي كان ضابطاً في الجيش وأمي وارثة من عائلتها الكثير.. اعتقد ان زواج أمي وأبي كان زواجاً مدبراً.. واعتقد ان اهل أمي دفعوا "دوطاً" لأبي.. هذا ما ادركته عند نضوجي ومن خلال شجار بين أمي وأبي. لم يكن شجاراً خطيراً بالعكس كان بينهما الفة ومحبة.. لكن أبي كان عصبياً جداً ولديه مشاكل في المؤسسة العسكرية لذلك كان يمارس سلطته علينا وبقساوة.. كنت اشعر انه لا يحب البنات، خاصة أنني أتيت أنا وأختي بالتتالي وبعد 5 سنوات أنجبت أمي الصبي..

اذكر ان أبي ضرب أمي بعد ولادتها اختي وغابت عن البيت اسبوعين دون ان يعرف احد من الجيران انها زعلانة.. كانوا يحافظون على المظاهر الاجتماعية دون مراعاة المشاعر الانسانية. أبي لم يضربنا يوماً، بعكس أمي التي بقيت تضربنا حتى بعد سن المراهقة احياناً.. لا اذكر ان كان يوجد عاطفة بيني وبين أمي.. كانت دائماً تردد على مسمعي: ليتك كنت ولداً.. ويوم ولد أخي وعمت الفرحة

في البيت واغدقوا علينا الحب والعطف وأبي تغيرت علاقته بأمي، طبعاً إلى الأفضل، كرهت نفسي.. واذكر حتى في عمر العشر سنوات كنت ابكي في الليل واتمنى لو انني صبي. واعتقد ان هذه الحالة لازمتني حتى في النضوج.. ومرحلة العمل.. وكانت السبب في عدم زواجي.. اقسى عقاب كان يسقط عليّ عندما كانت أمي تكرر على مسمعي لماذا كنت بنتاً وليس صبياً..

تعلمنا في مدارس خاصة نحن الثلاثة ـ لم يكن في المدرسة من عقاب يذكر.. كنت من الأوائل وطبعاً الخوف في البيت لازمني في المدرسة لذلك لم يكن من داعي للعقاب..

في سن المراهقة زادت ضغوط أمي عليّ وعلى أختي.. وبالمقابل كانت لو طلب اخي نجمة من السماء.. كانت تحاول ان تجلبها له.. كلنا أحببنا أخي لكن أمي حولت من هذا الحب غيرة وأحياناً حقداً.. أذكر انه بعد مجيء الصبي اصبح أبي يتعامل معنا بشيء من العطف والاهتمام.. لكن في الواقع فان التمييز كان في كل شيء.. اللبس، الدلال، اللعب.. بكل شيء ما عدا الأكل. يمكن كانوا يخجلون ان يميزوه به.. طبعاً كان ممنوعاً عليّ وعلى أختي التي تصغرني بسنة واحدة، الخروج في الليل.. أو اتخاذ أصدقاء من الصبيان.. بالمدرسة كان عندي أصدقاء.. لكن ممنوع عليهم المجي إلى البيت، أو انا خرج معهم. كان عمري 20 سنة ودعيت إلى عيد ميلاد أحد صدقائي وأهلي أصدقاء مع أهله.. أمي اشترطت ذهابي، على ان رافقني أخي وكان عمره 15 سنة. أذكر أني رفضت الذهاب وشعرت احتقار لنفسي وبحقد على اخي، ويومها أذكر فجّرت القصة مع أمي كنت آمل ان تتفهم شعوري.. وكرهي لنفسي كوني بنتاً وأنها تدفعني لحقد على اخي و.. و.. لكنها فاجأتني بقولها اني معقدة وغير طبيعية ضيعان الجامعة والفلوس التي تصرفها عليّ..

لم أكن مريضة، بالعكس كنت واعية لكل القصة ولم استسلم

لأمي وتفرقتها بيننا وبين أخي، الذي كان يحبنا كثيراً ويلجأ اليّ بكل مشاكله وليس لأمي.. توجهت بكل جهدي نحو الدرس وقلت سأدرس اختصاص الصبيان.. وفعلاً تخرجت من الجامعة الأميركية باختصاص هندسة الجسور.. أبي كان فخوراً يوم تخرجي، وأمي وهي تقبلني قالت لي: ألم أقل لك؟ ليتك كنت ولداً.. فهذا الاختصاص ليس للبنات ولن تجدين عملاً في المستقبل..

وفعلاً لو لم يأخذني خالي إلى شركته الكبرى في الاعمال الهندسية والمقاولات لكنت اليوم بدون عمل..

هذا هو وضع المرأة في مجتمعنا وبيوتنا.. واعتقد ان خالي قد غامر في توظيفي في شركته لانه حتى الموظفين المهندسين معي ومنهم من نفس الجامعة، ينظرون إلى وضعي بشكل فوقي. اضيفي انهم يتقاضون راتباً أكثر مني ولهم نسبة من المشاريع التي ينفذونها.. طبعاً انا لم احاول الاعتراض لأني اعلم بأن فرصتي في العمل قليلة أو حتى معدومة.. لذلك اسكت..

حتى في مسألة الزواج.. اهلي لم يتركوني على حريتي حيث تقدم أحد الزملاء لي وكنت إلى حد ما متفاهمة معه، رفضه أبي لانه غير مؤهل برأيه لتكوين أسرة من حيث وضعه المادي.. وأمي قالت إن اهله فقراء.. فكيف ستعيشين معه؟ قلت لها، انك غنية.. ساعديني كما ساعدت أبي عندما تزوجك.. وكانت الكارثة.. صفعتني بالكف انا، ابنة الخامسة والعشرين وقتها، وقالت لي، انك وقحة.. ولم اعرف أو أحسن تربيتك.. بقيت أكثر من شهرين لا احكي مع أمي.. ولو لم أكن فعلاً قوية وواعية لكنت انتحرت.. اخيراً قطعت علاقتي بالشاب، ورضخت لما تريده أمي.. واعتقد انها تدبر لي صفقة زواج من عائلتها كيلا تذهب "ورثتي" للغريب...

وضع المرأة؟ برأيي صعب ان يتقدم.. انا من الجيل الجديد وأمي تعتبر واعية وأبي كذلك.. وهذه كانت تربيتهم ومعاملتهم لي ولأختي..

وأنا أشك بأني اذا تزوجت سأكون افضل منهم.. قد احمل كل مشاكلي وعقدي منهم إلى أولادي.. التربية أساس كل مشكلة، إذا أحسنا التربية قد تصل المرأة وقد يتغير وضعها.. واذا انتهينا من المشاكل العائلية فهناك مشاكل العمل، والقوانين.. والتقاليد.. لا زلنا في مجتمع عربي متخلف.. هذا هو رأيي..

ـ الحالة السادسة

الإسم: منال / طرابلس
الفئة العمرية: 20 ـ 30
مستوى التعلم: متوسط
العمل: تعمل مسؤولة قسم التنظيفات
تعليم الأب: متوسط
تعليم الأم: متوسط

اسمي منال من طرابلس، عمري 27 سنة، انا كبرى اخوتي. ولدان اصغر مني. ماتت أمي وعمري 6 سنوات. لذلك لا اذكر طفولتي معها.. أو مع أبي، لانه تزوج بعد وفاتها وعشت مع اخوتي في بيت جدي لأمي. جدتي كانت بمثابة أمي. اعطتني الكثير من الحنان.. والرعاية. جدي كان يفضل اخوتي الصبيان.. وكان قاسياً معي، كان يشبه أبي في تعامله.. أبي لم يكن يحبني.. كذلك جدي.. عندما كبرت.. عرفت سبب حذرهما مني وبعدهما عني، كانا يرفضان أمي من خلالي.. علمت ان أمي تزوجت "خطيفة" لذلك كان أبي يخاف ان اعمل كما عملت أمي.. هكذا يرى الأشياء.. هو لا يرى انه كان شريكاً في ذلك.

منذ صغري قررت ان اتحدى أبي وجدي.. لكن للأسف في الصغر لا نستطيع عمل اي شيء.

لا اذكر اني عشت عمر الطفولة، فلم ألعب مع رفاق أو حتى رفيقات.. سوى بعض الأقارب..

حتى في المدرسة كان أبي وجدي يميزان بيني وبين اخوتي.. كنت في مدرسة رسمية بينما اخوتي في مدرسة خاصة. هما ذهبا في الرابعة أو الخامسة من عمرهما إلى المدرسة.. بينما انا كنت في

الثامنة من عمري عندما ذهبت إلى المدرسة.. اخوتي يلعبون مع اولاد الحي وانا لا ألعب. اخوتي يذهبون إلى بيت أبي، بينما انا فوجودي غير مرغوب فيه.. كنت أعلم وأحس ذلك وكنت أفهم ماذا يعني.. لذلك أقول صراحة بأني لا أملك اية عاطفة نحو أبي أو حتى أحياناً أخوتي.. ونشأت داخلي عدوانية كبيرة على كل من حولي.. ما عدا جدتي لأمي.. فهي كانت أمي.. في المدرسة مثلاً لا أذكر أني ضربت مرة بسبب الدرس.. انما بسبب عدوانيتي على رفيقاتي ورفاقي.. كنت في المدرسة اقوم بكل الأعمال التي أمنع من القيام بها في البيت.. اللعب.. الصراخ.. الكلام.. الضحك.. الرفض.. القبول.. الكذب.. الصدق.. كل تناقضات الطفولة..

أذكر حادثة في المدرسة، ضربت لأجلها بقساوة من المدير.. وهي أني كذبت.. ادّعيت المرض وأني عائدة إلى المنزل.. بينما انا كنت ارغب أن أمشي في السوق واتفرج على المحلات.. كان عمري حوالي 12 سنة..

طبعاً أبي علم بالقصة وأيضاً ضربني بشراسة.. اما شعوري فكان أني أنا على صواب.. وانه من حقي الخروج والمشي بحرية.. كنت أكره الشفقة التي تحيطني بها جدتي أحياناً.. كان همي ان اكبر وابرهن للجميع اني قوية.. لكن امام جبروت أبي وقساوته من الصعب ان تنمو قوتي بشكل صحيح..

زادت شراسة أبي وطغيانه وانا في سن الخامسة عشرة وما فوق.. منعني من متابعة دراستي.. كنت آخر سنة بروفه، ومنعني ان اتقدم للإمتحان.. فرض عليّ الحجاب.. وجلست بالبيت سنتين.. حاولت التقرب من زوجة أبي واخذت اساعدها على أطفالها الجدد.. وانتقلت نهائياً للسكن في بيت أبي. نجحت مع زوجة أبي وعدت إلى المدرسة ـ نجحت وحاولت المتابعة، فرفض أبي من جديد.. صرت أدرس على نفسي وأخيراً قلت لأبي لماذا لا اشتغل واساعد في مصروف

البيت.. وهكذا نجحت، عملت في صيدلية وصرت ادرس الكومبيوتر.. ازداد خوف أبي من خروجي يومياً إلى العمل.. وكان يتدخل بملابسي وشكل تسريحتي ولون وجهي.. وكاد يفرض الحجاب.. ثم منعني من العمل.. واصبح كالمجنون.. عندما يشاهدني اضحك والسعادة تبدو على وجهي..

بعد فترة تدهور وضع أبي المالي.. عدت إلى العمل وبنفس الوقت كنت ادرس المحاسبة.. في العمل، المرأة عرضة لكل انواع الاستغلال خاصة إذا عرف رب العمل صعوبة الظرف الذي تعيشه.. قبل ان اشتغل في الاوتيل، عملي الحالي ـ عملت في شركة مبيعات كبرى وطبعاً رب العمل ساومني على الراتب مقابل صداقته..

أما اليوم فأشعر أن عملي اكثر استقراراً وأكثر اماناً.. لكن اذا اردت حقيقة مشاعري؟ فأنا اتمنى ان التقي الرجل الذي يرفع عني هذا الحمل الثقيل ان في العمل أو في العيشة في منزل أبي وزوجته.. لقد تعبت.. وعندي وهم بأنني اذا ما تزوجت، قد ارتاح..

على كل حال للأسف الشديد، وضع المرأة صعب بشكل عام.. لأن حاجتنا للرجل تبقى أساسية في الحياة، ان كان اباً أو زوجاً أو ابناً لماذا؟ لانه هو من وضع القوانين وهو المستفيد الوحيد مما وضعه.. تعرفين ان المرأة غير مرغوب فيها من ساعة مولدها.. طبعاً انا لا اقول ان بعض النساء استطعن ان يثبتن قدراتهن على التغيير وتحقيق الأفضل.. ولكن يبقى ذلك استثناءً وليس قاعدة..

ـ الحالة السابعة

الاسم: تيريز/ كسروان
الفئة العمرية: 20 ـ 30
مستوى التعلم: ثانوي
العمل: لا تعمل ـ ربة منزل
تعليم الأب: ثانوي
تعليم الأم: أمية

اسمي تيريز وعمري 30 سنة. من كسروان. متزوجة وعندي ابنتان اثنتان. عشت في عائلة من 7 اولاد. 4 بنات و3 صبيان. انا كبرى اخواتي. وصبي واحد اكبر مني.

منذ طفولتي الأولى يمكن بعمر 3 سنوات، وأمي تعمل على تربيتي كي اكون مسؤولة عن اخوتي.. حاولت ان تجعل مني "أماً" ثانية.. لماذا؟ لست ادري! يمكن كي اخفف عنها تعب خدمتهم.. أحياناً كنت أتسلى وأعتبرها لعبة واحياناً كنت اكره هذه اللعبة وهذه المسؤولية.. كم تمنيت أن أعيش طفولتي، ان اخطىء.. ان اكسر.. ان اخاف.. ان اصرخ.. اي حالة من حالات الطفولة.. لم اعشها.. أمي حرمتني هذه المتعة التي تلام عليها اليوم.. واليوم فقط اكتشف ان موقف أمي هذا كان بسبب أنانيتها وحبها لنفسها لأني اذكر جيداً كيف كانت تذهب مع صديقاتها أو مع الجيران وتتركني انا مع ستة اولاد..

أما علاقتي بأبي فلم تكن افضل.. حيث كان هو أيضاً مشغولاً بدرس اللاهوت ولم اشعر بعاطفته يوماً.. كانت أمي هي المسؤولة عن المنزل وعن العائلة، وحتى قرار دخولنا مدرسة محددة كانت أمي من يقرر. وفعلاً وضعتنا جميعاً في مدرسة راهبات.. بينما أبي كان

يفضل ان نكون في مدرسة رسمية لان الوضع المادي لم يكن مريحاً.. في طفولتي لم تضربني أمي. بعكس مرحلة المراهقة.. اما في المدرسة فكان الضرب في كل المراحل..

فترة المراهقة كانت صعبة ليس عليّ فقط، حتى اخواتي، كنا وكأننا في سجن وليس في منزل عائلي، ممنوع اللعب خارج المنزل.. ممنوع الوقوف في الشارع ـ لا زيارات مع احد.. بعكس اخوتي الصبيان.. حيث لديهم كامل الحرية في اللعب خارج المنزل أو حتى استقبال رفاقهم الشباب والبنات في المنزل.. وكانت توحي الينا نحن البنات بأن نكون خادمات لأخواتنا الشباب.. والغريب انها لم تكن يوماً خادمة لأبي..

انهيت البكالوريا وجلست في المنزل كأم ثانية لأخوتي.. طبعاً بحجة ان الوضع المادي لا يسمح بتعليم البنات..

كانت أمي تحكي عن جسد الفتاة وكأنه دنس وعار.. ارعبني حديثها عن جسدي، وكيف أنني سأكبر وسأنجب أولاداً.. وحذار حذار من الخطيئة..

في مسألة الزواج أمي كانت تقرر اذا كان الشاب صالحاً كزوج أم لا، أنا برأيها غير موجودة. هي التي تقرر وأنا من يجب ان ينفذ.. وهكذا كان.. فقد زوجتني لرجل غني واكبر مني.. كان يعيش مع والده العجوز واخيه وزوجته المسيطرة على العائلة.. وطبعاً عليّ فيما بعد..

كانت حياتي جحيماً خاصة عندما انجبت طفلتي الأولى وارادت "سلفتي" ان تأخذها حيث انها لم تنجب بناتاً..

حملت طفلتي إلى أمي ولم تكمل الأسبوع.. وصرت اذهب كل يوم كي أرضعها.. إلى أن انكرتني طفلتي ونشف حليب صدري.. كما

ان زوجي وبتسلّط من زوجة اخيه صار يمنعني من رؤية طفلتي.. وكان بضربني لأنني انجبت طفلة وليس طفلاً.. على كل حال اعتقد بأنه كان مريضاً وبدون شخصية.. لا يعرف يوماً ما هو العلم أو العمل.. حتى ربطة الخبز لم يكن يعرف شراءها..

بعد فترة انجبت طفلتي الثانية.. وقررت أن اكون قوية وان اربي ذاتي في المنزل.. وهكذا صار. تحديت الخوف من "سلفتي" وزوجي.. في هذه الفترة تعرضت العائلة للإفلاس.. وزوجي لا يعمل ووالده رجل عجوز.. ودخل حياتنا صديق لي ولزوجي.. وطلبت منه ان يساعد زوجي لإيجاد عمل.. لقد كان خدوماً ومخلصاً لي، وهكذا وقعت بغرامه.. ونال مني ما يريد.. وصار يبتزني وتنازلت له انا وزوجي عن حصتنا بالأرض والإرث.. بعد ان مات والد زوجي.. ثم تركني جثة هامدة.. كان زوجي يعرف قصتي معه.. ومع ذلك لم يطلقني.. كان بلا شخصية وهذا ما زاد في عذابي..

أخيراً قررت ان اقف واساعد ذاتي.. صرت اخرج كل يوم واترك البنات في المنزل مع زوجي وافتش عن عمل لي ولزوجي..

سأقولها دون خجل: لم اقابل صاحب عمل أو شغل الا وكان شرط عملي أو عمل زوجي ثمنه علاقة معي.. اي ان اكون عشيقته..

أخيراً اهتديت إلى "الجمعية الديمقراطية للمرأة" ساعدتني في دورة كومبيوتر.. عملت لفترة وبعدها وجد زوجي عملاً، تركت عملي وحاولت ان الملم عائلتي.. لانه حتى تربيتي لطفلتي كانت غلطاً ونتيجة لما عشته وعانيته.. احاول اليوم ان اكون أماً حقيقية. البنتان في المدرسة، وانا احاول ان ابتعد عن كل ما فعلته أمي معي..

برأيي، من المهم ان نتعلم من اخطاء اهلنا معنا.. قد نستطيع ان نربي جيلاً افضل. اما وضع المرأة؟ فأنا اكبر مثال، دفعت ثمن تربية

أمي لي.. وثمن ان ظروفي التي لم تساعدني على انهاء دراستي.. وثمن زواجي من رجل لا اعرفه ولم يكن قرار الزواج لي.. المرأة فريسة الرجل اولاً وبالتالي فريسة المجتمع والفقر.. والسلاح الوحيد برأيي لدى المرأة هو ان تتعلم وتعي ما يدور حولها.. وتفهم القوانين لتكون سيدة نفسها على الأقل في مرحلة ما بعد الأهل.. وضع المرأة برأيي يحدد وضعها الاجتماعي.. البيئة التي تنشأ فيها والأهل الذين يشرفون على تربيتها.

ـ الحالة الثامنة

الاسم: صونيا ـ بيروت
الفئة العمرية: 30 ـ 40
مستوى التعلم: متوسط
العمل: لا تعمل ـ ربة منزل
تعليم الأب: ابتدائي
تعليم الأم: أمية

اسمي صونيا عمري 38 سنة متزوجة وعندي صبيان اثنان. كنا 6 ولاد في البيت. ابنتان وأربعة صبيان. أنا كبرى اخوتي. لذلك أمي صنعت مني "ست بيت" وانا عمري 10 سنوات ـ كان كل الشغل مطلوباً مني: تنظيف الأرض والأطباق والثياب.. هي تنجب وأنا ربي.. أبي كان يعمل في معمل بلاط وكان دائم الغياب عن البيت. اذا عاد إلى البيت فيجلس مع "كأس العرق"، لم يشعر يوماً ان ديه أولاداً.. وأمي كانت قاسية معه وتهينه دائماً.. وهو يضربها شراسة.. كانت أمي التي تضربنا في البيت وكأنها تنتقم لنفسها من ي. خاصة معي، انا الكبيرة.. برأيها ما لازم أخطىء.. أمي قاسية شرسة ولا زالت إلى اليوم رغم اننا كلنا تزوجنا واصبح عندها حفاد.. كانت تعتبر أمي ان البنت من أكبر هموم الدنيا.. وكانت ولا ال تفضل اخوتي الصبيان علينا أنا وأختي.. حتى في القصاص انت تميز.. كنت اذا تشاجرت مع أخي مثلاً، فالقصاص لي.. لضرب لي وليس لأخي..

اذكر حادثة لا زالت تؤثر في عقلي ومشاعري.. كنت في العاشرة ن عمري اختلفت مع أخي وكسرت له قلم الرصاص. طبعاً بعد ان مغتني على يدي.. وضعتني على السطيحة خارج المنزل.. وكان شتاءً ردا.. بعد مضي حوالي ساعتين واصبح الوقت مساءً جلست على

الدرج وغفوت .. وهي نسيتني حتى الصباح. طبعاً أبي جن جنونه وضربها بعنف حتى كسر لها يدها.. كنت أصرخ خوفاً على أمي.. بينما هي بعد ان ذهب أبي إلى عمله وبدل أن تحضنني مثلاً.. اخذت "قرن حر" ووضعته في فمي.. أمي قاسية بجهل.. وأحياناً تستوقفني قساوتها معي، لأنها ليست بنفس النسبة التي تقسو فيها على أختي أو أخوتي.. ذهبنا كلنا إلى المدرسة الرسمية.. اكيد كان يوجد ضرب وقصاص في المدرسة انما ليس بقساوة ضرب الأهل. لم أكن موفقة في دروسي ولم احب المدرسة.. لذلك تركت المدرسة في المرحلة المتوسطة.. وأمي ساهمت في تركي المدرسة وانا لم اعارض. طبعاً اليوم انا نادمة على ذلك خاصة ان اختي اكملت دراستها واصبحت مدرسة وتقبض راتباً ونادراً ما تحتاج أية مساعدة مالية من زوجها.. ويكفي انها فهمت الحياة بشكل افضل وتتعامل مع زوجها واولادها بشكل افضل.. أما أنا فأعتقد انني سأكون مع اولادي صورة عن أمي وسلوكها معي.

في سن المراهقة لم يتغير شيء مهم في حياتي، ضرب وخدمة وزربة بالبيت.. حتى الرفاق خسرتهم لأن أمي بعد تركي المدرسة كانت تمنعني من الخروج من البيت. واخي في هذه الفترة كان تصرفه لا يقل عن تصرف أمي شراسة، في تعامله معي.. رغم انه اصغر مني بسنة. طبعاً أخي منعني ان ادخل الصالون اذا كان برفقة اصحابه.. حتى انه كان يخجل بي لأني لم اكمل دراستي.. وهو انهى دراسة الهندسة في المهنية.. كما ذكرت كل انواع العقاب تلقيته من أمي وأخي.. حتى وأنا في سن الثلاثين.. يكفي شعوري بأني كنت بمكانة خادمة في البيت.. تزوجت في سن الـ 35 من رجل مطلق وليس عنده أولاد. انجبت طفلين وبإمكاني القول بأن الزمن أبتسم لي أخيراً مع هذا الرجل والطفلين فهو كريم وحنون ولم يحرمني من اي شيء أحبه أو اطلبه منه.. نعم انا سعيدة لأني كونت أخيراً اسرة وخرجت من

أجواء أمي وأبي.. بالنسبة لي هذا يكفيني..

أما عن وضع المرأة بشكل عام، فأعتقد انه افضل من الماضي وقد يكون المستقبل افضل من الحاضر.. على كل حال التربية الأولية أي في المنزل، هي التي تحدد أو تساعد على تحقيق ما نريد.. خذي مثلاً أنا وأختي، اختي لم تتأثر بتربية والدتي وتابعت دراستها بينما أنا كان تصرف أمي معي عائقاً في تقدمي أو حتى متابعة دراستي.. والصدفة وحدها وضعت هذا الرجل ـ زوجي ـ أمامي كي أحصل على شيء من الاستقرار أو السعادة.. والعكس من ذلك، فالمرأة الواعية والمتعلمة هي من تقرر مصيرها وخياراتها.. برأيي العلم والمال من أهم العناصر التي تساعد المرأة على تحقيق ما تريد..

ـ الحالة التاسعة

الاسم: منى ـ كسروان

الفئة العمرية: 20 ـ 30

مستوى التعليم: جامعية

العمل: مهندسة

تعليم الأب: متوسط

تعليم الأم: ابتدائي

اسمي منى، عمري 33 سنة، متزوجة وعندي ولدان، انهيت دراستي الجامعية في باريس وتخرجت مهندسة.

ولدت في عائلة مكونة من 5 صبيان وانا البنت الوحيدة، أنا الثانية في العائلة واربع صبيان من بعدي..

طفولتي كانت إلى حد ما تعتبر سعيدة.. لولا بعض المشاكل بين أبي وأمي والسبب حسب ما علمت في مرحلة لاحقة انه تزوجها دون ارادته.

أمي كانت محدودة الثقافة وهو مثقف وحساس وجميل.. كانت الخلافات كبيرة وكان يضربها.. كنت اتألم كثيراً لهذا المشهد.. بينما كان معنا حنوناً وعطوفاً ويهتم بأدق التفاصيل.. في مرحلة متأخرة اصبحت أمي كوافيرة مشهورة وبدأت تشعر بالاستقلالية المادية.. حتى انها كانت تساهم في مصروف مدارسنا والبيت.. تغيرت قليلاً معاملة أبي لها وهي بدأت تثور عليه وتصرخ في وجهه اذا اهانها.. كنت دائماً إلى جانب أمي رغم تعلقي الشديد بأبي.. ذهبنا إلى مدرسة خاصة انا واخوتي الصبيان.. لا اذكر ان أبي كان يميز بيننا.. لكن أمي كانت ولا تزال شديدة التعلق بأخي الأكبر.. بصفتي البنت الوحيدة في البيت كنت مدللة في صغري اكثر من مرحلة مراهقتي.. بالعكس كان اخي الأكبر هو الذي يغار مني. واذكر مرة كنت احب

احد فساطيني.. اخذه واخفاه في الحديقة.. ضربه أبي على ذلك فما كان من أمي الا وافتعلت معي قصة وضربتني.. دون سبب..

هذه حقيقة، كانت كلما ضرب أبي أحداً من اخوتي تجد لي سبباً وهمياً لتضربني.. كانت أمي تقول لي دائماً انت مثل جدتك..والله يعيني عليك عندما تكبرين.. لذلك احببت جدتي لأبي اكثر من جدتي لأمي..

في المدرسة كنا مختلطين صبياناً وبناتاً كنت ألعب مع الصبيان كثر من البنات. طبعاً كان في ضرب في المدرسة، وكان في قصاص "زربة" على الفرصة ومنع المصروف.. في المرحلة الابتدائية حتى لمتوسطة لم اكن متفوقة.. لذلك كنت اقاصص على دروسي اكثر من سلوكي.. لا اذكر اي قصاص مختلف عن ضرب المسطرة..

لكن في البيت مرة زربتني أمي في الحمام وخفت ان تأكلني لفارة.. طبعاً عندما رجع أبي إلى البيت حكيت له القصة فضرب أمي بعدني ندمانه إلى اليوم على ذلك..

في المرحلة المتوسطة تغيرت المعاملة.. صارت أمي تنظر الي كابنة صبية وحلوة ولازم تهتم بي اكثر.. اخي الأكبر بدأ يمنعني من لعب مع رفاقه امام المنزل.. أبي صار يقول: يجب يا بابا أن لا عبي مع الصبيان، كنت محتارة.. مع مين ألعب؟ ليس عندي في بناية رفيقة كلهم صبيان.. مرة رسمت بقلم الكحل شوارب ولبست ورت وخرجت أمام المنزل وقلت لأخي أنا صرت صبي.. طبعاً لت "خبيط" من أمي حتى وقعت بالأرض.. كان عمري 12 سنة نتها شعرت بالفشل والخجل أنني بنت.. وصرت عندما أخرج من يت، حتى في المدرسة أمشي وأحاول أن أخفي صدري الذي بدأ هر تحت ثيابي..

في المرحلة الثانوية تفوقت على أخي.. حيث نجحت انا ورسب .. كانت كارثة على أمي.. كان أبي وعدني اذا نجحت سيرسلني

إلى فرنسا للدراسة.. بعدها تراجع عن وعده لأن اخي رسب. بقيت سنة في البيت.. لان الذهاب، إلى بيروت كان صعباً بسبب الحرب.. في السنة الثانية نجح اخي وذهبنا إلى باريس بعد ان تأمن لنا منحة دراسية.. اخي يدرس الطب وانا الهندسة. في باريس كانت الحياة مختلفة تماماً. تخلصت من الرقابة وبدأت اشعر بقيمة نفسي.. سكنت في سكن الطالبات وكان همي النجاح.. وفعلاً شعرت انني انسانة احب نفسي واحترمها وبدأت علاقتي بالمحيط تقوى وصار عندي رفيقات ورفاق.. في السنة الجامعية الثانية تعرفت إلى شاب زميل في نفس الدراسة، كنت سعيدة بصداقته والتعاون معه على دروسي.. هنا بدأت المشاكل مع اخي حيث انه كان يزورني ويجدني دائماً مع الشاب في غرفتي أو غرفته أو في باحة السكن.. كان عدوانياً معنا.. ولم يخفِ شعوره.. كنت اخجل من تصرفه واعتذر لصديقي.. طبعاً ارسل للأهل بأنني مغرومة برفيقي ودائماً معه حتى انها تسكن معه.. صعقت للجملة الأخيرة لانها غير صحيحة وانها افتراء على الشاب قبل الافتراء علي.. طبعاً الأهل هددوا بأن يعيدوني إلى لبنان وان أبي سيأتي إلى باريس وان أمي ستتبرأ مني..

هنا بدأت انا أميل إلى الشاب وبدأ يصير كل حياتي، لم اقل لهم ذلك.. انما قررت ان لا اخضع لافكارهم المتخلفة..

تخرجت انا والشاب وعدنا إلى لبنان واشتغلنا في نفس المؤسسة. بقدر ما فرح اهلي بأني وجدت عملاً بقدر ما غضبوا انني أعمل مع الشاب في المؤسسة نفسها.. للأسف في المؤسسة فوجئت بالتمييز بين المرأة الموظفة والشاب الموظف.. نحن نفس الاختصاص، نفس الرتبة، انما الراتب مختلف، حتى المهمات كانت مختلفة.. هو يقبض الف دولار بينما انا ستماية دولار.. يرسلونه إلى الخارج أو إلى الورشة وانا في المكتب فقط.. هذا الوضع جعلني أشعر بالاحباط.. وحقيقة بدأ هو ينظر لي نظرة فوقية إضافة إلى

شعوره بأنه مرفوض من اهلي.. كشفت لأهلي انني أحب هذا الشاب اني سأتزوجه، رفضوا حتى قبل أن يعرفوا موقفه.. وبدأت مراقبتي.. ين كنت، لماذا تأخرت .. من أوصلك إلى البيت.. الخ.، وبدأ لشجار.. مرات أبقى اسبوعاً دون ان أحكي مع أبي.. وبالعكس.. عني أبقى أسبوعاً لا احكي مع أمي.. كنت أتصور أن أمي ستكون ى جانبي، كلا كانت أقسى من أبي.. في العمل كانت المسؤولة عن قسم الذي اشتغل فيه، امرأة لا تتصوري كم عانيت من هذه المرأة.. هما قدمت من أعمال كانت ترفضها.. وهي بنفس مستوى الأعمال تي كان يقدمها زميلي، أي "حبيبي" فكانت تشيد بعمله وترفض ملي.. تقدمت بشكوى إلى المسؤول الأعلى.. اكتشف الحقيقة ونقلني ى قسم آخر.. الغيرة والتمييز تكون في العمل من المرأة قبل الرجل، عذاب والرفض للعرسان..

وضعت صديقي في جو محاولة الأهل لتزويجي.. للأسف لم لهر أي اهتمام وقال: "انا اليوم لا استطيع الزواج".. دامت علاقتي وانتظرته 10 سنوات.. كنا شبه متزوجين اذا بدك، ومع ذلك لم خذ هو الموقف الحازم..

اخيراً بدأت أمي تتعاطف معي، كذلك أبي واصبحا شبه موافقين ى زواجي.. لكن "زوجي" لم يتقدم.. وهكذا كي تتزوج البنت لازم ر في طريق الجلجلة.. اخيراً تزوجت وعندي ولدان وعلاقة اهلي اً ممتازة مع زوجي وهو كذلك.. يمكن لاننا لا نسكن في الجوار. قلت إلى مؤسسة غير التي يعمل فيها زوجي.. وراتبي يساوي راتبه وقعي في العمل جيد ومحترم.. طبعاً نحن نتقاسم المسؤولية في ت كما نتقاسم المهمات حتى في تربية ولدينا. زوجي طيب القلب نه عصبي المزاج احياناً.. احاول ان لا اترك له مجالاً للسيطرة.. جد احترام بيننا ولا اشعر بأنني مغلوبة معه.. برأيي ان المرأة اعية هي التي تحدد مكانها مع زوجها وليس العكس..

ـ الحالة العاشرة

الاسم: ريما ـ بيروت

الفئة العمرية: 20 ـ 30

مستوى التعلم: جامعية

العمل: مدرّسة ثانوية

تعليم الأب: متوسط

تعليم الأم: متوسط

اسمي ريما من برج البراجنة. عمري 27 سنة. نحن ابنتان وصبي. انا أكبر اخوتي. والصبي الأصغر عمره اليوم 24 سنة. لكن دائماً كان يتصرف كأنه اكبر مني بالعمر.. هكذا ربته أمي ان يكون رجل البيت خاصة بعد وفاة أبي..

أذكر علاقتي بأبي كثيراً.. أعرف أنه كان شرطياً بلدياً، كان يحبني لأني أول ولد بالبيت.. طبعاً عندما اتى الصبي صار الحب كله للصبي.. والاهتمام والثياب الحلوة.. كان عمري 7 سنوات عندما مات أبي قنصاً وهو في مكتبه..

من البداية كانت أمي مسؤولة عن تربيتنا بحكم عمل أبي خارج البيت. كانت علاقة أبي وأمي، حسب ما اذكر. حلوة.. كنت دائماً الاحظ انهم سعداء.. يضحكون كل الوقت.. ويقبلها امامنا.. انا اخجل واهرب من الغرفة..

بعد موت أبي، وضعتنا أمي انا واختي في المدرسة الرسمية قرب المنزل. أخي بقي في مدرسة خاصة مع ابن عمي.. هكذا قرر عمي.. وليس أمي. لم افكر وقتها ان الخاصة اهم من الرسمية انما حزنت لأن اخي سيكون بعيداً عني في المدرسة.. لم تكن مدرستنا مختلطة.. لذلك كان عندي رفيقات كثر يأتين إلى عندي انا واختي ونذهب احياناً إلى الرفيقات عند الجيران..

لا اذكر ان أمي كانت تضربنا ونحن صغار ـ الا نادراً بحجة ربيتنا.. وكانت تضرب الصبي مثلنا.. على الخفيف.. كما قلت تغيرت علاقتها بأخي بعد موت أبي.. حاولت ان تصنع منه رجلاً قبل وقت رجولة.. لذلك أمي دائماً عصبية ومهمومة.. في عمر المراهقة صارت هي أكثر قساوة معنا نحن، البنات. وصار عمي يمنعنا من الخروج بحكم انه جارنا ويعرف كل تحركاتنا.. حتى انه صار يسيطر على هي، ويمنعها من زيارة الجيران أو الذهاب خارج الحي.. أمي غريبة، يعني ليست من العائلة، هي من الجنوب.. لذلك كانت تسكت لأنها وحيدة بين الأقارب.. وبعدين تأقلمت معهم.. حتى لهجتها تغيرت.. انا كنت اشعر مع أمي وأحاول أن لا أخطىء ابداً أو أسبب أي مشاكل مع عمي أو اخي..

لا أذكر أنني خرجت مع رفيقة يوم أحد أو عطلة. اختي كانت ترى وتعمل ما تريد.. حتى لو ضربت من اخي أو أمي. لم تتحمل مسؤولية مثلي. يمكن البنت الكبيرة بتحمل مسؤولية اكثر.. مسألة وحدة كنت اتعذب منها، عندما أراقب ابنة عمي وهي تخرج مع صحابها.. بالسيارة.. ولا احد يمنعها..

مرة سألت أمي ذلك. لماذا عمي يحجزنا بالبيت وابنته تخرج على هواها.. قالت لو ان أبيك موجود لما حصل ذلك.. كان عمري سنة وآخر سنة بالمتوسط.. حقدت على أبي لأنه مات.

لا.. طبعاً انا واختي كنا نساعد أمي بكل اعمال المنزل. اخي لا يقرب حتى سريره.. فكيف يساعد باعمال البيت؟ حتى نحن انا واختي نتسابق على خدمته.. وكان ذلك طبيعياً ولم يشكل نحوي اي اشكال..

في مرحلة الثانوي طلبت من أمي ان تنقلنا إلى مدرسة اخي لأنها مدرسة مشهورة بالنجاح.. سألت عمي بالموضوع فوافق فقط، كي يكون في هذه المرحلة من العمر تحت اشراف اخي.. لقد قال

حرفياً: "موافق لأنها بحاجة إلى مراقبة.." ندمت كثيراً لانتقالي إلى مدرسة خاصة، مدرسة اخي، لأنه فعلاً شعرت بأن اخي لا هم عنده الا مراقبتي انا واختي مع من نقف ومع من نتحدث وماذا نتحدث.. كان يترك رفاقه ويقف معنا حتى لو كنا بنات بدون شباب.. اعتقد ان أمي كانت أيضاً موافقة على أسلوبه..

لا.. ابداً لم نستقبل رفاقنا الشباب بالمنزل، بعكس اخي دائماً عنده في غرفته شباب. وممنوع علينا ان نحكي معهم أو ندخل الغرفة.. مع انهم في نفس المدرسة.. يعني رفاقنا.. انا اليوم فقط اصبحت احكي بهذه الأمور لأني في الماضي كنت اعتقد انه هذا حق أخي الشخصي ويمكن كل الأخوة هيك وأنه ممنوع ان أحكي مع أي شاب.. يعني البنت بتعيش مع البنات والعكس..

انتقلت بعد الثانوي إلى الجامعة اللبنانية وتخرجت من قسم الأدب الإنكليزي. أختي تركت المدسة بعد سقوطها في الفلسفة وتعمل كوافير.. طبعاً اخي رفض ان تفتح محلاً للتزيين فصارت تستقبل السيدات في البيت وبعد ان تزوجت سمح لها زوجها بالعمل خارج المنزل..

في الجامعة بقيت محافظة على نمط حياتي.. كنت دائماً أخاف أن اقوم بأي عمل لا ترضى عنه أمي.. كانت تسألني عن كل تصرفاتي وانا احكي لها بالتفصيل.. لم أقم أية علاقة مع زميل.. لم اشارك بأي نشاط جامعي.. كنت محدودة وأعتقد بأنني لا زلت محدودة.. يعني لا شيء يلفت نظري.. لا النشاط الاجتماعي ولا الترفيه الشخصي.. اعتقد ان أمي في هذه المرحلة تدبر لي عريساً أرمل.. ولا اشعر بأني سعيدة أو غاضبة.. كأني منومة والآخرون يسيّرون حياتي..

منذ تخرجي، أي قبل ثلاث سنوات وانا ادرس في مدرسة خاصة أدب انكليزي.. مرتاحة بشغلي؟ يمكن.. عادي.. ما عندي مشاكل، من

البيت للمدرسة وبالعكس.. اعمل زياراتي مع أمي.. لا يوجد عندي صداقات خاصة... اليوم تقريباً كل مسؤولية البيت عليّ.. اصرف على البيت ورغم ان اخي يعمل أيضاً لكنه نادراً ما يشارك في المصروف..

وضع المرأة؟ هناك نساء وضعهن جيد ونساء تعتير.. برأيي لا يزال الرجل يتحكم بالمرأة.. وهي خاضعة بدون تردد.. كما حصل معي.. هكذا تربيت.. يمكن يتحسن وضع المرأة اذا عرفنا كيف ننمي فيها شخصيتها ولا نعمل على تحطيم هذه الشخصية.. دور الأهل مهم جداً في خلق شخصية للمرأة رافضة أو خاضعة.. ويأتي دور الزوج كذلك فإما أن يساعد المرأة لتقوية شخصيتها من خلال الاعتراف بحقوقها وإما أن "يدعسها" أكثر من الأهل. شو العمل: ما بعرف..

المراجع

- أمل رسام، «نحو إطار نظري لدراسة المرأة في العالم العربي»، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم الغربي UNESCO والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1982.
- أنيس الصايغ: التنمية العصية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.
- إيناس طه: العالمية والخصوصية في وثيقة مؤتمر بكين: دفاتر استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام، 1995.
- الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز وحدة الدراسات، أيلول 1992.
- بيار بورديو وجان باسيرون: معاودة la reproduction، ترجمة نخلة وهبي، وزارة التربية والتعليم العالي في دولة البحرين 1992.
- بيار بورديو: أسباب علمية، تعريب أنور مغيث، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ملحق رقم (1) وهم السيرة الذاتية.
- Pierre Bourdieu: raisons pratiques, c.d. Seuil, 1984.
- حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.
- سمير خوري ود. ماري خوري: مناهضة العنف ضد المرأة في

الأسرة، دراسة ميدانية، المجلس النسائي اللبناني ومؤسسة فريدريش إيبرت، أيلول 1998.

- سحر خليفة: مذكرات امرأة غير واقعية، دار الآداب 1986.
- سلوى خماس: المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة، بيروت، د.ث.
- سعاد جوزف: «معضلات مأزق العلائقية في لبنان» بناء المواطنية، منشورات الجامعة الأميركية اللبنانية، بيروت 1999.
- علي زيعور: التحليل النفسي للذات العربية، أنماطها السلوكية والأسطورية، دار الطليعة، بيروت 1977.

عباس مكي: «المهانة والغلب» المرآة العيادية للمرأة العربية، الفكر العربي، العدد 64، ص 9.

عبد القادر عرابي، المرأة العربية بين التقليد والتحديث، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (5)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

عالم النساء: سير نساء على مفترق ثقافات القرن العشرين، بإشراف أديت سيزو ـ ترجمة نهلة بيضون، دار الفارابي 2000.

فريدريك انجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار التقدم، موسكو، د.ث.

فاطمة المرنيسي: السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي، دار الحداثة، بيروت 1984.

فهمية شرف الدين: مشكلة امرأة أم مشكلة رجل، جدلية القهر، مجلة الوحدة، السنة الأولى، العدد 9، 1985.

فريدريك معتوق: مفهوم العيب في المجتمع العربي المعاصر، مجلة الفكر العربي، عدد 4، ص 217.

- ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، دار المدى 1999.
- مارغريت الحلو: السلوك الانتخابي للمرأة اللبنانية عام 2000 تحت الطبع، المركز اللبناني للدراسات.
- منى فياض: السجن مجتمع بري، دار النهار للطباعة والنشر، بيروت 1999، ص 263.
- ميشال فوكو: نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت.
- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978.
- ناصيف نصار: منطق السلطة، دار أمواج، 1995.
- هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلف، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت 1992، ص 27.
- مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة 1974.

تقارير

- دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مؤسسة رينه معوض 1999.
- إعلان الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة 1993.
- «الوثيقة اللبنانية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون اللبناني» اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، 1998.
- المادة 562 من قانون العقوبات اللبناني.
- التقرير الوطني للمنظمات غير الحكومية في لبنان عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بكين 1999، ص 64.

- المجموعة المغاربية من أجل المساواة، التقرير السنوي 96 ـ 97.
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من أجل المساواة بين الجنسين وإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة.
- المرأة العربية 1995 ـ اتجاهات وإحصاءات ـ مركز المرأة العربية للتدريب.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة.
- حملة مكافحة العنف ضد الفتيات والنساء ـ مركز المرأة ـ المركز الإقليمي، 1998.
- المعهد العربي للدراسات النسائية، دراسة النساء والعمل، بيروت 1998.
- تقرير التنمية البشرية 1995.
- الرجل والمرأة في لبنان، صورة إحصائية 2000 الأمم المتحدة، الجمهورية اللبنانية.

المحتويات

كلمة شكر 5

I ـ لماذا هذا الموضوع: الإشكالية والمنهج

1 ـ لماذا هذا الموضوع؟ 11
1 ـ 1 تعريف العنف ضد النساء 14
1 ـ 2 كيف يتجلى العنف ضد النساء 18
2 ـ طريقة أخرى للتعرف على العنف 20
اختيار منهج البحث، كيف ولماذا؟ 23
3 ـ الاجراءات 26
3 ـ 1 في اختيار العينة وشروطها 31
3 ـ 2 عوائق البحث وصعوباته: 37
3 ـ 3 شهادات النساء: بوح في الأماكن المضيئة 38

II ـ قوة التقليد، قوة النظام الأبوي: آليات التمييز والعنف في المجتمع اللبناني

1 ـ الطفولة 46

2 ـ مرحلة المراهقة الوجه الآخر للعنف المقنن 51
كيف وصفت النساء التمييز في مرحلة مراهقتهن؟ 54
3 ـ مرحلة النضج: تكريس السلطة في معاودة إنتاجها 64
3 ـ 1 تكريس السلطة: 64
3 ـ 2 معاودة انتاج السلطة 67
4 ـ كيف ترى النساء إلى وضعهن؟
وكيف يرين وضع المرأة اللبنانية؟ 71

III ـ البعد الثقافي للعنف
أصل واحد وصور كثيرة

1 ـ صور كثيرة 77
2 ـ اللحظة التاريخية: تشابك العناصر 80
3 ـ أصل العنف وفصله 86
4 ـ الأساس الثقافي للعنف: أصل واحد! 95

IV ـ العنف ضد المرأة في
المجتمع اللبناني: إلى أين؟

1 ـ الشهادات ليست خيارات 101
2 ـ العنف ضد المرأة في المجتمع اللبناني إلى أين؟ 107

V ـ شهادات إثبات

ـ الحالة الأولى 118
ـ الحالة الثانية 121
ـ الحالة الثالثة 124
ـ الحالة الرابعة 128
ـ الحالة الخامسة 131
ـ الحالة السادسة 135
ـ الحالة السابعة 138
ـ الحالة الثامنة 142
ـ الحالة التاسعة 145
ـ الحالة العاشرة 149
المراجع 153
تقارير 155